# الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

العدد التاسع - المجلد الثالث - حزيران / يونيو ١٩٩٦

Issue 9 . Vol. 3.June 1996


## إدخال الأردن في الاستراتيجية الأميركية للدفاع عن الخليج

# مخاوف مشتركة لعرفات ونتانياهو من انتفاضة فلسطينية ثانية

● تتلبد في الاراضي الفلسطينية أجواء انتفاضة جديدة بسبب التعقيدات السياسية الناجمة من انتخاب الزعيم الليكودي بنيامين نتانياهو رئيساً للحكومة الاسرائيلية، ومن الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون في مناطق الحكم الذاتي الواقعة تحت إدارة ياسر عرفات. ومما يزيد المسألة تعقيداً السياسة الاستيطانية التي وعد نتانياهو بانتهاجها في خلال حملته الانتخابية، والتي بدأت تظهر بوادرها القلقة في مدينة القدس حيث كشف النقاب عن مخطط للاستيطان اليهودي يقضي بتهويد القدس كلها وطرد جميع السكان العرب من المدينة.

وتقول مصادر فلسطينية ان قيام مثل هذه الانتفاضة يثير مخاوف مشتركة للزعيمين الفلسطيني والاسرائيلي عرفات ونتانياهو، لأنها إذا حدثت فسوف تكون أشد عنفاً ودموية من الانتفاضة السابقة، بحيث يصعب على عرفات قمعها، لأن ذلك يفقده شرعيته الفلسطينية، ويصعب عليه في المقابل الدخول فيها لأن ذلك يثير حفيظة إسرائيل فتقطع الشراكة معه. أما نتانياهو فإنه يتخوف من أن يؤدي قيام مثل هذه الانتفاضة إلى انقسام أهلي خطير في المجتمع اليهودي، وفوق ذلك إلى انهيار اقتصادي مؤلم بعد فترة الازدهار الاستثنائي التي شهدتها الدولة اليهودية في السنوات الأخيرة.

ويستدل من تعليقات الدوائر السياسية الاسرائيلية على النهج المتوقع لحكومة نتانياهو أن رئيس الحكومة الجديد سوف يحاول في البداية سحب فتيل الاحتقان الاقتصادي الفلسطيني بتدابير انفراجية تزيل آثار الضائقة التي أحدثتها إجراءات سلفه بيريز بإغلاقه معابر العمل أمام العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل.

أما بالنسبة إلى عملية السلام العربي ـ الاسرائيلي، فإن الانتلجنسيا الاسرائيلية منقسمة حول المعالجة المتوقعة لها من قبل الحكومة المقبلة. فهناك فريق يرى أن نتانياهو مضطر أن يلحس مزايداته الانتخابية ليكمل ما بدأ، وخصوصاً أن خطوات كثيرة لم يعد ممكناً الرجوع عنها. وقد شبه الكاتب الاسرائيلي المعروف عاموس أوز في مقال له أخيراً رئيس الحكومة المنتخب بأنه « المقاول الذي سوف ينفذ الخطة التي وضعها المهندسان رابين وبيريز». وقال الكاتب الاسرائيلي:

«إن من مفارقات القدر لتجمع الليكود أن يدفن بنفسه فكرة إسرائيل الكبرى التي ولدت على يده». وفي هذا إشارة إلى أن السلام المنتظر في النهاية بين إسرائيل وسورية سيقوم على تخلي كلا الفريقين عن « الفكرة الكبرى»!

وهناك فريق آخر في الانتلجنسيا الاسرائيلية يرى ان نتانياهو سوف يظل مؤكداً رغبته في استمرار عملية السلام من غير أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى اتفاقات سلام فعلي. ويقول هذا الفريق ان الليكود سوف ينتجه حيال عملية السلام سياسة شبيهة بالسياسة السورية حيالها في عهد حكومة «حزب العمل»!

ويجمع المراقبون على أن الأردن هو المستفيد الاول من التحول الاسرائيلي ليس فقط بالنسبة إلى الوضع الفلسطيني، لكن أيضاً بالنسبة إلى الاستراتيجية الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، حيث يجري إدخال الاردن في التحالف التركي - الاسرائيلي من جهة، وإدخاله في الاستراتيجية الاميركية للدفاع عن الخليج من جهة أخرى. وفي ذلك قال إيان ليسر مدير مركز دراسات الشرق الاوسط الاكبر في « راند كوربوريشن»: « إن دمج الاردن في الاستراتيجية الاميركية للدفاع عن الخليج، سوف يمكن الولايات المتحدة من توسيع نهجها الامني هناك»!

## قلق غربي من تحالف ناطق نوري وفلاحيان في إيران

# تحويل «حزب الله» إلى تنظيم عالمي؟

● بدأت الدوائر الغربية، وخصوصاً الدوائر الأميركية، تراقب باهتمام شديد التطورات الداخلية في إيران بعد الإنتخابات التشريعية الأخيرة، وانعكاساتها المحتملة على انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة بعد أشهر قليلة عندما تنتهي ولاية الرئيس الحالي حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني.

وتنظر تلك الدوائر بقلق إلى التحالف الذي بدأت تظهر ملامحه بين رئيس المجلس حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري وبين وزير الاستخبارات والأمن علي فلاحيان، الذي أثارة السلطات الألمانية ضجة حوله أخيراً بإصدار مذكرة توقيف بحقه بدعوى أن له ضلعاً في عمليات إرهابية. وهذا التحالف بين ناطق نوري وفلاحيان من شأنه أن يضمن لرئيس المجلس الفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية، ويعزز دور وزير الإستخبارات في توجيه دفة السياسة الإيرانية الخارجية توجيهاً راديكالياً مقاوماً لمحاولات الانفتاح على الغرب. وقد لعب فلاحيان دوراً ملحوظاً في في مقاومة سياسات الاعتدال التي حاول الرئيس الحالي رفسنجاني انتهاجها في السنوات الأخيرة.

والمعروف ان للوزير فلاحيان علاقات وثيقة مع «الحرس الثوري» ومع العناصر المتشددة داخل إيران، ومع تنظيمات خارجية عديدة من بينها « حزب الله». كما إن رئيس المجلس ناطق نوري المرجح فوزه برئاسة الجمهورية يعتبر من الداعين إلى العمل لنشر الثورة الإسلامية حيثما أمكن في أنحاء العالم.

وأفادت مصادر مقربة من رئيس المجلس الإيراني أنه من مؤيدي فكرة تحويل «حزب الله» إلى تنظيم عالمي مما يتيح له إقامة شبكة من التحالفات السياسية المفيدة للحزب ولإيران معاً في الخارج.

وقد بدأت الدوائر الغربية تأخذ هذا الاتجاه على محمل الجد، وخصوصاً بعد العمليات الناجحة التي قام بها «حزب الله» اللبناني ضد اسرائيل في الآونة الأخيرة، وبعد التطورات المثيرة التي تجري في البحرين. وتتخذ الولايات المتحدة الآن احتياطات أساسية في الخليج خشية أن يفلت زمام الأمر في البحرين، منها تدريب القوات السعودية على احتلال الجزيرة في حال انهيار الوضع هناك، وتعزيز الوجود العسكري الأميركي المباشر في قطر بوحدة قوامها ١٣٠٠ جندي ويسربين من الطائرات المقاتلة من طراز «اف - ١٥» و «اف - ١٦».


الخطر الإيراني في الخليج
الصفحة ٨


## الحريري «السعودي» في مأزق مالي والحريري «اللبناني» في مأزق سياسي

● تنشر «الميزان» على الصفحة ٣ من هذا العدد تحقيقاً وتحليلاً عن تقلص أعمال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في المملكة العربية السعودية عندما تولى ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز مهام إدارة الدولة بسبب مرض الملك فهد في أواخر الصيف الماضي. وقالت مصادر عليمة في باريس لـ«الميزان» ان ولي العهد السعودي رفض إصدار سندات حكومية لشركات الحريري بقيمة مدفوعات متأخرة أسوة ببقية الجهات التي لها متأخرات في ذمة الحكومة السعودية.

وأفادت تلك المصادر أن شركات الحريري سحبت طلبها عندما أبلغت أن ولي العهد قد أحال مطالبها على التدقيق. وذكرت المصادر المذكورة ان الحريري يحاول تخليص ما أمكن في المملكة بوجود الملك فهد على رأس الدولة، وأن العاهل السعودي عندما قابل الحريري أثناء موسم الحج الفائت بعد إبلاله، أمر له بتخليص مبلغ ١٠٠ مليون دولار.

ويقال إن المتأخرات التي تطالب بها شركات الحريري بعد تخليه المطلق عن حصته في «أوجيه السعودية» إلى الطرف السعودي (الأمير عبد العزيز بن فهد اصغر أبناء الملك فهد) تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار. ويقال أيضاً أن تأخر الحكومة السعودية بالدفع، أو على الأقل بإصدار سندات بالمبالغ المستحقة يمكن خصمها في المصارف، قد أوقع أعمال الحريري خارج السعودية في ضائقة سيولة، وخصوصاً بعد الخسائر العقارية في فرنسا، مما ينعكس سلباً على وضع الحريري السياسي في لبنان.


( التفاصيل على الصفحة ٢)


## من البحرين إلى «غيرنزي»

● ذكرت مصادر مصرفية أن مبالغ مالية ملحوظة قد أخذت تنتقل من بنوك «الأوفشور» في البحرين إلى بنوك الأوفشور في جزيرة «غيرنزي» في القنال الإنكليزية (بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا). ومع أن حركة الانتقال هذه ما زالت بحدود ضيقة وتشمل كما يبدو بعض زبائن البنوك التي أخذت تركز أعمالها في «غيرنزي» على نحو متزايد في الآونة الأخيرة، ومنها بنوك سويسرية معروفة وجدت أن المناخ المصرفي في تلك الجزيرة بات أفضل منه في سويسرا ذاتها، فإن التوقعات تشير إلى أن هذا الإتجاه أخذ في الاتساع منذ أن بدأت أحداث البحرين تسترعي اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

وقدرت الأموال الوافدة من الخليج إلى مصارف الأوفشور الرئيسية العاملة في «غيرنزي» في السنة الماضية ١٩٩٥ بحوالى ١٠٠ مليون دولار وينتظر أن يتضاعف هذا الرقم في نهاية النصف الأول من هذه السنة. ذلك أن بعض المصارف هناك وعددها حتى الآن ٧٥ مصرفاً عاكفة على استحداث حسابات لزبائنها العرب بعملات عربية رئيسية ومنها الريال السعودي والدرهم دولة الامارات، شرط ألا يقل الحساب الأولي المفتوح عن مائة ألف دولار.

ويقدر إجمالي الودائع في بنوك «غيرنزي» من جميع أنحاء العالم حالياً بمبلغ ٨٠ مليار دولار بعملات عالمية مختلفة.

## لبنان
## أمام الليكودية الجديدة

● مع فوز الليكودي بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية، يواجه لبنان إمكانية أن تستيقظ فيه من جديد بقايا الليكودية اللبنانية المهزومة أو النائمة. ذلك أنه يمكن أن تخطر ببال هؤلاء أن وجود حكومة ليكودية في إسرائيل من شأنه أن يتيح لهم فرصة التحرك مجدداً لرد اعتبارهم، وربما لرد عجلة الأحداث والتطورات إلى الوراء، لتبدأ من حيث انتهت.

لكن الوعي اللبناني لهذه الحالة، وخصوصاً لدى المسيحيين الذين احتضن جسم منهم الليكودية في السابق، ينبىء بتغير جذري في المناخات والاتجاهات السائدة، كما اتضح من تضامن اللبنانيين في أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير الذي بلغ ذروته بمجزرة قانا. ومن الدلائل الرمزية على ذلك عقد مؤتمر التضامن مع المقاومة اللبنانية ضد العدوان الإسرائيلي في فندق «الكسندر» في بيروت الشرقية، وهو المكان عينه الذي كان وزير الدفاع الليكودي الأسبق أرييل شارون بطل مجزرة «صبرا وشاتيلا» يعقد فيه اجتماعاته مع قادة الجناح الليكودي في «القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميل.

ولم يُخف المسؤول الكتائبي المحامي كريم بقرادوني أهمية هذا المدلول الرمزي، وخصوصاً بالنسبة إلى الصف المسيحي، عندما قال إن ذلك هو بمثابة «تصحيح لخطأ تاريخي»، وهو لكذلك في الحقيقة، مما يشكل ضمانة ضد إعادة اللعب بالنار من قبل أي جهة يمكن أن يخطر لها أن فوز الزعيم الليكودي في إسرائيل هو تجديد لمشروعها التقسيمي المنبوذ والمهزوم.

ولا ينسى اللبنانيون أن الاجتياحات الاسرائيلية المتكررة للبنان قد جرت في العهود الليكودية، وأن إقامة الشريط الحدودي المحتل في الجنوب اللبناني قد تمت على يد الليكود، وأن الحرب اللبنانية البغيضة والمريرة قد تزامنت مع قدوم الليكود إلى الحكم في إسرائيل لأول مرة منذ تأسيس الدولة اليهودية.

كذلك لا يغفل اللبنانيون عن إمكانية أن يؤدي التحالف التركي - الإسرائيلي إلى قيام ليكود لبناني جديد يهوية مختلفة يحاول إعادة قسمة لبنان طائفياً على خطوط قتال جديدة تنبىء بحرب أهلية أوسع مدى من السابق.

وهذه النتوءات التي قد يغريها فوز نتانياهو بالظهور، لا تستهدف لبنان ووحدته فحسب إنما تتعداه إلى أنحاء عربية أخرى، وفي مقدمها سوريا. لكن الدوائر الدولية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية راعية عملية السلام في الشرق الأوسط، ما زالت ترى أن وحدة الموقف أو المسار بين بيروت ودمشق، سواء كانت معه أو ضده، أمر من الصعب جداً فصم عراه أو فكه بالهين من غير انعكاسات مدمرة على الساعين إلى ذلك كما أثبتت التجربة. ومن هذا القبيل أعلن وزير الخارجية الأميركي السابق جايمس بايكر في مقابلة مع شبكة تلفزيون «سي. ان. ان» حول احتمالات الوضع في المنطقة بعد فوز نتانياهو أن طريق بيروت يمر من دمشق، وأن هذا من حقائق الحياة!

وبناء عليه يمكن القول بأن الفوز الليكودي في إسرائيل لا يعني إمكانية تجدد الليكودية اللبنانية، أو إمكانية إحياء مشروعها القديم المهزوم. وما من شك بأن نتانياهو نفسه يعرف أن مثل هذا التوجه، إذا ما خطر له أن يسير فيه، سيكون وبالاً على الليكود الجديد بزعامته كما كان وبالاً على الليكود القديم وزعامته التاريخية.

وليس بنيامين نتانياهو أكبر من مناحيم بيغن واسحق شامير، ولا حليفه شارون هو شارون نفسه الذي عرفه اللبنانيون على مشارف... الأشرفية!

«الميزان»

### اسعار الموزعين

| | | |
|---|---|---|
| Austria.....AS.26. | Greece.....DR.400. | Saudi Arabia...R.3. |
| Bahrain.....Fils.250. | Italy.....L.300 | Spain.....Pts.3,50. |
| Belgium.....BF.50. | Jordan.....Fils.200. | Switzerland....SFr.3. |
| Canada.....C$.2.50. | Kuwait.....Fils.200. | Syria.....L.S.15. |
| Cyprus.....C£.1. | Lebanon..LL.1000. | Tunisia....M.600 |
| Egypt.....E£.1. | Libya....L.Din.0.75 | U.A.E.....Dirh.3. |
| France.....FF.8. | Morocco...Dh.7. | UK.....£1 |
| Germany.....DM.2,.5. | Oman.....Peiza.300. | USA.....$.2. |

## المناطق الحرة في مطار بيروت والقليعات ورياق

# ٢٨ ألف فرصة عمل و١٨١٠ ملايين دولار استثمارات

● بعدما إرجئت من شهر أيار/ مايو الى منتصف حزيران/ يونيو الحالي ومطلع تموز/ يوليو المقبل، من المقرر أن يبدأ تقديم العروض الخاصة بالمناطق الحرة المزمع انشاؤها في «مطار بيروت الدولي» و«القليعات» و«رياق» الى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات المكلفة الاعداد لاقامة هذه المناطق، من تحضير الدراسات حتى الشروع في التنفيذ والاستثمار.

وقد بدأ المهتمون بسحب دفاتر الشروط من المؤسسة التي الزمت الراغبين في الاشتراك في العملية ان «يظهروا مقدرة على جذب رؤوس الاموال والمستثمرين الى المنطقة الحرة وادارة المرافق والمحافظة عليها وهذا يشكل شرطاً اساسياً لتاهيلهم»، وان يظهروا اولاً استيعاباً جيداً لمتطلبات اتمام المرافق وبنائها وتجهيزها وادارتها باحدث الطرق وثانياً قدرات مالية وادارية على مستوى متطلبات العمل لانجاز المشروع.

وقد توخت حكومة رفيق الحريري من اقامة المناطق الحرة ايجاد فرص عمل للمواطنين في الارياف وفي بيروت على امل ان يصار الى اقامة مناطق حرة جديدة في مناطق لبنانية اخرى ساحلاً وجبلاً شمالاً وجنوباً وبقاعاً.

واظهرت دراسة جدوى اقتصادية اعدتها «المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات» الاهمية الحيوية لانشاء عدد من المناطق الحرة ووجدت مرتكزاتها الاساسية في مكامن قوة متعددة اشتهر بها لبنان في مسيرته الاقتصادية ولاتزال قائمة ويحتاج استثمارها الى ايجاد الفرص المؤاتية، وأبرز هذه النقاط:

١ ـ مهارة وخبرة عميقة في شؤون التجارة والخدمات.

■ جذب الاستثمارات: يتوقع على هذا الصعيد ان تتمكن المناطق الحرة من جذب ٢٣٠ مليون دولار اميركي لتستثمر في القطاع الصناعي سنة ٢٠٠٠ و٢٨٠ مليوناً سنة ٢٠٠٥ و٧٦٠ مليوناً سنة ٢٠١٠ و٩٥٠ مليوناً سنة ٢٠١٥، وجذب ٣٠ مليوناً لاستثمارها في قطاع الخدمات سنة ٢٠٠٠ و٥٥ مليوناً سنة ٢٠٠٥ و٨٥ مليوناً سنة ٢٠١٠ و١٨١٠ ملايين سنة ٢٠١٥ في كل مجالات الاستثمار الصناعي والتجاري والخدمات.

■ خفض كلفة الانتاج: تساهم المناطق الحرة في خفض كلفة الانتاج عن طريق تأمين تسهيلات معينة للصناعيين باسعار تنافسية.

وتتيح هذه المناطق عن طريق تجميع الصناعات وتقديم تسهيلات في مجال التخزين، تأمين فرص المشاركة في كلفة المتطلبات المكملة والرديفة لعملية الانتاج والخدمات والمساندة لها مثل سوق الالات، المختبرات، خدمات الصيانة والامن.

ومما لا شك فيه ان وجود المناطق الحرة يشجع المؤسسات التي تؤمن الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي والنقل المشترك، على اعطاء الاولوية للمناطق التي تساهم في تطوير اقتصاد البلد والتي تدفع كلفة الخدمة العامة في مقابل حصولها عليها.

■ زيادة المداخيل والصادرات: لقد قدرت هذه الزيادة كالاتي:

أ ـ قدر الدخل من النشاط الصناعي بـ ٢٣٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ و٤٨٠ مليوناً سنة ٢٠٠٥ و٧٦٠ مليوناً سنة ٢٠١٠ و٩٥٠ مليوناً سنة ٢٠١٥.

ب ـ قدر الدخل من النشاط التجاري بـ ١٩٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ و٢٤٠٠ مليون سنة ٢٠٠٥ و٣٢٠٠ مليون سنة ٢٠١٠ و٤٢٠٠ مليون سنة ٢٠١٥.

ج. قدر الدخل في مجال الخدمات بـ ١٢٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ و٢٢٠ مليوناً سنة ٢٠٠٥ و٣٤٠ مليوناً سنة ٢٠١٠ و٥٤٠ مليوناً سنة ٢٠١٥، أي ما مجموعه ٢٢٥٠ مليوناً للدخل الاجمالي سنة ٢٠٠٠ و٣١٠٠ مليون سنة ٢٠٠٥ و٤٣٠٠ مليون سنة ٢٠١٠ و٥٦٠٠ مليون سنة ٢٠١٥.

وقدر حجم الصادرات بـ ٥٠ في المئة من الانتاج الاجمالي لهذه المناطق، وبذلك تكون القيمة المتوقعة لهذه الصادرات ١١٢٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ و١٥٥٠ مليوناً سنة ٢٠٠٥ و٢١٥٠ مليوناً سنة ٢٠١٠ و٢٨٠٠ مليون سنة ٢٠١٥.

٢ ـ يد عاملة ماهرة ومبدعة.

٣ ـ مناخ من الحرية في الاعمال والحياة الاجتماعية.

٤ ـ موقع منفتح على الشرق والغرب.

٥ ـ انتشار الجاليات اللبنانية في اقطار العالم والتي يمكنها ان تكون رابطاً تجارياً للبنان بالعالم بقدر ما تكون مصدراً لضخ رؤوس الاموال والخبرات العملية والتقنية في اقتصاده.

وأوضحت الدراسة ان هدف اقامة المناطق الحرة هو الافادة من نقاط القوة تلك بانشاء صناعات قابلة للتصدير، وتأمين الخدمات الضرورية لها. ولتحقيق هذا الهدف يحتاج لبنان الى جذب المستثمرين اللبنانيين والاجانب، فيقدم اللبنانيون خبرتهم في طبيعة عمل الاسواق المحلية اضافة الى معرفتهم بظروف العمالة والظروف الاجتماعية، ويقدم المستثمرون الاجانب التقنيات والخبرات العملية والقدرة على الانتاج بمستوى عالمي. وستصمم المناطق الحرة وتدار بطريقة توفر للمستثمرين الاجانب معاملة مميزة كارساء نظام التجارة الحرة وعدم تدخل الدولة الا في الحد الادنى الضروري والابتعاد عن النظام البيروقراطي وتأجير الارض لآجال طويلة والسماح للاجانب بالحصول على استثماراتهم الخاصة من دون مشاركة لبنانيين فيها وتنظيم حر للعمالة اضافة الى تأمين خدمات من الدرجة الاولى.

وسيؤمن برنامج انشاء المناطق الحرة عدداً من المكاسب ابرزها وفقاً للدراسة:

١ ـ ايجاد فرص عمل للبنانيين جديدة و/أو تحسين تلك الموجودة الآن.

٢ ـ جذب الاستثمارات الى الصناعات التصديرية.

٣ ـ خفض كلفة الانتاج.

٤ ـ زيادة حجم الصادرات والمساهمة في تحسين الميزان التجاري وزيادة القيمة المضافة اللبنانية وزيادة الربح الصافي.

٥ ـ المساهمة في تحسين البيئة.

وتبرز الارقام بصورة واضحة هذه المعطيات النظرية كالآتي:

على صعيد ايجاد فرص عمل جديدة، يتوقع ان تستوعب هذه المناطق اليد العاملة كالآتي:

في مجال التجارة، ١٧٠٠ عامل سنة ٢٠٠٠ و٢٢٠٠ سنة ٢٠٠٥ ليرتفع الى ٢٩٠٠ سنة ٢٠١٠ فالى ٣٨٠٠ سنة ٢٠١٥.

في مجال الصناعة، يتوقع ان يكون عدد العمال سنة ٢٠٠٠، ٤٧٠٠ عامل و١٠٢٠٠ سنة ٢٠٠٥ و١٥١٠٠ سنة ٢٠١٠، ليصل الى ١٩١٠٠ سنة ٢٠١٥. وفي مجال الخدمات، يتوقع ان يكون العدد ١٦٠٠ عامل سنة ٢٠٠٠ و٢٦٠٠ سنة ٢٠٠٥ و٤٠٠٠ سنة ٢٠١٠ و٥١٠٠ سنة ٢٠١٥، اي ما مجموعه في كل الوظائف التجارية والصناعية والخدماتية ثمانية آلاف سنة ٢٠٠٠ و١٥ الفاً سنة ٢٠٠٥ و٢٢ الفاً سنة ٢٠١٠ و٢٨ الفاً سنة ٢٠١٥.

■ تحسين البيئة: انتشرت خلال الحرب المصانع والمخازن في ارجاء المناطق السكنية من غير أن تراعي الشروط الاساسية للمحافظة على البيئة، فكان ان ادت الى تلوث المياه والهواء، وأحدثت ضجيجاً وتسببت بأزمة مواقف في بيروت والضواحي لانها احتلت الطبقات تحت الارض *المخصصة في الابنية لمرائب السيارات*. لكل هذه الاسباب ينبغي توفير الفرص والحوافز لنقل هذه المصانع الى مناطق متخصصة لاستيعاب المصانع ومجهزة لخدمتها ومصممة على نحو يتفق ومقتضيات المحافظة على البيئة. وكان لبنان شهد نشاطاً مميزاً في الشرق الاوسط على صعيد عمل المناطق الحرة لانه البلد الاول الذي اعتمد هذا النوع من النشاط الاقتصادي في المنطقة، اولاً في مرفأ بيروت الذي يعود تاريخ انشاء المنطقة الحرة فيه الى عام ١٩٣٥ وثانياً في مرفأ طرابلس الذي انشئت منطقته عام ١٩٤٨.

وبقي نشاط هاتين المنطقتين مزدهراً على رغم انشاء مناطق حرة في عدد من الدول المجاورة منذ عام ١٩٥٢ في سوريا وصولاً الى دبي عام ١٩٨٥.

### المناطق الحرة في الشرق الاوسط

| البلد | المساحة (مليون متر مربع) | سنة انشائها |
|---|---|---|
| دبي | ١٠٠,٠٠ | ١٩٨٥ |
| مصر | ٩,٩ | ١٩٧٥ |
| تركيا | ٣,٧ | ١٩٨٥ |
| اسرائيل | ٣,٥ | ١٩٧١ |
| سوريا | ٢,٣ | ١٩٥٢ |
| الاردن | ١,٨ | ١٩٧٣ |
| لبنان | ٠,٣ | ١٩٤٨ |

PROXIMA FOR TRANSLATION
ARABIC - ENGLISH TRANSLATION
ترجمة من العربية الى الانكليزية
0181 863 9558

## الدخان الابيض خرج من قصر بعبدا

# ٢٢٥ مليون دولار لرفع رأس مال «الميدل إيست»!

● أعلن رياض سلامة، حاكم «مصرف لبنان المركزي» أن الحكومة قررت زيادة رأس مال «شركة طيران الشرق الأوسط» التي بدأت عملها في يونيو الجاري، لمناقشة زيادة رأس المال.

٢٣٥ مليون دولار.

وكشف النقاب عن اتصالات مع الشركاء القطريين والكويتيين «بخصوص موضوع هذه الزيادة».

وكان فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية حضر اجتماعاً في القصر الرئاسي في بعبدا بحضور الرئيس الياس الهراوي ورئيسي مجلس النواب والحكومة نبيه بري ورفيق الحريري، فقال عند خروجه من الاجتماع:

«عندما نتحدث عن زيادة رأس المال فهذا يعني تحديث الاسطول ووسائل العمل لكي تكون الشركة عصرية».

ونفى السنيورة اية نية لبيع الشركة أو أسهم فيها ورأى «ان موضوع دخول شركاء جدد أمر وارد».

وكان مجلس ادارة الشركة دعا حملة السهم في آذار/ مارس الماضي الى عقد جمعية عمومية استثنائية لزيادة رأس المال.

ويبلغ رأس مال الشركة التي عانت من تدهور في عملية تطوير اسطولها خلال الاحتراب الداخلي بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ نحو ١٥٠ مليون ليرة لبنانية (٩٥ الف دولار حالياً وحوالي ٥٠ مليون دولار قبل انهيار سعر صرف الليرة).

ويتألف اسطول الشركة من ١٤ طائرة. وبلغت خسائرها السنوية ١٥ مليون دولار سنة ١٩٩٤. وقدر مسؤولون أن تكون خسائرها في السنة الماضية على المستوى ذاته.

وتملك الحكومة الفرنسية ٢٨,٥ في المائة من اسهم الشركة ويملك مستثمرون لبنانيون تسعة في المائة و«شركة إنترا للاستثمار» اللبنانية ٦٢,٥ في المائة.

وتملك الحكومة و«مصرف لبنان المركزي» ٤٧ في المائة من «شركة إنترا» ومستثمرون كويتيون والحكومة الكويتية ٣٠ في المائة، وقطر خمسة في المائة، ومستثمرون آخرون ١٨ في المائة...

ومن المقرر أن يعقد حملة الاسهم في «شركة طيران الشرق الاوسط» اجتماعاً استثنائياً يوم ٢٢ حزيران/

### الأمير عبد الله بن عبد العزيز رفض ان يصدر له سندات بالمتأخرات

# الحريري «السعودي» في مأزق مالي والحريري «اللبناني» في مأزق سياسي!

**تحليل اقتصادي:**

● قالت مصادر لبنانية عليمة ومقربة من المملكة العربية السعودية لـ «الميزان» في باريس، أن أعمال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في المملكة السعودية آخذة في التقلص، أو ربما سائرة الى التصفية بعد تخليه عن حصته في «أوجيه السعودية» الى الجانب السعودي، فأصبحت مملوكة من السعوديين بكاملها (الأمير عبد العزيز بن فهد والدكتور ناصر الرشيد).

وقالت تلك المصادر لـ «الميزان» أيضاً، أن «متاعب» الحريري في السعودية قد ظهرت الى العلن بعد تولي الامير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد ورئيس الحرس الوطني، مهام ادارة الدولة لدى دخول الملك فهد الى المستشفى للمعالجة في الخريف الماضي.

فعندما تولى الامير عبد الله إدارة البلاد في غياب الملك شرع بمعالجة مسألة المستحقات المتأخرة المتراكمة على الحكومة السعودية الى المزارعين والمقاولين والشركات، وبسبب ضائقة السيولة من جراء هبوط العائدات النفطية وتزايد النفقات وتراكم العجز العام، وهو السبب الأصلي لتراكم المتأخرات وتأخر الحكومة بدفع المستحقات الى أصحابها، عكف الامير عبد الله أثناء توليه الادارة على إصدار سندات بالمبالغ المتأخرة لأصحابها، بحيث يتيح لهؤلاء تسييل تلك السندات بخصمها لدى المصارف التجارية.

وتقول المصادر المذكورة لـ «الميزان»، ان شركات الحريري تقدمت بطلبات للحصول على سندات من الحكومة السعودية لمبالغ متأخر لها في ذمة الحكومة قيل أنها تصل الى ٦٠٠ مليون دولار. وعندما رفع الامر الى الأمير عبد الله للموافقة، رفض ولي العهد السعودي، كما قالت تلك المصادر، أن يصدر السندات المطلوبة من «جماعة الحريري»، بل إنه رفضها رفضاً خطياً ومعللاً يلقي علامات

الامير عبدالله

استفهام على كثير من النواحي.

وتقول المصادر اللبنانية في باريس ان فحوى كتاب الامير عبد الله في الجواب عن مطلب الحريري بمستحقات متأخرة بهذا المبلغ الكبير، مؤداه، ان هناك بعض الإشكالات في عدد من المطالب المقدمة التي أحيلت الى التدقيق وانه ريثما ينتهي التدقيق فيها تبت الحكومة في الأمر، مختتماً بالقول، «فإذا تبين بعد التدقيق أن لكم في ذمة المملكة مستحقات تدفع لكم، وأنتا على يقين من أنكم ستدفعون للمملكة اذا كان لها مستحقات لديكم».

وقالت المصادر، انه عندما ابلغ رفيق الحريري بمضمون كتاب الامير عبد الله، أشار على المسؤولين في مؤسساته بسحب الطلب أصلاً.

وتقول تلك المصادر العليمة أن هذا الموضوع يشكل مفترق أزمة صعبة تواجه رئيس الحكومة اللبنانية سياسياً واقتصادياً للأسباب الآتية:

■ يواجه الحريري نفسه، كما تقول المصادر، أزمة سيولة أيضاً، وكان يعول على المبالغ المستحقة له في السعودية لكي يفرج تلك الأزمة. ومما زاد من تعقيدات تلك الأزمة الخسائر الدفترية والفعلية التي منيت بها استثمارات الحريري العقارية في فرنسا، وهي تشكل نسبة كبيرة من استثماراته وموجوداته.

■ إستعجال الحريري الحصول على أكبر مبالغ ممكنة من المملكة العربية السعودية بوجود الملك فهد على رأس الدولة. لأنه، كما تقول تلك المصادر، يخشى أن ينصرف عنه خلفاء فهد ولاسيما انه ليس سراً أن الامير عبد الله بن عبد العزيز بشكل خاص لا يكن له الود. فالسعودية بعد فهد لن تعود ملعباً للحريري وبالتالي فانه يسعى الى تخليص اموره هناك قبل فوات الأوان.

ولذا، يقول العارفون، عمل الحريري قصارى جهده لمقابلة الملك فهد بعد إبلاله بمناسبة موسم الحج، ولوحظ آنذاك، ان الملك فهد لم يقابل كثيرين من الرجالات والشخصيات التي أمت المملكة للحج، فكان الحريري أحد القلائل الذين سمح لهم بمقابلة العاهل السعودي. ويقال أن رفيق الحريري أطلع الملك فهد على الجواب الذي تلقاه من الامير عبد الله حول المتأخرات وأن العاهل السعودي قد أمر له بمبلغ ١٠٠ مليون دولار فقط. وهناك من يقول أن هذا المبلغ الذي اعطي له بأمر من الملك هو دفعة على الحساب، بينما يؤكد آخرون انه «تصفية» الحساب.

■ من الناحية السياسية ينعكس موقف الامير عبد الله هذا في المستقبل، إذا ما صح ذلك، انعكاساً سلبياً بالاضافة الى انعكاساته المالية. فالحريري يحتل رئاسة الحكومة اللبنانية ليس لشخصه كما يظن كثيرون من اللبنانيين ومن «الحريريين»، ولا حتى لوفرة ماله واعماله، بل لكونه يمثل حصة المملكة السعودية في الشراكة السورية - السعودية. فاذا فقد هذه الصفة فلن تعود له المكانة ذاتها في دمشق وفي بيروت، على الرغم من أن بعض الركائز السياسية في العاصمتين اللبنانية والسورية سوف تواصل دعمه والمطالبة به لإرتباطات مصلحية.

وقد فسربعضهم هذا الاهتزاز غير المنظور في مركز الحريري المالي والسياسي، الذي يضعه في موقف ضعف في دمشق والرياض وبالتالي في بيروت، بانه من الاسباب الاساسية التي حملت الحريري على إعلان عزوفه عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية عن دائرة بيروت.

لكن هناك من يعتقد أن موقف الامير عبد الله بن عبد العزيز تجاه مطالب الحريري المالية ليست موقفاً شخصياً على الرغم من انعدام الود بين الرجلين. بل كان موقفاً موضوعياً من حيث محاولة تصحيح الوضع الاقتصادي العام وتصحيح الممارسات التي تستنزف مالية البلاد. فعلى الرغم من ان الوضع المالي كان يفترض فيه أن يتحسن تحسناً ملحوظاً في الاشهر الاخيرة، بسبب الارتفاع غير المنتظر لأسعار النفط في النصف الأول من هذه السنة، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب تزايد الانفاق وتزايد الدين الداخلي، والتغاضي عن الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والمطلوبة.

وهناك من يقول أن الامير عبد الله حاول اكتشاف المسارب التي تتسرب منها الأموال النفطية وانه بدأ يكتشف نظام المسارب والواجهات الذي ساد خلال العقدين الماضيين والذي يشكل الحريري وشركاؤه في السعودية جانباً أساسياً فيه.

ومن علائم «تململ» عرى قوة

رفيق الحريري

الحريري في الرياض وفي دمشق أنه حاول التعويض عن ذلك باللجوء الى مصادر قوة أخرى:

أولاً، حاول استثمار علاقاته الخاصة بالرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي زار الحريري في بيروت قبل توليه رئاسة الجمهورية في باريس بسنتين. ثم بقيامه بزيارة رسمية الى لبنان في اسبوع الفصح لدى الطوائف الغربية، في محاولة لدفع المسيحيين الى التحالف مع الحريري لتعزيز موقفه. لكن هذه المحاولة لم تعط النتائج المرجوة بسبب العدوان الاسرائيلي الواسع الذي اعقبها، وبسبب أزمة العماد ميشال عون مع الحكومة الفرنسية في الوقت الذي كان فيه الرئيس الفرنسي شيراك يعلّق وسام جوقة الشرف على صدر باسيل يارد رجل الحريري في باريس. ويتهامس الباريسيون حول إعطاء مثل هذا الوسام الى مثل هذا الرجل مستغربين او حتى مستنكرين، وان كان بعضهم يفهم ذلك من خلال تصور مدى العلاقات والمصالح بين الحريري وشيراك. وفي باريس يطلقون على باسيل يارد، صاحب الوسام المذكور، لقب «شنطة شيراك»!

ثانياً، حاول الحريري أخيراً الاستقواء بموقف طائفي من خلال هجومه على «حزب الله» الذي زادت قوته كثيراً بسبب العدوان الاسرائيلي. وقد غلّف الحريري هجومه على «حزب الله» بغلاف مالي واقتصادي بالقول أن المساعدات التي تقدم للبنان من أي كان يجب ان تمر عبر الدولة متهماً «حزب الله» بانه يوزع المساعدات خارج إطار الدولة. فبالاضافة الى المدلول الطائفي المبطن لهذا الموقف له مدلول على أحوال الحريري المالية، أي انه ليس لديه السيولة الكافية أو «الكوادر» النظيفة اللازمة لكي يجاري «حزب الله» في إقامة المؤسسات وتقديم المساعدات والخدمات للناس. مع العلم أن الحريري أقام سمعته أو شهرته الأولى على هذا النوع من الخدمات ولاسيما المنح التعليمية. فقد جاء من يحاربه بسلاحه بعدما قلّ سلاحه كما تقدم، بل إن ما يقدمه «حزب الله» من خدمات ومساعدات يقوم على أسس اكثر رسوخاً وثباتاً، أو على الاقل، اقل عرضة للفساد.

*وفي رأي البعض ان هذا الموقف العلني الذي اتخذه الحريري من «حزب الله»، ليست له غايات لبنانية بالمعنى الضيق، بل ان غايته تعزيز حظوظه السعودية المتناقصة بالظهور امام السعوديين، وامام الاميركان والاسرائيليين ايضاً، بانه قوة قادرة على مجابهة ايران والنفوذ الايراني في لبنان.*

### بعد مفاوضات «لم تكن سهلة»

# ٥٠ مليون دولار لكازينو لبنان من عشرة مصارف وشركة مالية

● وقع حبيب لطيف، رئيس مجلس ادارة «كازينو لبنان» وفريد روفايل عن مجموعة من مصارف عشرة وشركة مالية، عقد قرض مشترك قيمته ٥٠ مليون دولار.

بعد التوقيع شرح روفايل آلية القرض، وهي آلية اتبعت نمطاً جديداً في ظل عدم توافر ضمانات عينية، مع استملاك الدولة عقارات الكازينو مدى ٣٠ سنة، اي بمعدل ١/٣٠ في السنة، وهذه الآلية تبين مدى قدرة الجهاز المصرفي على تمويل مشاريع محلية لآجال متوسطة او طويلة.

وقد تولى ترتيب هذا القرض واعداده «البنك اللبناني - الفرنسي» وشاركته في التمويل المصارف الآتية:

■ الشركة العامة اللبنانية - الاوروبية (Societe Generale)، وقد قامت بدور مشارك في الاعداد.

■ بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار، بنك بيبلوس، بنك عودة بنك لبنان والمهجر.

■ البنك اللبناني للتجارة.

■ بيمو - البنك الاوروبي للشرق الاوسط، بنك بيروت الرياض، بنك سردار وشركة فيدوس المالية.

وترتيب القرض، كما قال فريد روفايل، لم يكن سهلاً، بسبب الوضع الحالي لشركة الكازينو وخصوصاً لجهة الاعباء التي رتبها على هذه الشركة قانون الامتياز.

فقد أوجب هذا الامتياز على شركة الكازينو التنازل للدولة عن ملكية جميع الاراضي والمنشآت القائمة والتي ستقوم عليها بنسبة ١/٣٠ سنوياً، اي ان هذه الاملاك ستصبح بكاملها في ملكية الدولة خلال ثلاثين سنة. ويعني ذلك انه لا يمكن لهذه الموجودات ان تشكل ضماناً من دون شائبة، مما اقتضى اللجوء الى ترتيبات مختلفة لتأمين ضمانات مرضية للقرض.

كما فرض قانون الامتياز على شركة الكازينو التزامات ومتأخرات متراكمة من اجور وخلافه ذات قيمة لا يستهان بها تجاه العاملين في الشركة.

غير ان تعاون المصارف مع ادارة الكازينو والدعم الذي حصلوا عليه من «شركة انترا» المساهم الرئيسي، اضافة الى تعاون ودعم من شركة ابيلا للتنمية السياحية التي فازت بعقد الادارة الفنية للكازينو، ساعد وسهل عملية ترتيب القرض بشكل مرض لجميع الافرقاء، حيث سجل نجاحاً وطلباً مميزاً الامر الذي ادى الى تخفيض المبالغ التي طلبتها المصارف المشاركة في اثناء عملية توزيع القرض على المشاركين.

وقد تم ترتيب القرض على مرحلتين:

■ اولاً: تمنح المصارف المشاركة قرضاً موقتاً بقيمة خمسين مليون دولار يسدد في تاريخ ١٩٩٦/٧/٣١.

■ ثانياً: يسدد هذا القرض بموجب اصدار سندات دين بقيمة ٣٥ مليون دولار، وتكون هذه السندات من الفئة «أ» وتكتتب بها المصارف المشاركة.

كما يكتمل هذا التسديد باصدار سندات مساندة بقيمة خمسة ملايين دولار اميركي

**مجموعة ألبير أبيلا تملك ٢٥٪ من كازينو لبنان وقد فازت شركتها اللبنانية بمتابعة تنفيذ العمل في الكازينو**

وتكون من الفئة «ب»، ويقرض مساند بقيمة عشرة ملايين دولار يتولى الشركاء في «شركة ابيلا للتنمية السياحية» تأمين قيمتها.

وتسدد سندات الدين من الفئة «أ» على دفعات نصف سنوية اولاها في اول شباط/ فبراير ١٩٩٨ وآخرها في اول آب/ اغسطس ٢٠٠٠.

وتسدد السندات المساندة من الفئة «ب» والقرض المساند معاً بعد هذا التاريخ الاخير وينتهي التسديد في شهر آب/ اغسطس ٢٠٠٢.

ويمنح القرض بكامله بالدولار وتطبق عليه فوائد متحركة بنسبة اربع نقاط ونصف نقطة فوق سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ظشضشرة) مما يوفر لشركة الكازينو تمويلاً مميزاً.

وقد اعد الاتفاق موضوع هذا التمويل على أسس الاتفاقات المشتركة المعمول بها في سوق الدولار الاوروبي - ونماذجها. ويتكون هذا الاتفاق من العقد الاساسي مضافاً اليه ثلاثة عشر ملحقاً تتعلق باصدارات سندات الدين وبمنح القرض المساند وبالضمانات وبموجبات اخرى تقع على عاتق الشركة المقترضة.

من جهته حرص حبيب لطيف، رئيس مجلس ادارة كازينو لبنان ان يصحح «خطأين شائعين» لدى الرأي العام اللبناني فقال: «كازينو لبنان شركة خاصة تخضع لقانون التجارة وليست كما الخطأ الشائع مؤسسة عامة او شبه عامة بل هي شركة مساهمة صاحبة امتياز منحته الدولة بموجب قانونين، وتالياً كازينو لبنان ليس ملكاً للدولة بل هو ملك مساهمين ابرزهم المساهمان الرئيسيان: «شركة انترا للاستثمار» وتملك ٥١٪ و«مجموعة البير ابيلا المالكة» لـ ٢٥٪.

اتكالا على هذا التصحيح والكلام لحبيب لطيف، يكون تمويل شركة كازينو لبنان الذي تبلغ قيمته الاساسية ٥٠ مليون دولار قد تأمن من المصارف (...) وتعتبر ديناً تمويلياً من القطاع الخاص للقطاع الخاص. هذا التمويل ليس مكفولاً من الدولة كما انه ليس عن طريق الدولة، بل هو تمويل مصرفي بمثابة دين تلتزم «شركة كازينو لبنان» سداده. وقد تعهد المساهمان الاكبران السابق ذكرهما زيادة رأس مال الشركة عند الضرورة في حدود عشرين مليون دولار.

إذاً شركة كازينو لبنان صاحبة الامتياز بموجب القانون تؤمن للدولة ارباحاً او مردوداً من غير ان تلزمها كفالة او احتمال الخسارة.

الخطأ الشائع الثاني، الذي صححه حبيب لطيف، هو المزج الحاصل في بعض اوساط الرأي العام بين الادارة الحرة التي كان معمولاً بها في اثناء الحرب والادارة التقنية المنصوص عليها في صك الامتياز. والواقع ان «شركة كازينو لبنان» عملاً بعقد الامتياز الموقع مع الحكومة اجرت استدراج عروض بين شركات عالمية مؤهلة بغية ان تقدم هذه الشركات خبرتها التقنية وتؤمن الاشراف على متابعة التنفيذ وكذلك ان تزود «شركة كازينو لبنان» امكان الاستدانة لتحقيق مشروعها. لقد فازت «شركة البير ابيلا ش.م.ل» المعروفة عالمياً في ادارة المطاعم والفنادق، وشركة:

London Clubs International المشهورة في ادارة الكازينوات العالمية مجتمعين ضمن شركة واحدة تتولى تقديم هذه الخبرة التقنية ومتابعة التنفيذ علماً ان العمل يجري لمصلحة «شركة كازينو لبنان» ولحسابها. الشركتان المذكورتان هما اللتان امنتا ضماناً اضافياً لتسليف مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار عن طريق الايداع لدى المصارف التي امنت التمويل مبلغ ١٥ مليون دولار مثابة تأمين.

وهكذا يكون ضامن الدين هو القطاع الخاص وحده.

## سوريا

### بعد النية في السماح للقطاع الخاص باستيراد السيارات

# تغيير قوانين التصدير لتصريف السلع الفائضة!

● اكد محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ان الحكومة اتخذت عدداً من الاجراءات لتشجيع التصدير من بينها تشكيل لجنة اقرت عدداً من المبادئ، والاسس التي تدعم عملية التصدير.

ومن بين الامور التي اقرتها اللجنة «تغيير مفهوم المتاح للتصدير من فائض عن حاجات الاستهلاك الى مفهوم الممكن تصديره، والغاء القيود التي كانت مفروضة على تصدير بعض السلع».

وأوضح الوزير السوري ان «الهدف الاساسي من عمليات تحرير التجارة الخارجية هو الانتقال بها من دور المنفعل المتمثل باستيراد الحاجات وتصدير الفائض ان وجد الى دورها الفاعل المتمثل في العمل على خلق طلب فعال على سلع التصدير».

وكانت الحكومة السورية ابرمت اتفاقاً مع «الاتحاد الاوروبي» لتمويل اقامة مركز الاعمال السوري الاوروبي في دمشق مع فرع له في حلب (شمال) في إطار برنامج دعم قطاع التجارة الذي يهدف الى ترويج الصادرات وجذب الاستثمارات.

والمعروف أن سوريا تستفيد من الميزات التفضيلية التي تمنحها انظمة الافضليات المعممة واتفاق التعاون الاقتصادي الموقع مع «الاتحاد الاوروبي» سنة ١٩٧٧.

وتفيد المجموعة الاحصائية التي تعدها رئاسة مجلس الوزراء الى ان قيمة الصادرات السورية للقطاعين العام والخاص سنة ١٩٩٤ بلغت ٣٩ ملياراً و٨١٨ مليون ليرة سورية (حوالي ٧٩٦ مليون دولار وفق الاسعار الجارية على اساس ان كل دولار يساوي ٥٠ ليرة سورية). وأسهم القطاع العام بقيمة ٢٦ مليارا و١٣٧ مليون ليرة سورية (نحو ٥٢٢ مليون دولار) من الصادرات مقابل ١٣ ملياراً و٦٨١ مليوناً (٢٧٣ مليون دولار) للقطاع الخاص، بينما بلغت قيمة الواردات للسنة ذاتها ٢٣ ملياراً و٧٤ مليون ليرة سورية (نحو ٤٧٥ مليون دولار).

إلا ان بعض المحللين أشار الى القطاع العام يواجه مشاكل في التصدير ناجمة بالدرجة الاولى عن تحديد سعر صرف الليرة السورية بالنسبة الى هذا القطاع بـ ٤٢ ليرة للدولار الواحد بينما يستطيع القطاع الخاص ان يقبض سعر الدولار وفق الاسعار المجاورة اي قرابة ٥٠ ليرة. اي ان الفارق يقارب ما بين ١٨ و١٩ في المائة بالنسبة الى تسعير السلعة الواحدة التي ينتجها كل من القطاعين.

ويقول هؤلاء المحللون، ان شركات القطاع العام ولا سيما منها الشركات النسيجية لا تستطيع الدخول الى الاسواق الخارجية مباشرة وانما عبر وسطاء او تجار محليين يتولون تسويق منتوجات القطاع العام.

ويؤكد نصوح ابو ريشة احد الشركاء الثلاثة في «مصانع زرزور وابو ريشة للمنتوجات القطنية» التي تنتج بموجب امتياز خاص البسة بوما الالمانية، «ان المصنع يحقق ارباحاً لا سيما من عملية التصدير الى اوروبا عبر المانيا حيث تتولى شركة بوما تسويق السلع المنتجة في سوريا».

ويشير ابو ريشة الى ان المصنع الذي يعمل فيه ١٧٠ عاملاً وعاملة ما بين اداري وفني ينتج حوالي ٣٠٠ بزة رياضية يومياً وذلك بموجب عقود موقعة مع الشركة الام في المانيا.

ويضيف انه تعاقد منذ عامين على انتاج البسة جاهزة لشركتي «اكتيف» السويسرية و«اوبرمان» الالمانية ايضاً ويؤكد ان لا مشكلة بالنسبة الى التصدير حيث ان الانتاج يتم من خلال العقود التي تتعهد بموجبها هذه الشركات بشراء وتسويق ما تم الاتفاق حوله.

أما بالنسبة الى العائدات فيقول انه بموجب قوانين التصدير السورية يتقاضى ٧٥ في المائة من قيمة السلع بالدولار والباقي بالعملة السورية على اساس ٤٢ ليرة سورية للدولار.

وحول مسألة تحديد السعر يقول ابو ريشة ان تحديد سعر السلع المعدة للتصدير يتم بموجب العقود المبرمة وان الدولة لا تتدخل في هذه المسألة، بينما تتدخل لجنة تحديد الاسعار بالنسبة الى اسعار السلع المعدة للاستهلاك المحلي. ويقول ابو ريشة ان العمال لديه يستفيدون من برنامج خاص يتضمن تأمين وجبتي طعام لهم في اليوم وأجور تتراوح بين ثلاثة آلاف ليرة (ستين دولاراً) كحد ادنى و٢٥ الف ليرة (٥٠٠ دولار) حداً اقصى. والجدير ذكره هنا، ان الحد الادنى للاجور في سوريا يبلغ حوالي الفي ليرة شهرياً اي قرابة اربعين دولاراً.

على صعيد آخر، تدرس الحكومة السورية السماح للقطاع الخاص ولشركات الايجار المرخصة بموجب قانون الاستثمار باستيراد السيارات مما سيؤدي الى تخفيض اسعار السيارات خصوصاً السياحية منها بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة والى خروج السيارات القديمة من الخدمة.

وتعتبر هذه الخطوة، في حال اقرارها، مؤشراً مهماً للتعددية الاقتصادية ولدخول القطاع الخاص الى قطاعات اوسع، علماً أن الدولة حصرت استيراد السيارات بالقطاع العام منذ سنة ١٩٦٣.

والقرار الذي أيده وزراء الاقتصاد محمد العمادي والمال خالد المهايني والنقل مفيد عبد الكريم رفعه نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سليم ياسين الى رئيس الحكومة محمود الزعبي. ويقضي الاقتراح الاولي السماح بترسيم السيارات السياحية التي دخلت الى البلاد بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠ للسنة ١٩٩١، التي بلغ عددها ٧٣٣١ من أصل ١٠٩٠٠ سيارة رخصت الى نهاية سنة ١٩٩٤، بسبب تهرب الشركات من الالتزام برخص التأسيس واستيراد حافلات وسيارات نقل عامة والتخوف من اعلان هذه الشركات افلاسها بعد انتهاء فترة الاعفاء من الرسوم التي تستمر سبع سنوات حسب القانون.

واقترح الخبراء الرسميون صيغة اخرى صدرت في مذكرة تتضمن مادتين هما:

١ - السماح باستيراد السيارات من القطع الناتج عن المنتوجات السورية بحيث يخصص المصدرون ٢٥ في المائة فقط من قيمة الصادرات، لصالح استيراد السيارات.

٢ - السماح بترسيم السيارات السياحية او استيرادها على ان يكون تقويم سعرها حسب سعر السيارة يوم السماح باستيرادها منذ سنة ١٩٩١ وليس حسب سعرها الحالي.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سمحت في السنوات السابقة باستيراد سيارات «بيك آب» من القطع الناتج من الصادرات الزراعية، الامر الذي أدى الى تخمة السوق بسيارات «بيك آب» من الماركات التجارية كافة خصوصاً من دول شرق اوروبا، ويتجاوز عدد هذه السيارات ١٤٠ الف سيارة من اصل اجمالي عدد السيارات المسجلة الى غاية سنة ١٩٩٤، البالغ ٤٤٠٩٧٦ سيارة. كما ان المواطنين استخدموا هذه السيارات في المدن للنقل الخاص كسيارات سياحية بسبب ارتفاع اسعار السيارات السياحية.

وقال مسؤولون في «المؤسسة العامة لاستيراد الآليات - سيارات» (افتوماشين)، ان القطاع الخاص كان يستورد السيارات عبر وكالات حتى سنة ١٩٦٣ عندما بدأت شركة «سيمكس» الحكومية الاشراف على عمليات الاستيراد لكل الجهات ولكل انواع السيارات وقطع الغيار والاطارات حتى للحكومة مقابل عمولة قدرها ٥ في المائة والغي وقتذاك نظام الوكالة الرسمية للشركات العالمية.

وفي سنة ١٩٦٩ صدرت قرارات بتقسيم العمل الى شركات «غذائية» و«معادن» و«صيدلية» و«سيارات» و«نسيج» و«غوطة» التي تستورد المنتوجات الى السوق الحرة.

وأشار هؤلاء الى ان السماح للقطاع الخاص باستيراد قطع الغيار «خلق وكالات غير مباشرة، لا تعترف بها المؤسسة لكنها معترف بها من قبل الشركات العالمية». وقالوا «اذا صدر القرار سيصدر تعديلاً لنظام الوكالات».

ويذكر ان الحكومة سمحت باستيراد السيارات السياحية خلال السنوات اللاحقة، لأعضاء «مجلس الشعب» (البرلمان) ولمشوهي الحرب والمغتربين حسب قانون المغتربين الذي اشترط بقاء المغترب عشر سنوات ولمرة واحدة. واستطاع الوكلاء التنافس عبر ترتيب دخول سيارات جديدة بموجب اجازات استيراد باسماء هؤلاء تنقل الى ملكيات آخرين.

والى جانب السيارات التي دخلت بموجب قانون الاستثمار استوردت «افتوماشين» نحو ١٢ الف سيارة سياحية سنة ١٩٩٢، لصالح *المواطنين الذين سجلوا طلبات على السيارات عام ١٩٨١، ودفعوا* نحو عشرين ضعفاً زيادة على الاسعار التي اعلنت عند دفع السلف. لكن ذلك لم يؤد الى انخفاض اسعار السيارات بسبب ارتفاع الضريبة التي تبلغ نحو ١٨٠ في المائة لسيارة تزن أقل من طن ونحو ٢٧٥ في المائة لسيارة تزن اكثر من طن. وبقي الطلب مرتفعاً على السيارات نتيجة توافر سيولة مالية لدى المواطنين، فيما بقي العرض ثابتاً او متزايداً بشكل بسيط خصوصاً على الموديلات الجديدة.

وأشارت مصادر مطلعة الى احتمال حصول تعديل في نسبة الضريبة والاتجاه الى تخفيضها والى احتمال رفع النسبة التي يحق للمصدر استيراد سيارات فيها من اصل اجمالي قيمة الصادرات لتصل الى ٥٠ أو ٧٥ في المائة. ولفتت الى وجود «تصدير وهمي» اي ان هناك بعض عمليات التصدير غير الحقيقية كي يستفيد المصدر من نسبة قطع التصدير لاستيراد سيارات.

وأشار خبراء اقتصاديون الى ان اسعار السيارات ستنخفض بنسبة ٢٥ في المائة في البداية قبل ان تستقر على انخفاض يبلغ نسبة ١٥ في المائة مع ان الاسعار انخفضت الآن بنسبة تتجاوز ٢٥ في المائة لأن الاشاعة اكثر تأثيراً من الحقيقة.

ويبلغ سعر السيارة من طراز «بيجو ٤٠٥» نحو ثلاثين الف دولار مقابل ٢٢ الفاً لسيارة «سكودا» و٤٠ الفاً لـ «مرسيدس ٢٠٠» موديل سنة ١٩٨٢ و١٠٠ الف أو ٢٠٠ الف لطرازات اخرى من «مرسيدس».

وأكد الخبراء على ضرورة فتح الباب امام الاستيراد «في شكل تدريجي» كي لا تنخفض قيمة الليرة فوراً لتصل الى حدود ٧٥ ليرة للدولار بدلاً من نحو ٥٠ ليرة للدولار ولكي تخرج السيارات القديمة من السوق كما حصل سنة ١٩٩٤ عندما خرجت هذه السيارات من المدينة الى الريف بسبب استيراد سيارات «ميكروباص» جديدة للخدمة العامة.

## العراق

### ٣ ملايين طن من القمح وصفقة الارز التايلاندي مجمدة

# بغداد تريد قمحاً وأرزاً وتدفع سلفاً!

● بات العراق، بمقتضى اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، الذي وقعه مع الامم المتحدة، بامكانه بشكل مبدئي عقد صفقة شراء القمح والطحين (الدقيق).

وقد بدأت بغداد تقصي اسعار هاتين السلعتين الاساسيتين واخذت تبث الى ان مشتريات المواد الغذائية على مدى الاشهر المقبلة قد تتضمن كميات كبيرة من القمح.

ومازالت تفاصيل حاجات العراق الفورية غير واضحة، غير ان تجاراً اوروبيين كثيرين قالوا انه طلب اليهم تحديد اسعار نهائية لمواد غذائية لشحنها الى العراق عن طريق الاردن.

وتتراوح التقديرات المستقلة لأقصى كمية قمح يستطيع العراق شراءها بمبلغ مليار دولار او أكثر الذي سيتاح لشراء كافة حاجاته من المواد الغذائية والادوية الى ما يصل الى ثلاثة ملايين طن.

وهذه الكمية كافية للابقاء على أسواق الحبوب، التي تعاني من نقص في المعروض، في حالة توتر. غير انها ليست كافية لاثارة اضطراب هائل في الاسواق مع بدء تراجع اسعار الحبوب العالمية عن اعلى مستوياتها على الاطلاق والتي بلغتها في الآونة الأخيرة.

وكان «الاتحاد الاوروبي» وافق على طلب منظمات دينية المانية بالافراج عن نحو ١٢ الف من القمح لتوزيعه في العراق بمعرفة «برنامج الغذاء العالمي» التابع للامم المتحدة.

وقال مسؤول في «الاتحاد الاوروبي» ان القرار الذي اتخذته لجنة الحبوب لا علاقة له بصفقة النفط مقابل الغذاء التجارية، وإنما هو اخر قرار في اطار سلسلة تدابير لدعم برنامج الغذاء العالمي.

وبيع القمح الى وسطاء بسعر ٢٠٧ دولارات للطن مقارنة مع سعر عالمي يبلغ حالياً نحو ٢٣٠ دولاراً للطن. وتصدر القمح قائمة للسلع اعدتها شركات تجارة المواد الغذائية اضافة الى السكر والأرز والزيوت النباتية المطلوبة ايضاً لإطعام شعب العراق بعد ست سنوات من النقص في المواد الغذائية.

واي كميات قمح يشتريها العراق ستدخله في منافسة مع بلدان اخرى ادت حاجاتها الاستيرادية المتزايدة التي واكبت حدوث جفاف في المنطقة انتاج رئيسية الى رفع الاسعار الى مستوى قياسي هذا العام.

احد الخيارات امام العراق سيكون جزءا من فائض القمح الهندي الذي بلغ مليون طن. ويقل سعر القمح الهندي بما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ دولاراً للطن أو ما يتراوح بين ١٢ و١٥ في المائة عن السعر القياسي للقمح الاميركي. ويرجع ذلك بين أسباب اخرى الى مخاوف بشأن «فطر كارنال» الذي يمكن ان يلحق ضرراً بحجم غلة المحصول لكنه لا يضر الانسان او الحيوان.

وسيكون شراء القمح وطحنه في العراق أرخص من شراء دقيق مطحون، جاهز من الاسواق العالمية لكن التأخيرات في الموانئ، تعني ان القمح قد لا يبدأ الوصول الى العراق حتى تموز/ يوليو المقبل على افضل تقدير حتى لو توافرت الاموال لبغداد ، التي تنوي الدفع سلفاً.

على صعيد آخر قال مسؤولون في وزارة التجارة التايلاندية ان توصل الامم المتحدة والعراق الى اتفاق بيع «النفط مقابل الغذاء» جمد لأجل غير مسمى اقتراح العراق شراء ٢٥٠ الف طن من الارز التايلاندي بقروض.

وقال المسؤولون ان بعض اعضاء لجنة سياسة الأرز القومية التايلاندية اعربوا عن تحفظات بشأن بيع الارز للعراق بقروض على مدى سنة كانت تسعى اليه بغداد قائلين ان العراق اصبح بمقدوره السداد نقداً.

وقالت مسؤولة بالوزارة «من المفارقات ان قرار الامم المتحدة يجعل من غير المنطقي لتايلاند ان تقدم للعراق قرضاً». مضيفة، انها لا تتوقع اي تقدم في وقت قريب بشأن مبيعات الأرز للعراق على أساس مفاوضات حكومة لحكومة. والعراق الذي كانة تنقصه السيولة النقدية قد ابلغ تايلاند في اوائل نيسان/ ابريل الماضي انه يود شراء الارز الابيض تايلاندي بنحو ١٠٠ مليون دولار هذه السنة.

وكانت تايلاند عازفة عن ابرام صفقات الارز جديدة مع العراق الذي لم يسدد بالكامل حتى الآن لمصدري الارز من القطاع الخاص ثمن شحنات الارز ارسلت قبل حرب الخليج في سنة ١٩٩٠.

المراقبون يتوقعون اعادة تحريك المفاوضات بين العراق وتايلاندا بعدما اصبح بامكان بغداد الدفع والسداد سلفاً.

■ قال تجار اردنيون على صلة بالسوق العراقية ان معظم طلبيات الاستيراد للعراق من المواد الغذائية والطبية سيشترط تسليمها عبر الموانئ التركية، اذا كانت مستوردة من اوروبا واميركا، بينما تشترط الجهات العراقية المستوردة تسليمها في ميناء ام قصر العراقي على الخليج اذا كانت مستوردة من دول اسيوية، وتوقع التجار ان يحجم المستوردون العراقيون عن الاستيراد عبر الموانئ، القديمة التي مثلت الشريان الرئيسي للسوق العراقية طوال فترة الحصار خلال السنوات الست الماضية مثل ميناء العقبة.

وفي سياق الخطوات الانفتاحية الجديدة في العلاقات الاردنية - العراقية، فقد ذكر وزير النقل الاردني ناصر اللوزي ان مباحثات تجري حول مضاعفة اسطول «شركة النقل البري العراقي» التي تتخذ من عمان مقراً لها وتملك ٣٠٠ شاحنة. وتأتي الرغبة العراقية في مضاعفة اسطول النقل لمواجهة احتمال ازدياد حركة النقل مع بدء وصول كميات كبيرة من البضائع والمواد الغذائية الى ميناء العقبة.

وكشف مصدر اردني النقاب عن موافقة حكومة الكباريتي مؤخراً على السماح لفريق فني من الخطوط الجوية العراقية بانجاز مهمات الصيانة لعدد من الطائرات العراقية الرابضة في مطار عمان منذ اندلاع حرب الخليج الثانية. على صعيد آخر، قالت مصادر عراقية في عمان ان عدي الابن الاكبر للرئيس العراقي صدام حسين سيكون المعني الاول في الجانب العراقي بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦، واضافت ان عدي هو الذي سيحدد الجهات المستوردة وحجم ونوعية السلع التي ستستوردها.

وقد لوحظ مؤخراً اتجاه الى نقل مركز التبادل التجاري الذي يخدم احتياجات السوق العراقية من عمان الى الامارات العربية المتحدة، حيث بدأ الوسطاء والتجار يمارسون اعمالهم لتنفيذ الصفقات لصالح العراق في الامارات.

وكان الرئيس صدام حسين اشار الى ان حكومته تدرس اقتراحات لتصدير النفط والغاز عن طريق موانئ دولة قطر، وانها بحثت معها امكانية مد انبوب من العراق الى قطر عبر الخليج، وقالت ان تكاليفه ستصل الى حوالي المليار دولار، غير ان هذا المشروع يتعلق بالمدى البعيد.

## الاردن

### فيما تؤكد دراسة حكومية أن السلام «حسّن» الأداء الاقتصادي

# أزمة المياه الى تفاقم و اتفاق السلام عجز عن حلها!

● في رأي بنيتا سعد، الباحثة في وزارة التخطيط، ان معاهدة السلام مع اسرائيل التي وقعها الاردن في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٤ فتحت امام عمان فرصاً تنموية. فاستمرت الحكومة في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي يستهدف زيادة دور القطاع الخاص وتحقيق نسب نمو اجتماعية وتوسيع خدمات البنية التحتية، وزيادة الصادرات وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لزيادة الاستثمار في مختلف المجالات.

والدراسة التي أعدتها بنيتا سعد وعنوانها «التخطيط التنموي في الاردن لسنة ٢٠٢٠»، ذهبت بعيداً، الى القول بان زيادة الثقة في استقرار الاقتصاد الاردني وانفتاحه عالمياً اسهمت في تحقيق الاردن لمعدل نمو اقتصادي عال نسبياً لسنة ١٩٩٥. بلغ ٦,٤ في المائة مقارنة مع ٥,٩ في المائة سنة ١٩٩٤.

فالقطاعات الاقتصادية رمة، حققت معدلات نمو ايجابية، فقطاع التعدين مثلاً حقق اكبر معدل نمو وصل الى ١٨ في المائة يليه قطاعا التجارة والسياحة ٩ في المائة، فيما حقق القطاع الزراعي قفزة كبيرة سنة ١٩٩٥ بمعدل نمو ٦,٥٪ مقارنة مع واحد في المائة فقط سنة ١٩٩٤.

وحسب الباحثة الاردنية فقد استطاع الاقتصاد الاردني خلال ١٩٩٥ ان يحافظ على معدل منخفض للتضخم بسبب النجاح الذي حققته السياستان النقدية والمالية وبلغ معدل التضخم ٣ في المائة مقارنة مع ٣,٩ في المائة سنة ١٩٩٤.

وعزت سبب الانخفاض الى ارتفاع اسعار ٦٥ في المائة من مكونات سلة المستهلك بنسب بسيطة واستقرار اسعار بعض السلع مثل التبغ والمحروقات والمشروبات... اضافة لانخفاض اسعار النقل.

واعتبرت دراسة بنيتا سعد ان الاقتصاد الوطني تمكن خلال سنة ١٩٩٥ من استيعاب الايدي العاملة الاضافية الداخلة الى سوق العمل حديثاً، مما اسهم في تخفيف نسبة البطالة لتصل الى ١٥ في المائة سنة ١٩٩٥ بعد ان قدرت بـ ١٩,٢ في المائة سنة ١٩٩٣.

فمعدل نمو الصادرات السلعية بلغ ٢٦ في المائة، وهو نمو كبير قياساً بالسنوات السابقة، كما انخفض العجز في الحساب الجاري الى ٥٨,١ مليون دينار (٨١,٨ مليون دولار) خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٩٥ مقارنة مع ١٥٦,٤ مليون دينار خلال الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤.

وتعتبر دراسة بنيتا سعد ان قطاع النقل له اهمية كبيرة بحكم ان الاردن يعتبر منطقة ترانزيت في الشرق الاوسط وطبقاً لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية، فان هناك عدداً من المشاريع ستنشط في قطاع النقل اهمها الجسور على نهر الاردن والطرق المؤدية اليها، بالاضافة الى انشاء طرق رئيسة بين عدد من المدن الاردنية والاسرائيلية تتخذ لها ٤ مسارب، وتوسعة «مطار العقبة» كمطار اقليمي وميناء العقبة وانشاء «سكة حديد العقبة» لتصير اقليمية وتصل بين العقبة وعمان ثم دمشق مع وصلة للسعودية، وكذلك «سكة حديد البحر الميت - العقبة» وسكة حديد إربد - حيفا.

أما مشاريع المياه، فإن السلام سمح بجر مياه حوض «الديسي» في جنوب الاردن الى عمان لسحب ٨٠ مليون متر مكعب كل سنة وانشاء ٣ سدود على نهر الاردن في منطقة وادي الموجب في الاغوار الجنوبية، وانشاء سدود تحويلية وتخزينية على نهر الاردن وانشاء محطة تحلية.

وابرز المشاريع التنموية هي في قطاع الاتصالات المشتركة الاقليمية هو انشاء مشروع كابيل الياف ضوئية من عمان الى تل ابيب ومشروع كابيل الياف ضوئية في اخدود وادي الاردن ومشروع كابيل الياف ضوئية في البحر الاحمر، بالاضافة الى مراقبة الترددات وادارتها مع الدول الاقليمية في المنطقة.

على صعيد اخر، وعلى نقيض من دراسة بنيتا سعد، فان حكومة عبد الكريم الكباريتي، تسعى لتأمين مبلغ ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار لانشاء سدين لتخزين المياه على نهري اليرموك والاردن، لسد حاجته المتزايدة من المياه.

وتقول مصادر حكومية بشكل يناقض دراسة بتينا سعد، ان الاردن لم تتح له فرصة الاستفادة من معاهدة السلام التي ابرمها مع اسرائيل، والتي بموجبها سمحت له بالحصول على ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه، جراء عدم توفر المبالغ لبناء السدود التخزينية.

وتبحث اللجنة الثنائية الاردنية - الاسرائيلية خلال اجتماعاتها الدورية عن مصادر واليات عمل لتزويد الاردن بـ ٥٠ مليون مترمكعب من المياه وكانت مقررة له ولم يتسلم منها شيئاً.

وكانت عمان كشفت النقاب مؤخراً عن ان حصة الاردن من المياه تنقص على الرغم من الاتفاق مع اسرائيل بحدود ١٢٠ مليون متر مكعب عن الحصة الاصلية التي تقررت له في «مشروع جونستون» لتقاسم المياه بين اسرائيل والاطراف العربية سنة ١٩٥٤.

وتؤكد اوساط اردنية على اطلاع على عمل اللجنة ان الجانب الاسرائيلي يعمد الى نصح الاردن بالبحث عن بدائل لتوفير المياه كترشيد الاستهلاك وتقليص الزراعات المروية كزراعة الموز، اضافة الى معالجة مشكلة شبكة الانابيب لضبط الهدر والذي يصل الى حوالي ٥٥ بالمائة.

وبالمقابل يرى الجانب الاردني ان النصائح الاسرائيلية ليست عملية او مقبولة فعملية تحديث الشبكة يتطلب ملايين الدنانير، وزيادة الترشيد ستعكس اضراراً بصحة المواطن.

وقد اشرت الجهود الاردنية الحثيثة مؤخراً عن الحصول على منحة من «الاتحاد الاوروبي» بقيمة مليون و٢٠٠ الف دولار تقريباً، خصصت لدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية لمشاريع انظمة تخزين المياه على نهر اليرموك لانشاء السدود ورفع طاقة قناة الملك عبد الله والسدود المائية المحاذية لها.

ويقدر العجز المائي بما بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. وجاءت زيارة الملك حسين الاخيرة الى تركيا للبحث عن مصادر جديدة للمياه بعد ان عجزت اتفاقية السلام عن حل تفاقم ازمة المياه في الاردن.

## غزة - اريحا

### الدقيق والخبز لم يعودا بمتناول الجميع

# الرغيف الفلسطيني المر!

● في بيان تضمن تحذيراً صريحاً لكل من يخالفه، وضعت «وزارة» الصناعة والتجارة في سلطة الحكم الذاتي تسعيرة للدقيق الفاخر تبلغ ٣٤ دولاراً للكيس الواحد، زنة ٦٠ كيلوغراماً وثمن كلغ الخبز الواحد دولاراً واحداً.

وجاء تحديد هذه الاسعار بالاتفاق مع «نقابة اصحاب المخابز»، بعدما اخذت في الاعتبار نسبة الارتفاع، التي طرات على سعر القمح في السوق الدولية وانخفاض قيمة الشاقل نحو ١٥٪ مقابل الدولار.

وتعتبر هذه الاسعار غير نهائية، وقابلة للارتفاع، وخاضعة لأنشطة السوق المحلية والعالمية، ولا دخل للسلطة الفلسطينية بها، وتقتصر مهمتها على مراقبة تنفيذها، وإلزام التجار بها.

وتختلف كلفة انتاج كيلوغرام الخبز في غزة- اريحا من منطقة الى اخرى ومن مخبز الى اخر وفقاً لاختلاف نوعية الوقود والآلات واجور العمال وعددهم، وطريقة بيع الخبز، والقدرة الانتاجية اليومية، ونوعية المواد المستخدمة في صناعة الرغيف. وفي الوقت الذي يباع فيه كيلوغرام الخبز في رام الله بدولار واحد يباع في غزة بشاقلين ونصف الشاقل.

وكانت السوق الفلسطينية انتابتها، في الآونة الاخيرة، حمى الارتفاع في اسعار الدقيق والخبز، وصلت الى نحو ٣٨ دولاراً للكيس الواحد، زنة ٦٠ كيلوغراماً. وبيعت اربعة ارغفة (كماج) بدولار واحد مما اضاف عبئاً جديداً على كاهل المواطن الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني من وطأة الحصار المفروض على المناطق الفلسطينية، منذ اواخر شباط/ فبراير الماضي.

وعزا مصدر مطلع في السلطة الفلسطينية هذا الارتفاع المذهل في اسعار الدقيق الى اصحاب المطاحن في اسرائيل، والى بعض التجار الفلسطينيين، الذين رضخوا للاسعار التي فرضها الاسرائيليون، وباعوا الطحين لمواطنيهم باسعار مرتفعة وباعوا مخزونهم القديم من الدقيق بالسعر الجديد.

وذكر احد كبار تجار الجملة في منطقة رام الله ان اصحاب المطاحن الاسرائيلية، اخترعوا نظاماً عجيباً لرفع الاسعار. فهم لم يرفعوا سعر الدقيق المصدر الى المناطق الفلسطينية، وانما سعر «الكيس البلاستيكي»، الذي يعبأ فيه الطحين، مضافاً اليه أجرة تحميله، وبذلك ارتفع سعر كيس الدقيق من نحو ٢٩ دولاراً الى نحو ٣٨ دولاراً.

وأمام هذا الوضع الشائك أصدرت السلطة الفلسطينية رخصاً للتجار الفلسطينيين لاستيراد الطحن من الخارج خصوصاً من مصر والاردن، غير أن الاجراءات الأمنية البالغ فيها، من قبل الاسرائيليين على المعابر، أرغمت التجار على استيراد كميات قمح كبيرة من اسرائيل. ومعروف ان «البروتوكول الاقتصادي» الموقع بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني يسمح للقطاع الخاص الفلسطيني باستيراد الطحين من الخارج.

من جهتها اوصت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني بإلغاء الضريبة المضافة (١٧ في المائة) عن الدقيق، لتخفيف الاعباء عن المواطنين، وتمكينهم من الحصول على رغيف الخبز بالسعر المناسب.

وسجلت اسعار السلع في غزة وأريحا خلال اذار/ مارس ونيسان/ ابريل الماضيين ارتفاعاً ملموساً مقارنة مع تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٤.

وذكرت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في بيان اصدرته اخيراً ان نسبة الارتفاع بلغت ١٠٥,٤ في المائة بزيادة قدرها ٥,٤ في المائة، خلال خمسة اشهر، وكانت نسبة الزيادة في الاسعار متفاوتة من شهر الى آخر. ففي حين بلغت ١,٧٨ في المائة في شباط/ فبراير بلغت في آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١,٤١ في المائة و٠,٦٧ في المائة على التوالي.

وذكرت الدائرة ان الارتفاع الحاد في اسعار المواد الغذائية كان سبباً رئيسياً في ارتفاع الاسعار عموماً، واشارت الى ان زيادة الاسعار في الاشهر الثلاثة الاخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإغلاق المناطق الفلسطينية، وتأثر التبادل التجاري مع اسرائيل.

وتزامن الارتفاع في الاسعار مع انخفاض في قيمة العملة الاسرائيلية الى أدنى مستوى له، وازدياد معدلات البطالة نتيجة الاغلاق، وتدني قيمة الاجور الى ادنى مستوى نتيجة المنافسة الحادة في سوق العمل، الامر الذي أدى الى انخفاض عام في القدرة الشرائية ومستوى المعيشة لدى المواطنين، وزيادة مستوى الفقر والمعاناة. وحذرت دائرة الاحصاء من انه اذا استمر الارتفاع الحاد في اسعار المواد الغذائية، في شكل خاص، يمكن ان يؤدي ذلك الى سوء الوضع الغذائي لدى شرائح واسعة من الفلسطينيين.

## اسرائيل

### التضخم وتقليص الانفاق أولى مهمات نتانياهو

# رجال الأعمال يخشون دخول شارون الحكومة ويطالبون بائتلاف مع «العمال»

● يقول اقتصاديون غربيون، ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة سترث اقتصاداً متنامياً لا يخلو من مشاكل يمكن ان تثير متاعب في المستقبل، إلا ان التضخم سيشكل مشكلة فورية وعلى المدى المتوسط فإن عجز المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات هو المشكلة الاكثر خطورة.

وعلى الرغم من ان حكومة «حزب العمل» تمكنت من خفض التضخم الى ثمانية في المائة في سنة ١٩٩٥ إلا أن الاسعار ترتفع في هذه السنة بمعدل سنوي قدره ١٤ في المائة. وخلال شهر نيسان/ ابريل الماضي قفز مؤشر اسعار المستهلكين ١,٧ في المائة عما كان عليه في آذار/ مارس، ومن المتوقع ان يسجل زيادة اخرى كبيرة بنسبة تتراوح بين ١,١ و١,٢ في المائة.

وتراجع معدل البطالة في السنة الماضية الى ستة في المائة من ١١ في المائة قبل خمس سنوات وزاد اجمالي الناتج المحلي ٧,١ في المائة، لكن العجز في ميزان المعاملات الجارية تضاعف تقريباً الى ٤,١ مليار دولار. كما اتسع العجز التجاري الى اكثر من عشرة مليارات دولار مع زيادة الواردات بمعدل اكبر بكثير من معدل زيادة الصادرات.

واعرب المحللون الغربيون عن اعتقادهم بأن التضخم والعجز في ميزان المعاملات الجارية نجما عن سياسة نقدية ومالية متراخية أدت الى زيادة الاستهلاك العام والخاص.

فالحكومة عليها ان تعمل على توجيه الاقتصاد لصالح النمو الذي تقوده الصادرات من خلال خفض الانفاق.

وهذا سيشتمل على تقليص الميزانية بما يصل الى واحد في المائة من اجمالي الناتج المحلي وهو ما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات شاقل.

ويتوقع الاقتصاديون ان تظل السياسة النقدية مشددة ولو على المدى القصير على الاقل. ففي نظر هؤلاء أن أي خفض في الانفاق لابد وان يحدث في ميزانية ١٩٩٧ اذ لم يعد هناك متسع من الوقت لتقليص ميزانية ١٩٩٦.

ومن ناحية اخرى يعتقد كثيرون ان الحكومة ستحقق العجز المستهدف في ميزانية ١٩٩٦ وهو ٢,٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي.

ومن شأن مثل هذه الخطوة تعزيز الشاقل مما سيضر بالصادرات. فالأمر يتطلب خفض الشاقل لتعزيز الصادرات وخفض العجز في الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية، الا ان مدير البنك المركزي يعقوب فرنكل يعترض بشدة على اعلان خفض رسمي في قيمة العملة.

على صعيد آخر، بدا ارباب الشركات الاسرائيلية في حالة ترقب على الرغم من المساعي التي بذلها بنيامين نتانياهو لطمأنتهم على المستقبل الاقتصادي عبر تقديم وعود بتنفيذ برنامج واسع للخصخصة.

وكان كبار رجال الاعمال دعوا الى انتخاب شمعون بيريز حتى يتمكن من مواصلة عملية السلام التي ادت خلال السنوات الاخيرة الى «رفع» المقاطعة العربية الفعلية عن الشركات التي تتعامل مع اسرائيل، مما أدى الى نمو كبير في الاستثمارات الاجنبية.

نتانياهو سعى من جهة جاهداً الى طمأنة المستثمرين في اول خطاب علني له في القدس المحتلة، مؤكداً تأييده للمضي قدماً في عملية تحرير الاقتصاد الاسرائيلي.

واعلن نتانياهو في ذلك الخطاب عن وجود برنامج للخصخصة سيتم تطبيقه في «اسرع وقت ممكن».

وتشمل مشاريع الخصخصة في المرحلة الاولى حوالي ثلاثين شركة عامة منها شركة الهاتف (بيزيك) وشركة «العال للنقل الجوي» و«تسيم» للنقل البحري.

كما ستبيع الحكومة الاسهم التي تملكها في اكبر مصرفين في البلاد وهما مصرفا «هابوعليم» و«ليئومي».

وقال نتانياهو انه سيتصدى للبيروقراطية الحكومية «التي تحد من نشاط الاعمال» في السوق.

وأضاف «سنخلق في هذا البلد مناخاً من المنافسة... مناخاً يسمح بمزيد من المنافسة على كافة المجالات لاننا نعتقد ان المنافسة الاكبر تسفر عن نتائج افضل».

وأشار الى ان اسرائيل قد يكون لديها في القرن الحادي والعشرين واحد من أفضل الاقتصاديات في العالم.

ويأمل اصحاب الشركات الكبيرة من نتانياهو دعوة «حزب العمل» للدخول معه في حكومة وحدة وطنية لطمأنة المستثمرين. وقال رئيس غرف التجارة دان غيلرمان ان «الوحدة الوطنية هي الوسيلة الافضل لمقاومة العجز في الميزانية والتضخم وضمان الاستقرار الذي لا بد منه لجذب الرساميل الاجنبية». واكد ان «افضل وسيلة لمواجهة تحدي النمو» يكمن في تشكيل حكومة وطنية.

ويشكل اختيار وزير المالية اختباراً لنوايا نتانياهو الحقيقية. وتشير الصحف الى ان ارباب العمل يخشون من تعيين أرييل شارون زعيم الجناح المتشدد في اليمين في المنصب. وحذرت جريدة «هآرتس» المستقلة من ان تعيين وزير الدفاع السابق وزيراً للمالية سيؤدي الى اخافة المستثمرين الاجانب. واكد مصرف «ليئومي» في تقرير له ان المطالب المالية للاحزاب الصغيرة ولا سيما الدينية منها، التي ستدخل الائتلاف الحكومي ستؤدي الى زيادة العجز في الميزانية.

## السعودية

### لأن العمالة المحلية غير مدربة والاجنبية غير مستقرة والمنافسة الخارجية حادة

# الزراعة تترنح وصعوبات في التسويق وعدم وضوح في السياسة الزراعية

● على عكس المرتجى من التوسع الكبير والسريع في الاستثمار، بدا القطاع الزراعي السعودي غير قادر على استيعاب ذلك التوسع وتوظيف الاستثمارات بشكل يأتيه بالجني الوفير.

فقد بدأ القطاع الزراعي يواجه بعض المعوقات والصعوبات التي تتمثل في محدودية موارد المياه والظروف المناخية، وصعوبات تسويق بعض المنتوجات الزراعية ولا سيما تسويق الخضار وما يترتب عليه من خلل في الاسعار والعرض والطلب.

فالمزارع المنتج قد لا يحصل على اكثر من (٣٠ - ٤٠٪) في المائة من السعر الذي يدفعه المستهلك ويعود ذلك الى كثرة الوسطاء ما بين المنتج والمستهلك النهائي وذلك قياساً بما هو موجود في الاسواق الزراعية لبلدان اخرى.

أمام هذه المشكلات تم تشكيل «هيئة التسويق الزراعي الوطنية»، في محاولة لايجاد آلية قانونية لتنظيم عمليات تسويق المنتوجات الزراعية في المملكة، اضافة الى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تنظيم عمليات التسويق الزراعي عن طريق انشاء شركة تسويق زراعي كبرى (كشركة مساهمة) على مستوى السعودية.

ولقد ادى تخفيض الدعم الحكومي لمحصول القمح الى توجه كثير من المزارعين الى انتاج محاصيل زراعية اخرى خصوصاً الخضروات والفاكهة، وهذه المحاصيل لا تحظى بحماية اكثر من المنتوجات الزراعية المماثلة المستوردة امام سوق مفتوحة من دون قيود للاستيراد من الخارج، فضلاً عن ان الخضروات والفاكهة قابلة للتلف ولا تتحمل التخزين الا تحت ظروف خاصة.

لذا اقترح عدد من المهتمين بشؤون الزراعة في السعودية بأن يتم حماية المنتوجات الزراعية فترة موسم انتاجها الغزير من السلع المماثلة المستوردة وذلك بالحد من استيراد تلك السلع او رفع الرسوم الجمركية لحماية المنتوجات الزراعية المحلية وذلك خلال تلك الفترة.

غير ان الازمة الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي تتمثل في عدم وضوح السياسة الزراعية للحكومة السعودية خصوصاً بعد اعادة النظر في سياسة الدعم الزراعي لمحصول القمح مما ادى الى تحول المزارعين وبجهود فردية الى التوسع في زراعة محاصيل اخرى بدلاً من القمح (البطاطا والبصل وغيرها...) مما ادى الى زيادة مساحات وانتاج عدد من المحاصيل الزراعية قد تكون امكانية تسويقها صعبة، وبالتالي نتج عن ذلك وجود فائض نسبي من انتاج تلك المحاصيل، لذلك كله باتت الحكومة السعودية مطالبة باعادة النظر في السياسة الزراعية رمة في ضوء الوضع الزراعي الحالي والامكانيات المتاحة للقطاع الزراعي خصوصاً من حيث موارد المياه والتركيب المحصولي والدورة الزراعية المناسبة. والمطلوب، يقول عدد من الخبراء، الذين درسوا أزمة القطاع الزراعي السعودي، هو جمع المعلومات الفنية عن التجارب والابحاث الزراعية المنفذة في مناطق المملكة ونتائجها اضافة الى استكمال تلك التجارب والابحاث بدراسة الانواع والاصناف الملائمة حسب مناطق المملكة والتي لها ميزة نسبية في زراعتها وانتاجها.

واستناداً للنتائج التي يتم الحصول عليها، يمكن ان يتم وضع الخطة الزراعية المناسبة لكل منطقة من المناطق مع تحديد التركيب المحصولي والدورة الزراعية المناسبة التي تلبي حاجات الاستهلاك وتقلل من الاستيراد ما امكن ذلك، خصوصاً تلك المحاصيل التي يكون للمناطق الزراعية في السعودية ميزة نسبية في زراعتها وانتاجها.

وقد اقترح عدد من المهتمين في الزراعة في السعودية بانشاء «بنك للمعلومات الزراعية» يساعد المزارعين في الحصول على المعلومات التي ترشدهم الى المحاصيل المناسبة واماكن زراعتها والمعلومات الفنية الارشادية الخاصة بها.

ومن المشكلات الاخرى والمهمة التي يعاني منها المزارعون السعوديون عدم توفر المال لدى البعض منهم لتمكينهم من مواصلة الاستثمار والانتاج الزراعي، مما يتطلب العمل على ضرورة توفير صيغ جديدة تمكن من منح القروض لهم بشروط ميسرة، وايجاد منفذ تمويل للمحصولات الزراعية لبعض المزارعين الذين يعانون من هذه المشكلة، ويمكن ان تقوم بهذه المهمة المصارف التجارية والجمعيات التعاونية سواء بالدفع بالاجل او بنظام المرابحة.

كما يواجه المزارعون بعض المشكلات الفنية الزراعية والتي تتطلب تضافر جهود المؤسسات العلمية والبحثية العاملة في القطاع الزراعي وايجاد آلية للتعاون المستمر والمنظم بين المؤسسات العلمية والبحثية العاملة في القطاع الزراعي وايجاد آلية للتعاون المستمر والمنظم بين مؤسسات وزارة الزراعة والمياه والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الزراعية لبحث مثل هذه المشاكل وايجاد الحلول المناسبة والعاجلة لها بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعة بالسعودية (كممثلة للقطاع الزراعي الخاص والمستثمرين في القطاع الزراعي).

ومن المشاكل الرئيسية للقطاع الزراعي في السعودية العمالة الفنية الزراعية الأجنبية غير المستقرة، التي اكتسبت خلال ممارستها العمل في المشاريع الزراعية الحديثة خبرات ومهارات عالية، إلا ان مغادرتها للسعودية وعدم استقرارها يتسبب في مشاكل وخسارة لهذا القطاع.

لذلك، في رأي المحللين الاقتصاديين، فإن مشكلة القطاع الزراعي تتطلب تضافر جهود القطاع الخاص مع الجهات الحكومية لتوفير العمالة الفنية واكسابها الخبرات والمهارات لاحلالها محل العمالة الاجنبية غير المستقرة لاسباب عديدة سياسية واقتصادية و... حياتية. وايجاد الحوافز للعمالة المحلية بغية تشجيعها على العمل في الزراعة.

■ بدأت الحكومة السعودية في اتخاذ الخطوات الاولى باتجاه الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية» في تحرك من شأنه ان يتيح لها فرصاً تجارية افضل في الاسواق العالمية ولكنه سيفرض في الوقت نفسه على المملكة الغنية بالنفط ضغوطاً شديدة للعمل على تحرير اقتصادها. (راجع «خواطر إقتصادية» في العدد السابق من «الميزان»)

وقال خبراء وديبلوماسيون يتابعون مسار المفاوضات السعودية مع «منظمة التجارة العالمية» ان المحادثات لاتزال في مرحلة مبكرة ولكنهم استبعدوا ان يواجه سعي السعودية للانضمام الى المنظمة الدولية اي صعوبات.

ومن المتوقع ان تبدأ الجولة الثانية من المحادثات في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وذكر الخبراء والديبلوماسيون عدة اسباب تجعل السعودية تسعى للانضمام الى «المنظمة» وهي:

١ - ان عضوية «منظمة التجارة العالمية» ستتيح لانتاج السعودية من البتروكيماويات الذي يقدر بنحو خمسة في المائة من اجمالي الاحتياجات العالمية لدخول اسواق دولية اكثر اتساعاً.

٢ - ستحظى السعودية من خلال انضمامها لـ «المنظمة» باعتراف على أساس انها دولة تجارية فيما تسعى لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط.

٣ - ستعزز عضوية «منظمة التجارة العالمية» وضع السعودية للمطالبة بمعاملة تفضيلية لصادراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وصولاً الى الغاء ضريبة الطاقة التي ترى فيها السعودية تحيزاً من منتجي النفط.

وتريد الرياض من دول الغرب الغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من الطاقة التي ترى فيها عاملاً يعوق قيام تجارة عادلة.

ولكن الخبراء قالوا انه سيتوجب على السعودية ان تجري تغييرات رئيسية في سياستها الاقتصادية مقابل الانضمام الى المنظمة.

ومن القضايا الحيوية التزام السعودية بشكل جدي وعملي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية لانهاء سنوات من القرصنة.

ومن المتوقع ان تقوم واشنطن التي تضع السعودية على قائمة المراقبة للدول التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية بالضغط على السعودية لتبني اجراءات صارمة تتعلق بحقوق الاستنساخ والعلامات التجارية.

## دبي

### تجارة الامارة غير النفطية سجلت نمواً سنة ١٩٩٥

# ٢٠ مليار دولار والصين أكبر المستوردين واليابان أكبر الخاسرين!

● في احصائية شاملة لجنى دبي في السنة الماضية من التجارة غير النفطية، اعدتها دائرة الاحصاء المركزي، تبين أن تلك التجارة ضربت رقماً قياسياً وصل الى ٢٠ مليار دولار بنمو بلغ ٩،٦٪ عن سنة ١٩٩٤. وحسب الاحصائيات شكلت الواردات من تلك التجارة ٧٥،٤٪ في مقابل النسبة الباقية للصادرات الوطنية وتجارة إعادة التصدير. الصادرات الوطنية نمت هي الأخرى بنسبة بلغت ٤٣٪ وارتفعت من ٣،٢ مليار درهم الى ٤،٦ مليار درهم (١،٢ مليار دولار)، كما نمت أيضاً تجارة إعادة التصدير بما نسبته ٢٣٪ من١٠،٦ مليار درهم الى ١٣ مليار درهم (٣،٥ مليار دولار) على الرغم من التراجع الكبير المسجل في قيمة تلك التجارة مع ايران. وسجلت واردات الإمارة ارتفاعاً أقل بلغت نسبته ٤،٥٪ من ٥٢،٢ مليار درهم الى ٥٤،٦ مليار درهم (١٤،٧ مليار دولار).

وجاءت الصين في الترتيب الاول بين الدول التي تستورد منها دبي سنة ١٩٩٥ مستفيدة من استقرار عملتها الوطنية تجاه الدولار الاميركي وبالتالي تجاه درهم الإمارات بعد ان كانت في الترتيب الثاني في السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٣ و١٩٩٢ وبلغت قيمة واردات دبي منها ٥،٧٦٩ مليار درهم بنسبة زيادة بلغت ١٧٪ عن سنة ١٩٩٤.

إلا أن اليابان كانت اكبر الخاسرين إذ افقدها الين القوي تجاه الدولار والدرهم السنة الماضية موقعها المميز الذي كانت تحتله على مدار السنوات العشر الماضيات، وهو الاول بين الموردين الرئيسيين الى اسواق دبي، إذ اصبحت سنة ١٩٩٥ ثاني اكبر الموردين بواردات بلغت قيمتها ٥،٧ مليار درهم مقابل ٦،٨٨ مليار درهم في سنة ١٩٩٤ بما يعادل تراجعاً نسبته ١٦ في المائة.

وجاءت الولايات المتحدة في الترتيب الثالث وبلغت قيمة واردات دبي منها ٤،٤ مليار درهم بنسبة زيادة اثنين في المائة فقط، تليها كوريا الجنوبية وبلغت قيمة الواردات منها ٤،٣ مليار درهم بنسبة زيادة عشرة في المائة، في حين جاءت السعودية في الترتيب السابع عشر وبقيمة ٧٣٥ مليون درهم وبنسبة زيادة قدرها ثلاثة في المائة سنة ١٩٩٤.

وأشارت أحصاءات دائرة الجمارك في دبي الى استمرار تصدر اليابان الدول التي تتجه إليها السلع المصنعة في دبي، إذ بلغت قيمة الصادرات اليها ٥٩٧ مليون درهم بنسبة زيادة سبعة في المائة عن سنة ١٩٩٤ ومقابل ٨٩٧ مليون درهم سنة ١٩٩١، تليها كوريا الجنوبية وبلغت قيمة صادرات دبي اليها ٣١٦ مليون درهم بنسبة زيادة ٢١ في المائة عن سنة ١٩٩٤ ثم الفلبين وبلغت قيمة الصادرات إليها ٢٧٨ مليون درهم وكانت تحتل الترتيب ٩١ سنة ١٩٩٤.

وجاءت الهند في الترتيب الرابع وبلغت قيمة صادرات دبي اليها ٢٥٦ مليون درهم بنسبة زيادة سبعة في المائة من سنة ١٩٩٤ الذي بلغ ١٤٦ مليون درهم وجاءت السعودية في الترتيب السابع بقيمة ٢٠٤ ملايين درهم بنسبة زيادة ٥٩ في المائة، وسلطنة عمان في المركز الثامن بقيمة صادرات ١٩٩ مليون درهم بانخفاض بنسبة ٥ في المائة. واستمرت ايران في قيادة الاسواق المستوعبة للبضائع والسلع التي يعاد تصديرها عن طريق دبي على الرغم من تراجع مستوردات طهران بنسبة كبيرة خلال سنة ١٩٩٤، وبلغت قيمة إعادة الصادرات الى الاسواق الايرانية ٣،٢ مليار درهم بانخفاض نسبته ٢٥ في المائة عن ١٩٩٤ الذي بلغت فيه قيمة إعادة التصدير نحو ٤،١ مليار درهم. وجاءت الهند بعد ذلك كثاني اكبر الاسواق المستوعبة لتجارة إعادة التصدير من دبي، وبلغت قيمة إعادة الصادرات اليها ٩٢٩ مليون درهم بنسبة زيادة قدرها اربعة في المائة عن سنة ١٩٩٤ تليها السعودية بقيمة ٦٨٢ مليون درهم بنسبة زيادة واحد في المائة فقط مقارنة مع ١٩٩٤. وحلت هونغ كونغ في المركز الرابع وبلغت قيمة إعادة الصادرات اليها من دبي ٥٤٩ مليون درهم بنسبة زيادة ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٤ تليها افغانستان ثم باكستان وقطر التي جاءت في الترتيب السابع وبلغت قيمة إعادة الصادرات اليها ٤٢٢ مليون درهم بنسبة زيادة بلغت ثلاثة في المائة عن سنة ١٩٩٤ وجاءت الكويت في الترتيب العاشر بقيمة ٣١٨ مليون درهم والبحرين في الترتيب الثالث عشر بقيمة ٢٥٥ مليون درهم، تليها سلطنة عمان بقيمة ٢٥٢ مليون درهم.

## اليمن

### في النشرة الإحصائية للهيئة العامة للإستثمار

# لعدن حصة الأسد من المشاريع الإستثمارية وحضرموت بعدها!

● نالت محافظة عدن، العاصمة الاقتصادية والتجارة لليمن حصة الاسد من نسبة المشاريع الاستثمارية لليمن بالفترة من كانون الثاني/ يناير حتى نيسان/ ابريل ١٩٩٦.

فقد بلغ عدد المشاريع في المحافظة ثلاثة عشر مشروعاً بنسبة ١٧،٨ في المائة من مجمل المشاريع الجديدة في اليمن وبقيمة اجمالية تجاوزت ٢٣ مليار ريال.

واحتلت محافظة حضرموت، (٦٥٠ كلم شرق عدن)، المرتبة الثانية باربعة مشاريع (١٤،٥٪) بقيمة اجمالية تجاوزت خمسة مليارات، محافظة صنعاء العاصمة التي بلغت قيمة المشاريع الجديدة فيها حوالي ملياري ريال، ثم محافظة الحديدة، (شمال غربي عدن)، بستة مشاريع بقيمة اجمالية مليار وستمئة مليون ريال.

وقرأنا في النشرة الاحصائية «للهيئة العامة للاستثمار» ان عدد المشاريع الاستثمارية في اليمن التي اقرتها الهيئة خلال الفصل الاول من العام الجاري بلغ ٦٧ مشروعاً بقيمة اجمالية خمسة وثلاثين مليار ريال مما يرفع اجمالي عدد المشاريع المقرة من الهيئة منذ تأسيسها في اذار/ مارس ١٩٩٢ الى ٨٠٨ مشاريع بقيمة اجمالية قدرها ١٦٧ مليار ريال.

وقرأنا في النشرة ايضاً ان قطاع المشاريع الصناعية احتل المرتبة الاولى، حيث بلغ ٣٤ مشروعاً بقيمة اربعة مليارات ريال، فيما حظي قطاع المشاريع الخدماتية على ١٦ مشروعاً بقيمة سبعة وعشرين مليار ريال، ثم المشاريع السياحية وعددها ١٤ بقيمة ٢،٥ مليار ريال، اضافة الى مشروعين زراعيين بقيمة اربعمئة وثلاثة وثلاثين مليون ريال.

من جانب آخر، افادت آخر احصائية رسمية صدرت في عدن ان تعداد سكان عدن بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٥٨٩ الف نسمة منهم حوالي ٢٩ الف مستخدم حكومي. وتبلغ نسبة البطالة في عدن ١٩٪، في حين يبلغ معدل التضخم ٥٢٪.

وفيما يتعلق بميناء عدن فقد دخلته في سنة ١٩٩٥ ما يقرب من ١١٦٤ سفينة. ومن المقرر ان تتسارع الخطوات التنفيذية الخاصة باقامة المنطقة الحرة في عدن بعد الانتهاء من عملية المسح البحري للميناء.

ويرجح مصادر مقربة من «هيئة المنطقة الحرة» في عدن ان يتم تسليم المرحلة الاولى من الاراضي للمشروع في غضون الشهرين المقبلين، فقد تم التفاهم مع احدى الشركات اليمنية على تسييج الموقع وفق مواصفات عالمية وعلى أساس نظام الحماية الامنية.

وقد تم فعلاً توقيع عقد مع احدى الشركات العالمية المتخصصة لفحص ترية الميناء للبدء في اعمال بناء جدار المرسى والقناة البحرية.

وقالت المصادر ذاتها، ان قيمة العروض التي تقدم بها عدد من الشركات العالمية للمشاركة الاستثمارية واقامة المشاريع التجارية والصناعية في منطقة عدن الحرة بلغت حتى الآن اكثر من مليار دولار، فيما بلغت قيمة العروض المقدمة من قبل المستثمرين اليمنيين والعرب اكثر من ١٤ ملاير ريال يمني، الأمر الذي سيوفر اكثر من ١٤ الف فرصة عمل جديدة للعمالة اليمنية و١٣٠٤ فرص للعمالة الاجنبية.

وما يجدر ذكره هنا، ان المساحة الكلية المخصصة لمنطقة عدن الحرة والتي تم التوقيع النهائي على انشائها في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٥ بين كل من «الهيئة العامة للمناطق الحرة» وشركة «يمنكو» تصل الى اكثر من ٢٩ الف هكتار تقدر قيمتها بنحو ٦ مليارات دولار.

## ايـران

### ليس لديها مشكلة في الديون الخارجية

# طهران تعبر بالقطار الى شرق آسيا و أوروبا على طريق الحرير

● شكل الافتتاح الرمزي للمرحلة الاخيرة من «طريق الحرير الجديد» لسكك الحديد انجازاً لمشروع كان اطلق في مطلع القرن الحالي للربط بين بكين واسطنبول.

وقد انطلق القطار الاول في ١٣ أيار/ مايو الماضي ليعبر آخر ١٦٥ كيلومتراً من هذه الطريق التي تربط بين مدينة «مشهد» الايرانية (شمال شرق) والحدود التركمانية.

وتأمل ايران والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى، بعد ٧٠٠ سنة على قيام الرحالة المشهور «ماركو بولو» بهذه الرحلة، في بعث طريق الحرير الذي اسهم في ازدهار هذه المنطقة من العالم حتى القرن السابع عشر بفضل سكك الحديد الجديدة.

في مدينة «سراخس»، على الحدود الايرانية - التركمانية تجمع معظم رؤساء المنطقة لافتتاح الخط رسمياً وقد عكس حضورهم اهمية المشروع الذي يوفر لهذه الدول منفذاً الى الخليج عبر ايران، وآخر على البحر الابيض المتوسط عبر تركيا، وهو ما وصفه رئيس الوزراء الصيني لي بينغ بانه «طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين».

وينطلق القسم الجديد من الخط من سراخس، التي تربطها بجميع جمهوريات آسيا الوسطى والصين شبكة سكك الحديد من العهد السوفياتي سابقاً، ويصل حتى مدينة «مشهد» عبر تلال مقاطعة «خراسان» الايرانية شبه الصحراوية.

ويمكن الوصول من «مشهد» الى طهران بوساطة الشبكة الايرانية التي تم شقها عبر سلسلة جبال البورس وصحراء داشت كفير من حيث كانت تمر طريق الحرير القديمة. ومن طهران تتجه سكة الحديد الى الغرب عبر تركيا والبحر الابيض المتوسط. ومنذ سنة تسمح سكك الحديد بالوصول الى مرفأ «بندر عباس» المنفذ الرئيسي لايران على الخليج والمحيط الهندي.

وقال خبراء ان مقطع سكك الحديد الجديد بين «مشهد» و«سراخس» سيسمح باختصار مدة تسليم البضائع بين آسيا الوسطى والشرق الاوسط اسبوعاً كاملاً.

واستناداً الى ارقام رسمية فان قدرة هذه الشبكة على نقل البضائع لا تتجاوز نظرياً ١٥ مليون طن سنوياً لانها من جانب واحد في معظم الاحيان. يضاف الى ذلك كثرة التضاريس في هذه المنطقة. كما ان الحالة السيئة للطرقات تحد من سرعة القطارات.

وتبرز مشكلة اتساع سكك الحديد (١٤٣ سنتمتراً في ايران وهو ما يتناسب مع المعايير الدولية و١٥٢ سنتمتراً لسكك الحديد في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً) التي ستفضي اما الى تفريغ العربات على الحدود او بناء واستخدام عربات خاصة.

وقال احد الخبراء الاوروبيين ان «هذا الخط ليس جاهزاً للاستثمار تجارياً، وان وقعه الاقتصادي الفوري سيكون ضئيلاً، خصوصاً وان المبادلات التجارية بين آسيا الوسطى والشرق الاوسط محدودة وتحتاج الى سنوات طويلة للتطور». غير انه اضاف «لكن على المدى المتوسط اذا تم القيام بالاستثمارات الضرورية فمن شأن ذلك ان يعود بفائدة كبيرة على ايران والمنطقة».

وفي هذا الاطار بدأت ايران، التي انفقت خلال ١٠ سنوات نحو مليار دولار لفتح هذا الخط الاستراتيجي بين آسيا والخليج، اعمالها لمضاعفة عدد الطرقات الموجودة، وهي اعمال قد تستغرق بين ١٠ الى ٢٠ سنة وفقا للخبراء.

وبين المشاريع التي سيتم اعطاؤها الاولوية في السنوات المقبلة بناء خط يربط مباشرة بين «مشهد» و«بندر عباس» يمر عبر صحراء «داشت اللوت» مما سيختصر المسافة بـ ٩٠٠ كلم مقارنة مع الخط الحالي الذي يمر عبر طهران.

لكن سكك الحديد هذه «عبر آسيا» التي تربط للمرة الاولى الصين بالمتوسط تشكل ورقة رابحة بالنسبة الى ايران على الصعيد السياسي، وتأمل معها في استعادة مكانتها السابقة كونها مفترق طرق بين آسيا واوروبا والشرق الاوسط.

■ قال مدير البنك المركزي في ايران محسن نور بخش ان بلاده ليست لديها اية مشاكل فيما يتعلق بالديون الخارجية.

فمنذ سنة ١٩٩٢ وحتى نهاية سنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ سددت ايران ٨٦٠٠ مليون دولار من ديونها الخارجية دون اي جدولة لهذه الديون.

وأوضح بخش ان حوالي ٣٧٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ ستسدد خلال السنة الايرانية والتي تبدأ في ١٩ آذار/ مارس المقبل، وانه تم تسديد ٦٢٦ مليون دولار من هذا المبلغ مقدماً خلال الشهرين الماضيين.

وقال بخش انه تم في السنة الماضية تخصيص ٣٩٠٠ مليون دولار من العملات الصعبة لقطاع الانتاج و٣٢٠٠ مليون دولار لتنفيذ عدة مشروعات.

وقد تراوح الفائض التجاري لايران خلال الفترة ذاتها ما بين ٣٩٠٠ مليون دولار الى ٤٠٠٠ دولار مما مهد الطريق امام اعادة تأهيل مصادر العملات الصعبة.

وقال بخش انه تم ايضاً تخصيص ٧ مليارات دولار لقطاع الصناعة لدعم الانتاج وزيادة العرض ومعالجة التضخم.

واضاف ان البنك المركزي سوف يستمر في سياسته الحالية وان الاجراءات الحالية كانت ناجحة في تحقيق استقرار اسعار الصرف الاجنبية واسعار الذهب.

## الـكـويـت

### خمسون سنة على اول شحنة من الذهب الاسود

# لعنة النفط تلاحق «الانسان الكويتي»!

● في سنة ١٩٤٦ حدث تحول تاريخي في ميناء صغير هادىء ومتكاسل كان يصدر «اللؤلؤ» و«التمر» على سفنه الخشبية الصغيرة، عندما بدأ يشحن النفط للعالم الصناعي المتعطش للذهب الاسود.

وطوال خمسين عاماً تدفقت انهار من دولارات النفط على الكويت لتتحول من «بلد ساحلي فقير» الى مصاف اغنى دول العالم العربي بكل ما ينطوي عليه هذا من مظاهر الدولة العصرية.

وقد تمخض النفط عن قيام «دولة رخاء» تساعد بالمال كل مواطن معسر وتوفر عملاً مجزياً لكل كويتي يحتاج اليه. ولكن خلف هذه الظواهر تكمن قناعة عبر السنين بان الثروة النفطية خلقت اعتماداً على مصدر واحد تحول الى «عائق اقتصادي».

فقد قال وزير كويتي في ملاحظات غير رسمية «النفط نجح فقط في ارباكنا. النفط ليس جزءاً طبيعياً من تاريخنا. ولكنها التجارة. التجارة ماضينا ويمكن ان تكون مستقبلنا».

وعلى الرغم من الارباح القياسية التي جنتها حكومة سعد العبد الله من صناعة النفط في السنة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فان الكويت لم تعد تتحمل اعباء دولة العيش الرغد التي ترعى المواطن من المهد الى اللحد، أو توفير وظائف لجميع المواطنين وذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة، وتكاليف حرب الخليج، وانخفاض اسعار النفط، وتحديد منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبيك» لسقف الانتاج.

والازمة لم يخلقها العمل العسكري العراقي في الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١ وتكاليفه التي تقدر بعدة مليارات من الدولارات، ولكنه عجل بحدوثها بنحو عشر الى ٢٠ سنة باستنزافه اكثر من نصف احتياطيات الدولة.

وقصة الحب بين الكويت والنفط مفهومة عند مقارنة احتياطياتها من هذا الخام بعدد سكانها البالغ ١,٨ مليون نسمة. ويبلغ احتياطي النفط في الكويت، وهي اول دولة خليجية عربية تكتشف احتياطيات بمعدلات عالية، ٩٦ مليار برميل. وتعتبره السفارة الاميركية في الكويت ثالث اكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية والعراق، وتقول انه يعادل ١٠ في المائة من احتياطي العالم.

وتمتلك الكويت نفطاً لكل ساكن او وحدة مساحة اكثر من اي دولة اخرى. وتكلفة انتاجه من ارخصها في العالم. ويشير مسح للبنك الدولي جرى سنة ١٩٩٤ ان الكويت عاشر اغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي.

ومثل اي دولة قليلة السكان استغلت الكويت ثروتها النفطية لانشاء شبكات من الطرق والمستشفيات والمدارس والمطارات ومصانع تحلية المياه والبنوك والمكاتب والعمارات.

كما اغدقت على المواطنين مميزات دولة الرفاهية من المهد الى اللحد، واستقدمت عمالة وافدة من آسيا ودول عربية للقيام بالاشغال اليدوية. وهكذا اصبحت الوظيفة الحكومية ثم التقاعد مبكراً بمعاش كامل امل كل مواطن.

ومضت حركة الاعمار بعد انهاء الاحتلال العراقي بسرعة وقوة. فاستعادت الكويت مكانتها الى حد كبير في سوق النفط العالمية بعد الدمار الذي احدثته حرب الخليج، وتتأهب الآن لدخول اسواق جديدة بتنوع اكبر في الكيماويات النفطية.

إلا ان الدولة لم تتحمل هذا السخاء بسبب نفقات حرب الخليج، وانخفاض تاريخي في اسعار النفط، ونمو في السكان من شرائح صغيرة السن ينتظر ان تغرق سوق العمل قريباً، وسقف انتاج حددته «اوبيك» بمليوني برميل يومياً.

وخلق مزيج من انعدام الثقة الاقتصادية وبقايا صدمة من الاحتلال العراقي شعوراً عاماً بالاكتئاب والاسف بان الثراء النفطي اجتث الباعث على تطوير المهارات.

حتى بدأ كثيرون يتحدثون عن النفط بانه «لعنة» حلت بالانسان الكويتي، كما وصفها يعقوب الحجي في جريدة «الوطن» وربما ما كتبه خالد الراشد في جريدة «القبس» يختصر ٥٠ سنة من النفط.

كتب خالد الراشد يقول:

«بعد اكتشاف النفط لجأت الدولة الى سياسة التوظيف كوسيلة لتوزيع الثروة. ونتيجة هذا جلية ومعروفة للجميع. لدينا جيش من الموظفين في وزارات الدولة. وفي حقيقة الامر معظمهم يذهب الى العمل لتناول طعام الافطار وتبادل الآراء والحصول على الراتب في نهاية الشهر». وأضاف «روح التحدي والتطور والتطلع الى المستقبل غائبة لدى معظم شبابنا».

... إنها لعنة النفط.

### إتـفـاق تـعـاون مالي ثنائي مع بـورصـة الـقـاهـرة

■ أكد هشام العتيبي، مدير عام بورصة الكويت، أن اتفاقية التعاون الثنائي، (وقع عليها مع بورصة القاهرة) ، تمت بدعم كامل من المسؤولين في مصر والكويت وبمباركة كاملة من «اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية».

واضاف ، أن الاتفاقية ستلعب دوراً مهماً وبارزاً في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الشعبين المصري والكويتي حيث ستكفل حرية انتقال رؤوس الاموال بين السوق والكويت وبمباركة كاملة من «اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية».

واضاف ، أن الاتفاقية ستلعب دوراً مهماً وبارزاً في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الشعبين المصري والكويتي حيث ستكفل حرية انتقال رؤوس الاموال بين هذه الاسواق كما انها ستسهم في دعم برامج الخصخصة فيهما وذلك من خلال تسهيل عمليات الطرح والترويج لاسهم الشركات المعروضة ضمن برنامج الخصخصة.

وأكد هشام العتيبي ان قيام اللجنة المشتركة المصرية . الكويتية بوضع الاتفاقية في إطار خطوات التنفيذ والاجراءات العملية اللازمة بما يكفل لها النجاح، فإن نجاح اللجنة في هدفها اليوم سينعكس ايجابياً على زيادة نشاط الاستثمار في البلدين، حيث ستنعكس الاسواق المالية فيهما من القيام باهم وظيفة من وظائفها وهي توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة فاعليته في عملية التنمية. واعلن هشام العتيبي ان حجم التداول بسوق الكويت بلغ ٨,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٥ ومقرر ان يصل الى ١٠ مليارات دولار سنة ١٩٩٦ مشيراً الى نجاح برنامج الخصخصة في الكويت الذي يتم فيه طرح ٢٠٪ اولاً على مستثمرين مباشرين من خلال مزايدة لاستكشاف السعر ثم طرح ٨٠٪ للجمهور للاكتتاب بالسعر الذي تعد به تنفيذ شريحة البيع المباشر وهو عكس الاجراء المتبع في مصر. واضاف ان الاتفاق بين السوق المصرية والسوق الكويتية يسمح بالادراج المشترك للاوراق المالية وتعاون الوسطاء والربط الاليكتروني بين البورصتين وجميع الاجراءات التنفيذية الاخرى.

AL-MIZAN
الميزان
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:
AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road
Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

| ■ المملكة البريطانية المتحدة | | ■ في الخارج | |
|---|---|---|---|
| للطلاب والجمعيات | ١٠ جنيهات | للطلاب والجمعيات | ٢٠ دولاراً |
| للافراد | ١٠٠ جنيه | للافراد | ١٦٠ دولاراً |
| لمؤسسات والشركات | ١٢٠٠ جنيه | لمؤسسات والشركات | ١٦٠٠ دولار |

تدفع لأمر: Proxima.The Networking People Ltd

## البحرين تعيد ترداد نغمة «الخطر الإيراني»

# واشنطن تضخم اهداف طهران في الخليج لابتزاز دولة الامارات

● إدعاء حكومة البحرين عن كشفها لمؤامرة إنقلابية إيرانية عن طريق «حزب الله» البحريني سواء كان صحيحاً او فيه مبالغة، أعاد فتح ملف ما يسمى بالخطر الايراني في منطقة الخليج العربي. هذا الموضوع ليس جديداً بل يعود الى زمن الحكم الشاهنشاهي، وكان بعد قيام الثورة الاسلامية بقيادة الامام الخميني في صلب مبررات الرئيس العراقي صدام حسين لشن الحرب على ايران سنة ١٩٨٠ بدعم من الولايات المتحدة الاميركية ودول الخليج العربية.

واليوم يتجدد الحديث عن الخطر الايراني على الدول الخليجية حتى من قبل إعلان حكومة البحرين عن دور ايراني في الاضطرابات المستمرة هناك منذ أكثر من سنة، فقد كانت واشنطن أول من قرع الطبول عن الخطر الايراني قبل سنتين على الرغم من محاولات إيرانية عديدة للتقرب من الولايات المتحدة، وعلى الرغم من معارضة حلفاء اميركا الاساسيين في أوروبا واليابان لسياسة محاصرة إيران واحتوائها.

الايرانيون يقولون ان الغرب قد تجمدت في أذهانه صورة الثمانينات وصورة الرهائن الاميركيين وأنه يغفل التطورات الايجابية التي حدثت في البلاد منذ ذلك الوقت فجعلت منها

بيل كلينتون

على الرغم من الأزمات والمحاصرة والضائقة الاقتصادية مكاناً ديناميكياً مدهشاً وتطوراً سباقاً بمقاييس العالم الثالث. أما الخلاف الجوهري في المواقف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فيقوم على طريقة التعاطي مع ايران. إذ ان الحلفاء الرافضين لسياسة الاحتواء الاميركية يقولون ان حشر ايران في زاوية ضيقة من شأنه ان يدفعها الى التطرف ويقرب المتطرفين من السلطة. والرد الاميركي على هذا القول وخصوصاً في إدارة كلينتون الراهنة هو، ان ايران دولة عاصية او خارجة على القانون وقائمة على الارهاب والابتزاز، وانه ليس في ايران معتدلون ومتطرفون وان اكبر دليل على ذلك هو المطب الذي وقعت فيه إدارة رونالد ريغان عندما توهمت أنها بامكانها ان تفتح خطاً على ما يسمى بـ «المعتدلين» لتشجيع الاعتدال وتمكينه من السلطة.

وحتى اسرائيل التي تتخذ موقفاً من ايران أقرب الى الموقف الاميركي ترى أن الحيثيات الاميركية ضد ايران فيها شيء من المبالغة.

### أزمة البحرين

لقد أسهمت الأزمة البحرينية في إعادة تضخيم مقولة «الخطر الايراني»، فكان ذلك تعزيزاً وتأكيداً للإدعاء الاميركي. لكن الواقع هو أن البحرين قد بدأت بتوجيه أصبع الاتهام الى ايران منذ أن قام وزير الدفاع الاميركي وليام بيري بجولته الخليجية في مطلع اذار/ مارس ١٩٩٥، حيث أطلق تصريحات تخويفية للدول الخليجية مما اسماه «الخطر الايراني». بل إن وزير الدفاع الاميركي أعلن في تلك الزيارة أن ايران قد وضعت أسلحة كيماوية في الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة التي احتلها الشاه سنة ١٩٧١.

وراحت الدوائر الاميركية تزيد من هذه المخاوف بالقول ان ايران تستطيع ان تلقي قنابلها الكيماوية على جيرانها من الجزر المحتلة بالدافع العادية من غير حاجة الى صواريخ!

لكن مصادر ديبلوماسية عديدة في أوروبا تقول، أن التخويف الاميركي من الخطر الايراني غايته دفع دول النفط العربية الى شراء المزيد من الاسلحة بدعوى الحفاظ على استقرار

هاشمي رفسنجاني

المنطقة، وتقول هذه المصادر أنه حتى لو كانت الدول الخليجية مهددة بخطر جدي فإنه من المشكوك فيه أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها من دون دعم عسكري مباشر من اميركا.

وقد استشهدت جريدة «فاينانشيال تايمز» البريطانية في السنة الماضية بقول ضابط كبير في جيش الامارات العربية المتحدة، رداً على سؤال عن المشتريات الضخمة من السلاح:

«ما هو معنى أن تكون اموال النفط في البنك إذا قام أحدهم بغزو البلاد. فالدفاع بالنسبة إلينا يجب أن يأتي اولاً، وسوف نقترض من المصارف إذا اقتضى الامر لتمويل ذلك. وحتى إذا كان ذلك يعني خفض الخدمات الاخرى التي تقدمها الدولة، فإن الدفاع يجب أن يأتي في مقدمة أولوياتنا».

وفي حين أن الصراخ البحريني الراهن عن الخطر الايراني هو الشيء المسموع الآن، فإن الدوائر الاميركية تركز على دولة الإمارات العربية المتحدة ذاتها.

### النزاع مع الإمارات

التركيز الاميركي على دولة الإمارات العربية المتحدة فيه النفس القديم الذي كان قائماً أثناء اقدام الشاه محمد رضا بهلوي على احتلال الجزر الإماراتية قبل ربع قرن، وفي ذلك شيء من التباين إزاء المشكلة البحرينية. فالنهج القديم في تأطير الخطر الايراني على الخليج كان يعتبر هذا الخطر خارجياً، أي أنه يقوم إذا قام، أو كما قام بالنسبة الى الجزر العربية، على العدوان المباشر من الخارج.

أما بعد الثورة الإسلامية وإنتشار مبدأ تصدير الثورة، صارت دول عديدة، وخصوصاً تلك التي فيها أقليات شيعية او حركات ثورية، تضع الخطر الايراني في إطار الخطر الداخلي، اي في الاطار الذي يجري الحديث عنه في البحرين الآن، بحيث تكون ايران في دور الداعم لحركات لها جذور محلية من غير تورط مباشر.

وجمع هذين الاطارين على سطح واحد في الوقت الحاضر، يخدم السياسة الاميركية المناوئة لايران خدمة جيدة، بمعنى ان ازمة البحرين ترفع من وتيرة المخاوف ومشاعر القلق في الخليج، وتحريك الوجود العسكري الايراني في الجزر المحتلة أو المبالغة فيه من شأنه أن يسهل دفع حكومة الامارات العربية المتحدة على انفاق فائضها المالي على التسلح، أو حتى الاقتراض لهذه الغاية، على قول الضابط الاماراتي المشار إليه آنفاً.

والواقع أن التركيز على دولة الإمارات سابق للتركيز على أزمة البحرين، وحتى قبل جولة وليام بيري وزير الدفاع الاميركي في الخليج، قام الاميرال سكوت رد، قائد القوات الاميركية في المنطقة بزيارة تطمينية الى الامارات. وقد ترافقت تطمينات الاميرال رد مع المبالغة في تضخيم التحركات العسكرية الايرانية البحرية. وقد ضخم الاميركيون القابليات البحرية لجمهورية ايران الاسلامية، بعد مناورات وتمارين برمائية قامت بها القوات البحرية الايرانية للتدرب على الإنزال. وهذا التخويف ساعد الولايات المتحدة على انتزاع عقود من دولة الامارات العربية قدرت قيمتها بحوالى ٩ مليارات دولار، وشملت ٨٠ طائرة مقاتلة متقدمة صنع «لوكهيد مارتن» و«مكيدونال دوغلاس». ولاستقطاب المزيد من الدعم وقّعت دولة الامارات في مطلع السنة الماضية إتفاقيات تعاون امني مع كل من فرنسا وبريطانيا بالإضافة الى الولايات المتحدة الاميركية.

لكن مصادر أميركية تقول أن الموقف المتشدد من ايران الذي اتخذه الرئيس الاميركي بيل كلينتون كان في جانب منه نتيجة ضغوط خليجية وخصوصاً من دولة الامارات العربية بحجة أن ادارته ليست جدية في الوقوف موقفاً صارماً تجاه ايران. وحتى عندما أقدم الرئيس الاميركي على إلغاء صفقة «كونوكو» للنفط مع ايران، وهي صفقة كان وزير النفط الايراني أغازاده يتوخى ان تكون جسراً لصفحة جديدة مع واشنطن، ظل بعض الخليجيين على اعتقادهم بأن ذلك ليس كافياً وانه مجرد مبادرة عابرة لتهدئة خواطرهم. وهذا في رأي بعض الاميركيين من اسباب تشدد كلينتون تجاه ايران في المراحل اللاحقة لإلغاء الصفقة.

وبصرف النظر عن ذلك هناك اعتقاد في دوائر الاستخبارات الاميركية بأن المناورات الايرانية على مقربة من سواحل دولة الإمارات، تطورت في بعض الحالات الى مناوشات او «حرب سرية».

فقد ذكرت تلك الدوائر في النصف الاول من شهر آذار/ مارس سنة ١٩٩٥ ان حكومة دبي اعتقلت ١٨ مسلحاً من «الحرس الثوري الايراني» نزلوا على شواطئها تحت جنح الظلام، وأن إعتقالهم تم بعد معركة بالنيران الحية. وأكدت تلك المصادر أن ذلك لم يكن الحادث الأول من نوعه. وقدرت أن عدد الايرانيين المعتقلين في سجون دولة الامارات، يصل الى أكثر من ٧٠٠ معتقل. لكن دولة الامارات تتكتم على الطابع السياسي للاعتقالات مدعية أن المعتقلين لديها من

حمد بن خليفة

الايرانيين هم جميعهم من المهربين او الساعين الى الهجرة بشكل غير قانوني.

### توقعات الاستخبارات الاميركية

غير ان دوائر الاستخبارات المركزية الاميركية اليوم تتوقع عمليات تستهدف منشآت نفطية في المنطقة من غير أن تكون لايران علاقة مباشرة تدينها. ويقوم هذا التوقع على أساس أن الضائقة المالية الحرجة في ايران تحتم على الحكومة الايرانية ان تفعل شيئاً يساعد على تخفيفها او صرف الانظار عنها، وتقول التقارير الاميركية بهذا الخصوص، بأن الازمة الايرانية قد تفاقمت بفعل ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١ ـ هبوط العائدات النفطية.

٢ ـ ضخامة الانفاق العسكري التي تقدرها الاستخبارات الاميركية منذ انتهاء الحرب مع العراق بما يتروح بين ٢٠ و٤٠ مليار دولار.

٣ ـ ضخامة حجم الديون الخارجية التي وان كانت ايران قد نجحت في إعادة جدولتها أخيراً إلا انها لم تستطع ان تخفف من شروطها فظلت عبئاً عالياً.

بالاضافة الى تأثير الحصار الاميركي على الوضع الاقتصادي الداخلي في ايران وخصوصاً على الانتاج النفطي. وتقدر هذه التقارير أن ثلثي سكان ايران البالغ عددهم ٦٠ مليوناً يعيشون عند خط الفقر أو دونه ومنهم ٢١ مليوناً يعانون من بعض اشكال سوء التغذية. وتفيد هذه التقارير انه إذا استمر الحال على هذا المنوال فان ايران قد تشهد خلال السنوات الخمس المقبلة مجاعة حقيقية.

واستنتاجاً من هذا الوضع تخلص الاستخبارات الاميركية الى القول بأن ايران سوف تقوم باعمال عسكرية في منطقة الخليج لكنها لا تتوقع ان تكون تلك العمليات على غرار الاجتياح العراقي للكويت وانما سوف تكون حسب تقدير تلك الدوائر عمليات تستهدف المنشآت النفطية وخطوط الملاحة من غير أن تكون ايران متورطة أو مسؤولة عنها، أو حسب بعض التقارير الاميركية بهذا الخصوص، عمليات تستطيع ايران ان تنفيها أو «حرب لا

سلمان بن عيسى

زايد بن سلطان

تنسب إليها مباشرة».

وتشير تلك الدوائر بشكل خاص الى الألغام البحرية العائمة التي اكتشفت في الخليج سنة ١٩٨٧ والى الحرب السرية بين القوات الاميركية وايران مما أدى الى إغراق زورق صواريخ ايراني وتدمير قاعدة للحرس الثوري أقيمت على منصة نفطية بحرية.

وتدعي التقارير الاميركية أن عمليات المراقبة والتجسس قد شاهدت الايرانيين يتدربون على الزوارق السريعة، وقال مسؤول اميركي كبير في الخليج ان المتدربين الايرانيين قد شوهدوا يختبئون على جانب سفن تجارية صغيرة ثم ينطلقون مهاجمين الهدف عند الاقتراب منه محتجبين عن الانظار.

ويقول المسؤول الاميركي ان الهاجس الحقيقي هو الألغام البحرية لأن الايرانيين بامكانهم إلقاء الألغام في البحر من زوارق عادية مثل زوارق الصيد بشكل يصعب كشفه او منعه.

### قطر وإيران

لقد سرت مخاوف في الخليج من تأثير المحاور والنزاعات المحلية على الموقف الخليجي من إيران بعدما أبقت قطر على علاقات جيدة مع طهران وذلك كما تقول مصادر خليجية مرده الى خلافها مع البحرين. واذا صح ذلك فإنه يتيح لإيران مجالاً ان تلعب على التناقضات الخليجية. لكن عند الامتحان الجدي تراجعت قطر عن الاقدام على الامتحان الجذري الذي وضعها الايرانيون أمامه. ففي الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير الدفاع الايراني الى قطر في الشهر الماضي، عرض الوزير الايراني على قطر عقد معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين، لكن الحكومة القطرية رفضت هذا العرض بعد تشاور مع الإدارة الاميركية وربما مع الحكومة الاسرائيلية أيضاً، نظراً الى العلاقات الخاصة التي تربط قطر باسرائيل في الآونة الاخيرة.

### القوات الأجنبية

ويعترف الاميركيون أنهم مازالوا يجدون تحفظاً خليجياً تجاه وجود أجنبي كثيف على أرضهم. ويقول مسؤولون أميركيون انه عندما اعربت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنة الماضية عن مخاوفها من عمليات ايرانية عرضت وزارة الدفاع الاميركية على دولة الإمارات أن ترسل إليها لواء من مشاة البحرية كتعزيز اضافي للوجود العسكري الاميركي في المنطقة، لكن دولة الإمارات كما قالت تلك المصادر ترددت في قبول العرض خشية أن تحدث مضاعفات جانبية نتيجة لذلك. ولهذا تقول المصادر الاميركية أن الولايات المتحدة قدمت لدولة الامارات اقتراحاً بخطة احتياطية للطوارىء تقضي باستقدام قوة عسكرية من الباكستان، باعتبار أنها قوات اسلامية.

وهذا يفسر اقدام حكومة دولة الامارات العربية المتحدة في السنة الماضية، على توقيع اتفاق للتعاون الأمني مع باكستان. وتقول المصادر الاميركية ان هذا الاتفاق الامني بين باكستان ودولة الامارات له اهمية خاصة بالنظر الى وجود جالية باكستانية كبيرة تعمل في مختلف الامارات وانحاء اخرى من الخليج، وبالنظر الى الافتراق المتزايد بين باكستان وايران. لكن بعض الخليجيين يتخوف من الانعكاسات المستقبلية لتزايد حجم الوجود السكاني والعسكري الباكستاني في المنطقة.

■■■

وعلى الرغم من ذلك كله تشعر الدوائر الأوروبية بأن هناك مبالغة أميركية في تخويف الخليجيين من الخطر الايراني، وفي تضخيم القوى العسكرية الايرانية وفي المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي الداخلي، إذ ان الدوائر الاوروبية تعتقد بأن الوضع الاقتصادي الايراني أحسن حالاً مما يصوره الاميركيون، وأن الحصار الاميركي المفروض على ايران وان كان مضايقاً لطهران إلا انها تستطيع أن تتعايش معه الى أمد طويل. وتقدر الدوائر الاوروبية هذه أن المحاصرة الاميركية لايران لن تفعل فعلها إلا على مدى بعيد جداً.

وتضيف قائلة، أن الحصار الدولي على العراق كان محكماً أكثر بكثير من الحصار الاميركي على ايران ومع ذلك تحمله العراقيون أكثر من ست سنوات وبالتالي فإن الايرانيين قادرون على تحمل الوضع الراهن قبل الشعور بضائقة حقيقية الى مدى يتراوح ما بين ١٠ و١٥ سنة من الآن.

ولا تستبعد الدوائر الاوروبية مع ذلك أن ترعى ايران من وراء الستار عمليات فدائية او عسكرية تستهدف المصالح الاميركية في انحاء متعددة من العالم.

العدد التاسع - المجلد الثالث - حزيران / يونيو ١٩٩٦

Issue 9 . Vol. 3.June 1996 ٩

## دول الخليج: مليارات غير متوقعة وغير نافعة

# طلع النفط وسينزل والعجز يتفاقم!

● كان من شأن إرتفاع اسعار النفط في مطلع هذه السنة أن دفع الى خزائن الدول النفطية، مليارات من الدولارات غير متوقعة أو منتظرة. غير أنها لم تحدث أي فارق حقيقي بالنسبة الى المخاوف البعيدة المدى، من حيث عجز الميزانيات. ولئن كان سعر النفط الخام الآن يقدر بزيادة عما هو متوقع لسنة ١٩٩٦ نسبتها ٢٠ في المائة، فإن معظم الحكومات التي تعتمد اعتماداً كثيفاً على عائدات النفط، سوف تصل الى نهاية السنة على الارجح وهي تعاني من عجز في ميزانياتها مما يضيف الى حجم ديونها الكبيرة المتراكمة.

ويقول جاسم السعدون وهو خبير اقتصادي كويتي:

«ان ارتفاع أسعار النفط قد أحدث انفراجاً من الناحية النفسانية، لكنه لن يدوم طويلاً وهو وليس كبيراً الى درجة تحدث فارقاً حقيقياً».

فاذا اخذنا المملكة العربية السعودية كمثال، بصفتها اكبر منتج للنفط في العالم، نرى ان «مركز دراسات الطاقة العالمية» في لندن يقدر العائدات البترولية للمملكة في الربع الاول من السنة بمبلغ ١٢ مليار دولار، اي بزيادة نسبتها ١١٪ عما كانت عليه في الفترة ذاتها في السنة الماضية.

ويقول فريد محمدي، من شركة تمويل البترول في واشنطن: «انهم قطعاً أحسن حالاً» وهو يقدر ان العجز في ميزانية المملكة سوف يهبط الى ١٨,٩ مليار ريال (٥,٠٤٠ مليار دولار) هذه السنة، نظير ٢٠,٤ مليار ريال في السنة الماضية.

### عبء الدين الكبير

ويلاحظ محمدي أن ارتفاع اسعار النفط تنعكس أيضاً على الارقام التجارية للمملكة العربية السعودية، ذلك أن المملكة شأنها شأن معظم الدول الخليجية، تصدر الى الخارج معظم نفطها وتستورد من الخارج معظم السلع والخدمات التي تحتاجها، وبالتالي فان ارتفاع أسعار النفط الخام سوف تظهر في رصيد الحساب الجاري. وهكذا يتوقع محمدي ان يتحسن عجز الحساب الجاري السعودي الى ما يعادل ٣,٣٥ مليار دولار هذه السنة، نظير ٤,٦ مليار دولار في السنة الماضية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الايجابيات فإن المملكة العربية السعودية سوف تراكم ديناً داخلياً يعادل الآن ١٠٠ مليار دولار. ذلك أن مبيعات النفط السعودية شأنها شأن معظم الدول المعتمدة على النفط لا تولد حتى الآن ما يكفي «لدفع الفواتير» على قول ليون أوريوث، نائب رئيس «شركة بكتل الدولية» المسؤول عن مقاولات تلك الشركة العملاقة في منطقة الخليج.

وقصة الكويت مماثلة فالدولارات البترولية الاضافية قد تخفف من عجز الميزانية لهذه السنة بحوالى مليار دينار (٣,٣٢ مليار دولار)، بينما كان متوقعاً أن يصل العجز الى ١,٣ مليار دينار، لكن صلب المشكلة يبقى على حاله لان الكويت مثلها مثل بقية الدول الاعضاء في «أوبيك»، تنفق أكثر مما تجني من تصدير أثمن انتاج لديها.

والواقع أن بعض المحللين قلقون من أن تؤدي الاموال غير المتوقعة نتيجة لإرتفاع اسعار النفط الى ثني بعض البلدان عن تنفيذ التخفيضات اللازمة، وفي ذلك يقول محمدي:

«ما جرى هو مجرد تأخير ليوم مواجهة الحقيقة».

### شتاء قارس

إن إرتفاع اسعار النفط كان ناتجاً عن انخفاض المخزونات في جميع انحاء العالم، وبسبب حلول شتاء بارد بصورة استثنائية في النصف الشمالي من الكرة الارضية مما رفع سعر نفط تكساس القياسي في الولايات المتحدة الى اعلى مستوى له في نيسان/ ابريل الماضي. قافزاً من ١٨ دولاراً للبرميل في ١٨ كانون الثاني/ يناير الى ٢٥ دولاراً.

أما بالنسبة الى منظمة «أوبيك»، فإن «مركز دراسات الطاقة العالمية» يتوقع أن ترتفع العائدات لدول المنظمة مجتمعة بما لا يقل عن ٨ مليارات دولار في النصف الاول من ١٩٩٦ عما كانت عليه في السنة الماضية وان ترتفع بمقدار ٦ مليارات أخرى في النصف الثاني. ومع ذلك فإن اندرو راشمل، وهو من الباحثين العاملين في «جامعة إكستر» البريطانية، ومحرر «نشرة الدول الخليجية» يحذر من أن هذا الارتفاع الحاد هو على الارجح طفرة مؤقتة وعابرة.

والحقيقة ان المتوقع على نطاق واسع هو أن تميل اسعار النفط الى الهبوط بحلول نهاية الصيف عندما يتباطأ الطلب ويعود النفط العراقي الى الاسواق بموجب «اتفاق النفط مقابل الغذاء» مع الامم المتحدة.

لكن حكومة سلطنة عُمان في الواقع تواصل احتساب انفاقها على اساس سعر للنفط متوسطه ١٥ دولاراً للبرميل للسنة الحالية وللسنة المقبلة ١٩٩٧. وحتى مع العائد الاضافي الآن تنوي سلطنة عمان اجراء أول خفض منذ قيامها في انفاقها العسكري للسنة المقبلة.

فالمشكلات التي تعاني منها الدول الخليجية اليوم نشأت في الثمانينات عندما هبت اسعار النفط، فارتفعت بنسبة ٤٠٠٪ بعد استقرار طويل لعشرات السنين وفجأة راحت الحكومات الغنية بعد تأميم صناعاتها النفطية تنفق عن سعة غير مشهودة في الغرب. وعندما راحت اسعار النفط تهبط في الثمانينات لم تخفض الميزانيات بما يكفي للتوازن. والآن بدأت الحكومات تستجيب للواقع، فقد ظلت الأجور العمالية والرواتب الحكومية والتوظيفات على حالها لسنوات عديدة في جميع انحاء الخليج، حيث تقوم بعض الدول باجراءات اكثر جذرية من بعضها الآخر.

بعضهم تحوّل الى تمويل المشاريع بحيث يسمح للمستثمرين الاجانب بالحصول على اكثرية مسيطرة على تلك المشاريع وفي مقدمة هذا المنحى سلطنة عمان.

لكن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ليستا مستعدتين للتخلي عن السيطرة على المنافع العامة، لكنهما تنظران الآن بما يسمى خطط «البناء - التشغيل - الانتقال» بالنسبة الى مشاريع البنية التحتية مما يخفف بعض الشيء من الضغط على الميزانيات. وتتخذ السعودية خطوة جذرية في نظر مواطنيها من حيث فرض الرسوم على المستهلكين المستخدمين للماء.

وفي المقابل فان الكويت لم توقف حتى الآن الدعم الكبير للخدمات فهي مازالت تفرض على المقيمين رسمياً قيمته فلسين فقط لكل كيلوواط/ساعة من الكهرباء، من أن كلفته الفعلية هي ١٨ فلساً. وليست هناك اي حكومة من الحكومات الخليجية تفكر في فرض ضرائب على الدخل والمبيعات. ولعل الاهم من ذلك هو أن ارسخ الحلول المطلوبة وابقاها في نظر الاقتصاديين أي تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد لا يحدث بالسرعة الكافية في معظم تلك الدول.

ففي الكويت مازالت العائدات النفطية تصل الى اكثر من ٧٥٪ من الناتج القومي الاجمالي وجيرانها ايضاً في الوضع ذاته.

**آن رايفنبرغ ودانيال بيرل**
**عن «وول ستريت جورنال»**

## خواطر إقتصادية

**يكتبها: سليمان الفرزلي**

### «بيبي» نتانياهو

● لا أدري لماذا كل هذه الضجة في العالم العربي، خارج فلسطين، حول انتخاب نتانياهو رئيساً لوزراء اسرائيل خلفاً لشيمون بيريز، وكان الدولة اليهودية قد أصبحت بالفعل دولة عربية تؤدي انقلاباتها وتقلباتها الى الانفعال الوهمي في كثير من الأحيان.

أقول ذلك لأن المسائل والقضايا العربية اكبر واهم من أن تحسم في بلد كان في السابق عدواً عند جميع العرب، ولايزال عدواً عند بعضهم، وسوف يبقى عند كثيرين منهم الى آخر الدهر. فالانفعال ما كان يوماً سبيلاً الى فعل جدي، وهو في معظم الأحيان سبيل الى فعل طائش او الى فعل يهزم نفسه بنفسه.

لقد اتيح لي أن أراقب «بيبي» نتانياهو عن قرب في مؤتمر مدريد للسلام في خريف ١٩٩١، وهو المؤتمر الذي مثل اسرائيل فيه اسحق شامير، وخطف الأضواء فيه فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري عندما رفع في المؤتمر، أمام أنظار جميع العالم وجميع العدسات، صورة من الأرشيف للارهابي شامير المطلوب القبض عليه من سلطات الانتداب البريطاني لدوره في العمليات الارهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية في فلسطين أيام الانتداب، مثل «الهاغانا»، و«شتيرن» و«ارغون» وغيرها.

وقد حضرت الندوة الصحفية التي عقدها نتانياهو في استوديوهات تلفزيون الشرق الاوسط السعودي في العاصمة الاسبانية، ولفتتني طلاقة لسانه باللغة الانكليزية وسرعة أجوبته وتماسكها في إطار المنطق الذي اختاره. وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب آنذاك مجرد موظف في الادارة الحكومية، إذ كان وكيلاً لوزارة الخارجية، وهو المنصب الذي بلغه برعاية موشي آرينز، وكلاهما من تربة «اليهودية الاميركية»، وهي يهودية ليكودية الهوى تحمل كراهية عنصرية للعرب.

ولذلك لم يكن انتخاب نتانياهو مستغرباً او حتى مفاجئاً، ولا سيما ان غلاة اليهود الاميركيين كانوا يراهنون من البداية على سقوط بيريز، وقد أشرنا الى ذلك في «الميزان» تعليقاً على قمة «شرم الشيخ». فالرجل له رعاية ملحوظة في القوة اليهودية العالمية الاساسية. وهو أيضاً عزز حظوظه لكونه مخلوقاً اعلامياً يجيد استخدام التلفزيون بشكل خاص، ولكونه يتمتع بما يسميه الاميركيون «قابلية الاتصال» أو القدرة على إبلاغ رسالته الى الجمهور. أما في المسألة الجوهرية، اي المسالة الفلسطينية، فان صورة الوضع سوف تكون مختلفة. ذلك ان بيريز كان يسير بالمسالة الى «دولتين وحكومتين» في فلسطين تعيشان «ظهراً لظهر»، بينما من المتوقع ان يسير بها نتانياهو الى «دولة واحدة وحكومتين» تعيشان وجهاً لوجه.

وفي هذا مشكلة لياسر عرفات من جهة، ومشكلة ليهود فلسطين من جهة ثانية، لان هذه الوصفة هي وصفة لصراع أهلي مركب بين الفلسطينيين واليهود، وبين اليهود واليهود، وبين الفلسطينيين والفلسطينيين، يزيده تفاقماً الوضع الاقتصادي.

فالازمة الاقتصادية الفلسطينية هي الآن ازمة معقدة ومن أسبابها ياسر عرفات وشيمون بيريز. ذلك أن المساعدات الدولية المتوقعة للحكم الذاتي الفلسطيني لم تأت، ومصادر عديدة لم تف بالتزاماتها بسبب طريقة ياسر عرفات في ادارة السلطة الوطنية. وقد قال لي مسؤول كبير في الخارجية الألمانية قبل عدة أشهر ان طريقة عرفات «غير مؤاتية للأعمال». وقال لي عضو في المؤتمر الوطني الفلسطيني لقيته في باريس أخيراً ان المتمولين الفلسطينيين في الخارج ورجال الأعمال وعمداء العائلات الفلسطينية الكبرى يرفضون حتى الآن بسبب طريقة عرفات في الإدارة المشاركة في الاستثمارات او الاعمال الاساسية في مناطق السلطة الوطنية، هذا بصرف النظر عن تقييد الحريات العامة ومداخلات الاجهزة الامنية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالحياة المدنية وحقوق الانسان.

كذلك فان إقدام بيريز على اغلاق المعابر ومنع العمال الفلسطينيين من دخول اسرائيل بعد عمليات التفجير التي جرت في القدس وتل ابيب، قد أسهم في زيادة الوضع الاقتصادي الفلسطيني سوءاً على سوء. وفي هذا شيء من المفارقة تضاف الى مفارقة أخرى هي ان الدولة اليهودية في عهد بيريز قد شهدت ازدهاراً اقتصادياً ليس له مثيل من أسبابه الرئيسية عملية السلام مع الدول العربية. وفي الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تشهد ازدهارها النوعي الملحوظ أيام بيريز، كانت الدول العربية التي يتوق الى السلام معها تتدهور اقتصادياً. وهكذا تضاعف الدخل الفردي في اسرائيل تقريباً الى حدود ١٥ الف دولار في السنة، وهبط الدخل الفردي العربي الى النصف في الدول النفطية (من ١٥ الف دولار الى ٧ الاف دولار تقريباً)، والى اكثر من النصف في الدول العربية غير النفطية التي لم يتجاوز هذا المعدل في معظمها الألف دولار فقط. وقد لا تكون هذه المفارقة الوحيدة. فعلى ماذا العرب أسفون!

### «الديبلوماسي»

أصدر الزميل والصديق العزيز ريمون عطا الله من لندن تقريراً إخبارياً نصف شهري بعنوان «الديبلوماسي»، وهو أول عمل صحافي يقوده الزميل عطا الله بنفسه ولنفسه، بعدما قاد مطابخ عدة صحف كبرى ابتداء من «الصفا» في بيروت، ثم «الحوادث» و«الصياد» في العاصمة البريطانية. وإذا كنت لا اتردد لحظة في امتداح ما عرفته وخبرته في ريمون عطا الله من مواهب كصحافي و«مطبخجي»، ومحلل، حتى ولو قيل ان شهادتي فيه قد تكون مجروحة لطول زمالتنا وعمق صداقتنا، فانني اعتقد ان «الديبلوماسي» سوف يكون له شان مع الوقت في الوسط الصحفي كما في الوسط السياسي والديبلوماسي العربي، وهو أمر ربما خيل للبعض ان العدد الاول من التقرير لا يعبر عنه أو يعكسه.

إن تقرير ريمون عطا الله متعب في قراءته مثل محرره المتعب في زمالته وفي صداقته ايضاً. ذلك انه يتوجب عليك ان تقرأ في العناوين وبين السطور لا في النصوص فقط لكي تجد مبتغاك في هذه القراءة. ويستطيع القارىء العليم، واتوقع ان يكون معظم قراء «الديبلوماسي» من هذا الطراز، ان يفهم لماذا تجنب ريمون عطا الله إثارة مسائل حساسة في العدد الاول. فهو ليس من أصحاب الجرعة الواحدة، لانه من القائلين بالتجريع على دفعات كطريقة للاثارة والتشويق، مثل فنون الغرام بين العشاق الأذكياء حيث الإشارة خير من البوح!

# غابات الحماية البيئية في «يوم البيئة العالمي»

● ونحن إذ نرى العالم حولنا يحتفل «بيوم الارض العالمي» في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ لا يسعنا الا ان نرجو لدول العالم الثالث مزيداً من التقدم في مجال الاصلاحات البيئية ومحاولة منع تآكل اراضيها الزراعية وغاباتها ومكافحة تصحر مناطقها المنتجة للغذاء. فالمشكلة التي تواجد العالم الآن هي توفير الغذاء مع التنمية المتواصلة في ظل المحافظة على البيئة وعدم تدمير الموارد الطبيعية وتفاقم المشكلة بالانفجار السكاني على سطح الكرة الارضية. ومن المؤكد ان التكامل بين التنمية والمحافظة على الثروات الطبيعية مع توفير الغذاء في ظل كفاية بيئية وتنموية متواصلة، ما هي الا أهداف لتحقق منها المجموعات البشرية ما تستطيع حسب كفايتها.

ولقد تطور المفهوم البيئي المتكامل مع الانتاج والتنمية من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة منذ مؤتمر ١٩٧٢ في استوكهولم عن البيئات البشرية ثم عمل هيئة الامم المتحدة للاستراتيجية الدولية للبيئة في عام ١٩٨٠ ثم اصدارات لجنة التنمية والبيئة في ١٩٨٧ والتي حددت قيمة التنمية المتواصلة لأمم العالم وطالبت بالتعاون الدولي في ما سمي بإعلان طوكيو ثم كانت قمة الأرض في ١٩٩٢ بالبرازيل تتويجاً لهذه الجهود والتي يتابعها ما سمي بمجموعة أنظمة تدعيم الحياة منذ ١٩٩٤ الى الآن وغير هذا من الارهاصات التي تموج بها المؤتمرات الدولية والتي تمثل ضمير العالم الذي يؤرقه ما آلت اليه حالة كوكب الأرض من تلوث وانحسار في الغطاء النباتي وتدعور في التكوينات البيئية المدعمة للحياة البشرية.

وقد قام عديد من الهيئات «مجموعة نادي روما» بدق اجراس الانذار لتدهور بيئة الأرض أكثر من مرة ليس آخرها ما قدمته من دراسات في مؤتمر قمة الأرض في البرازيل ورفعوا شعار «ان نفكر عالمياً ونعمل محلياً» ومن هنا كان علينا ان نتكاتف بالعمل الدؤوب كل في وطنه لحماية بيئة الارض والمحافظة عليها لنا ولأجيال من بعدنا.

والواقع ان الانسان مع ختام هذا القرن يجابه بتحديات عصرية معظمها من صنعه، فتلوث البيئة والتصحر لا يمكن اغفال دور الاهمال البشري والحضاري في احداثها. والعجيب ان التكنولوجيا المتاحة عالمياً الآن تمكن من مجابهة بعض المشاكل الناجمة عن تلوث الهواء، وظاهرة الصوبة الزجاجية وتدمير الغابات بالعالم والحلول لهذا كثيرة وان كان العمل بها يسير بطيئاً على المستوى الدولي وبالذات في العالم الثالث خاصة تلك الدول التي تضم مساحات شاسعة من الصحارى ولقد رأينا من يقترح عمل بروتوكول دولي للقيم بالأرض غرض ضغير ضغط يتضمن وضع نمط للقيم السلوكي يراعي حرمة الاراضي من حيث تلوثها بالكيماويات او تصحرها او ازالة غاباتها او تدمير تربتها بالتجريف مع الاهتمام بالاتزان البيولوجي الذي اوجده المولى عز وجل، على سطح الكرة الارضية والمحافظة على مواردها الطبيعية وبيئتها من التدمير بفعل الانسان.

غابات الحماية البيئية وضرورتها لمصر

إذا كان الشعار البيئي الآن هو المطالبة بأن نفكر عالمياً ونعمل محلياً بأننا بداية نذكر ان الدور الرئيسي للغابات أو التكوينات الشجرية البيئية لحماية المواقع الزراعية او السكنية خاصة في المناطق الجافة أصبح ضرورة حتمية للتنمية باشكالها فاستزراع الغابات البيئية بالاضافة الى دوره المهم في استهلاك كميات من ثاني اوكسيد الكربون والجو وتزويد الهواء بمزيد من الاوكسجين فان تأثيرها بالمناطق الصحراوية من حيث تعديل درجات الحرارة وكسر حدة الرياح المحملة بالرمال فمع هذا الدور البيئي الذي لا يمكن تجاهله فانها تؤدي الى رفع الانتاج الزراعي، (في دراسات علمية بجامعة الاسكندرية ارتفعت انتاجية محاصيل القمح والحبوب في مناطق غرب الدلتا بمتوسط ٤١٪).

وهذه التجمعات الشجرية تختلف عن زراعة الاشجار للتنسيق بالمدن فتلك الغابات البيئية بالمناطق الجافة تهدف الى حماية بيئية مستمرة توقف زحف الصحراء، وتحمي مناطق الاستصلاح والمدن الآهلة بالسكان، وذلك من خلال تصميم لشبكة من الاحزمة، وتجمعات الاشجار بما يقدم أفضل حماية مع تعظيم العائد الاقتصادي. ويتم تنفيذ تلك الشباك بعمق يختلف حسب طريقة الحماية وامتدادها.

والواقع ان معظم العالم الثالث فيما عدا بعض الدول يرى اخطار اهدار الموارد البيئية ولكنه يتعامل مع هذه المشاكل بالتسويف بدون برامج محددة مما يؤدي الى تراكم المشاكل البيئية مع الزمن، ولهذا فان الاهتمام العالمي الآن بيوم البيئة يضع في اعتباره الاول تدعيم الشعور الانساني في شعوب العالم بحتمية الحماية البيئية والمحافظة على بيئة كوكب الارض. ان العالم الآن وهو يرى حوالي ربع قرن وقد مضت في جهاد من جانب المنظمات الدولية وبعض الدول لمحاولة الحفاظ على بيئة نظيفة لكوكب الارض ليتذكر ان القليل قد تم انجازه في مجالات وقف التلوث، ومكافحة التصحر، وتدمير الغابات الطبيعية، بدون ايجاد بدائل بالتشجير وترى المنظمات الدولية للبيئة المشكلة وتكافح لايجاد وعي بيئي للحفاظ على الأرض التي وهبها الله لنا وفي وطننا مصر قد يكون هذا حافزاً لمزيد من الاهتمام بمشاريع غابات الحماية البيئية فالساحة الشاسعة من صحارينا تحتاج الى وقفة معها وهي تهدد بزحفها الرقعة الزراعية سواء شتا أم أبينا فالرياح العاصفة (الخماسين) تغطي موسمياً على العديد من مزارعنا المتاخمة للصحراء وتأخذ من الأرض في واحاتنا.

ان الدور البيئي لعملية التشجير يحتاج الى تدعيم في هذه المرحلة على المستوى القومي ليكون في شكل يحمي محافظات متعددة بأسرها كأحزمة تمتد شمال غرب مصر كغابات بيئية تتكامل مع الحزام الاخضر لدول شمال افريقيا وهنا سيكون دور الاشجار داخل المدن مؤكداً في فعاليته مع هذه الحماية البيئية خارج هذه المناطق السكنية وليوفق الله الدراسات الجادة التي تجري الآن في صمت وجدية بالوطن وجامعاته ومراكز بحوثه لتأخذ طريقها للتنفيذ قومياً كغابات للحماية البيئية يدخل فيها الاستزراع بقدر ما تدخل فيها كافة الانشطة الاخرى من أجل توفير الغذاء، وتحسين البيئة وتنمية المناطق المتاخمة للصحراء والمحافظة على المناطق المستزرعة حالياً.

**الدكتور السيد عزت قنديل**
**عن «الاهرام»**

## تونس

### محمد الغنوشي جال في السويد وبريطانيا واليابان بحثاً عنهم

# ١٠ مشاريع «إستراتيجية» تنتظر متمولين دوليين للإستثمار فيها

● محمد الغنوشي، وزير التعاون الدولي والاستثمار، في حركة دائمة. فهو على سفر وتجوال في عواصم الغرب من اقصاه الى اقصاه سعياً لاستقطاب متمولين من القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريع عشرة تعتبرها الحكومة التونسية استراتيجية لتطوير البنية الاساسية.

جولته الاخيرة غطت السويد وبريطانيا واليابان حيث طرح مشاريع اعدتها تونس في مجال تصنيع الكهرباء وتحلية المياه وانشاء طرق سريعة على هيئات استثمارية ورجال اعمال في تلك البلدان.

وخصصت الحكومة ثلاثة مليارات دولار لتحديث البنية الاساسية في الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٦. وهي تعتزم تكثيف جهودها في السنوات المقبلة لتنفيذ المشاريع الكبرى التي تروج لها حالياً، واستقطاب دعم من شركائها الدوليين لمباشرة خطة تأهيل الصناعة المحلية، استعداداً لاستحقاق انشاء منطقة للتبادل الحر مع «الاتحاد الاوروبي» سنة ٢٠١٢.

ويأتي في مقدم المشاريع الكبرى التي اعلن عنها الغنوشي في الاوساط المالية الدولية، مشروع انشاء اوتوستراد يربط بين العاصمة تونس ومدينة بنزرت (٦٠ كيلومتراً) التي تعتبر من اهم الموانىء التجارية والتي انشئت في محيط مينائها منطقة حرة للتجارة. وهناك ايضاً مشروع اوتوستراد ثان يربط بين العاصمة تونس ومدينة بوسالم (١٤٠ كيلومتراً) القريبة من الحدود الجزائرية - التونسية، واوتوستراد ثالث يربط بين مدينة «مساكن» (شمال) ومدينة «قابس» (جنوب) طوله ٢٥٠ كيلومتراً. ويعتبر اهم قسم من الطريق الرابطة بين العاصمة تونس والعاصمة الليبية طرابلس.

وقدرت كلفة الاوتوستراد الاول بـ ١٦٥ مليون دولار، فيما قدرت كلفة الثاني بـ ٤٨٩ مليون دولار، والثالث بـ ٧٥٠ مليون دولار.

كذلك عرض الوزير محمد الغنوشي في جولته مشروعاً لانشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في شمال تونس قوتها ٣٠٠ مليون واط وتشتغل بالغاز الطبيعي والديزل ويقدر ان تبدأ الانتاج سنة ٢٠٠٠. وستسهم في تلبية حاجات البلاد من الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة، التي ترتفع بنسبة سبعة في المائة سنوياً. وقدرت كلفة المشروع بـ ٣٠٠ مليون دولار.

أما المشروع الرابع فيتمثل بانشاء محطتين لتحلية المياه هدفها سد حاجات المحافظات الجنوبية من الماء الصالح للشرب بعد سنة ٢٠٠٠. وهناك تكامل بين نقل المياه الجوفية من اقصى الجنوب الى «مدينة قابس» الصناعية و«جزيرة جربة» السياحية وانشاء محطتين لتحلية مياه البحر في كل من مدينتي «قابس» و«جرجيس» (القريبة من جربة). وتقدر كلفة تمديد قنوات نقل المياه بـ ٧٥ مليون دولار، فيما قدرت كلفة انشاء المحطتين بـ ١١٣ مليون دولار بالاسعار الحالية.

ويتمثل المشروع الخامس بانشاء مدينة ترفيهية في ضاحية «سكرة» شمال العاصمة تشمل مساحتها ٣٢ هكتاراً. ويتوقع ان تجذب ١٠٢ مليون زائر في السنة بينهم ٢٠ في المائة من السياح الاجانب، وقدرت كلفة انجاز المشروع بنحو ٦٠ مليون دولار.

والمشروع السادس يخص تطهير البحيرة الواقعة جنوب العاصمة تونس، الذي اثبتت الدراسات الفنية التمهيدية جدواه الاقتصادية، إذ يتوقع ان يؤمن الف هكتار من الاراضي الصالحة للبناء، مما سيحقق حل ثلث مشاكل السكن التي ستجابهها العاصمة في الـ ٢٠ سنة المقبلة. وكذلك انشاء مجمعات سياحية وتجارية. وقدرت كلفة تنفيذ المشروع في مرحلة التهيئة بـ ٩٠ مليون دولار، ثم في مرحلة انشاء المجمعات السكنية والتجارية والسياحية بـ ١٥٠ مليون دولار.

المشروع السابع الذي حمله الغنوشي في ملفاته فهو تطهير ساحل مدينة «صفاقس» التي تعتبر ثاني اكبر مدينة في تونس (٨٠٠ الف نسمة) وانشاء منطقتين الاولى سكنية والثانية سياحية تشملان ٢٦٢ هكتاراً. وقدرت كلفة المشروع بـ ١٣٠ مليون دولار، وعمدت تونس اجراء الدراسات الفنية لمكتب استشاري هولندي عُلم انه استكملها اخيراً.

المشروع الثامن هو توسعة اربع محطات لتطهير مياه الصرف الصحي والسيول وانشاء خمس محطات جديدة. وقدرت الكلفة الاجمالية للمشروع باكثر من ٩٢ مليون دولار.

في حين يتناول المشروع التاسع انشاء محطة لتحلية المياه قريبة من العاصمة تونس تكون جاهزة بحلول سنة ١٩٩٩ وتؤمن حاجات السكان المتزايدة لمياه الشرب، وتقدر كلفة المحطة بنحو ستة ملايين دولار.

وسيخصص المشروع العاشر لانشاء محطات لمعالجة الفضلات المنزلية في خمس مدن رئيسية هي «تونس» و«سوسة» و«نابل» و«المنستير» و«صفاقس» وقدرت كلفة المشروع بـ ٣١ مليون دولار.

■ أعلن حبيب عمار، وزير الاتصالات، ان وزارته تنوي استحداث مليون خط هاتفي خلال سنوات خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) للوصول الى نسبة كثافة تعادل عشرة خطوط هاتفية لكل مائة مواطن.

وتقدر كثافة الخطوط الهاتفية حالياً بنحو ستة خطوط فقط لكل مائة مواطن، بينما يقدر عدد المشتركين في شبكة الهاتف حاليا بـ ٥٤٥ الف مشترك.

وقال وزير الاتصالات ان خطة التنمية الحالية (الثامنة) اتاحت ربط تونس اليأ بـ ١٧٠ بلداً بوساطة القمرين الاصطناعيين «عربسات» و«انتلسات»، وكوابل الياف ضوئية ممدودة تحت البحر.

واستطاعت تونس اخيراً استحداث شبكة متطورة للنقل السريع للمعلومات تشمل ١٦ محافظة (من اصل ٢٥ محافظة)، وانشئت الحكومة سنة ١٩٩٥ «المؤسسة الوطنية للاتصالات» التي تشمل الاتصالات الهاتفية وتتولى ادارة بنوك المعلومات المحلية وشبكة الهاتف النقال.

## مصر

### في وقت اعتبرته أحزاب المعارضة «غير دستوري»

# حكومة الجنزوري تسرع الخطى لتطبيق برنامج التخصيص

● بدا واضحاً أن حكومة كمال الجنزوري، قد تخلّت عن ترددها السابق ووضعت ثقتها في السوق، طارحة جزءاً من اسهم شركة جديدة للبيع، فيما قررت بيع جميع الاسهم المتبقية في شركة عامة اخرى للاسمدة.

وكانت نقطة التحول الأولى هي القرار الذي اتخذ في الشهر الماضي، بالتخلي عن اغلبية الأسهم في «شركة مدينة نصر العقارية» ببيع اسهمها في البورصة المصرية وذلك في أول اجراء من نوعه منذ بدء البرنامج قبل سنوات ثلاث.

وظل السماسرة والمستثمرون يترقبون بعد ذلك ما اذا كان كمال الجنزوري سيجعل حكومته تحذو النهج ذاته في شركات اخرى.

وكان الاختبار التالي هو «الشركة المالية والصناعية لانتاج الاسمدة» التي عرضت في البداية عشرة في المائة من اسهمها مع الاستعداد لبيع جزء اكبر إذا كان الطلب قوياً. وفي اليومين الاولين من الاكتتاب الذي استمر ثلاثة أيام طلب المستثمرون شراء ستة ملايين سهم أي ٢٠ ٪ من الاسهم المطروحة.

ثم رشح ان الحكومة مستعدة لبيع الشركة باكملها، عارضة على المستثمرين ٦٠ في المائة من الشركة وتحتفظ بنسبة ٣٠ في المائة لبيعها لمستثمر استراتيجي يقوم بادارتها. ولم يذكر ما اذا كان هناك اتجاه لبيع هذه الحصة لمستثمر معين.

والموعد التالي لطرح شركة اخرى كان في ٢٦ ايار/ مايو الماضي فطرحت عشرة في المائة من اسهم «شركة مطاحن جنوب القارة» للافراد والمؤسسات. وقالت الشركة القابضة انها قد تزيد عدد الاسهم المخصصة للافراد ليصل الى ٣٠٠ الف سهم. وكان كمال الجنزوري تعهد عند توليه منصبه في كانون الثاني/ يناير الماضي بالاسراع في تنفيذ برنامج التخصيص، ولكن حكومته لم تظهر حماساً يذكر في الاشهر الاولى لتشكيلها.

ويقول عدد من رجال الاعمال انهم يعتقدون ان وزير قطاع الاعمال العام عاطف عبيد بدأ يتوخى الحذر. وكان عبيد ذكر ان السرعة في عملية التخصيص قد تخلق مشاكل بسبب احتمال فقدان العمال وظائفهم وارتفاع اسعار المستهلكين لبعض السلع الحساسة.

ولكن كمال الجنزوري قال في مقابلة مع جريدة «فاينانشال تايمز» اللندنية في الشهر الماضي، انه تخلى عن اعتقاده القديم بان مستثمري القطاع الخاص يمكنهم العمل الى جانب قطاع عام ضخم.

وقال: «لقد ابلغت البرلمان والقوى العاملة اننا كحكومة نتجه نحو التخصيص الى نهاية الطريق ونحن جادون في ذلك».

واضاف الجنزوري يقول لـ «فايننشيال تايمز»: «نأمل ببيع حصة الاغلبية في ثماني شركات على الاقل حتى نهاية حزيران/ يونيو لا استطيع ان احددها، ولكني اريد منكم ان تعلموا اننا جادون للغاية».

ويقول سماسرة ان التطورات التي شهدها الشهر الماضي ادت الى تنشيط البورصة سواء في حجم التداول او في الاسعار.

ولكن على الجانب الآخر من التيار السياسي يحاول اليساريون تعبئة الرأي العام ضد البرنامج. فقد نقل زعماء ثلاثة احزاب معارضة خلافهم مع الحكومة الى ساحة القضاء، في محاولة لمنع بيع الشركات العامة للقطاع الخاص قائلين ان البرنامج «غير دستوري»!

وقال احد الزعماء الثلاثة، وهو ضياء الدين داوود زعيم «الحزب الناصري»: «ان عملية التخصيص تدفع الناس الى خطر حقيقي وهي خيانة لمصلحتهم. اننا لا نفهم منطق بيع القطاع العام وتبديد أموال الناس».

■ قال مصدر رسمي في «مركز معلومات مجلس الوزراء»، ان اجمالي الديون الخارجية لمصر في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ بلغ ٣١,٣٤٤ مليار دولار مقارنة مع ٣٣,٨١٠ مليار دولار في نهاية الشهر ذاته من سنة ١٩٩٥.

وتوزعت الديون ما بين ٣٠,٠٤٦ مليار دولار قروض مضمونة متوسطة وطويلة الاجل بنسبة ٩٨,٨ في المائة من الاجمالي و١,٢٨٤ مليار دولار تسهيلات قصيرة الاجل و١٣ مليون دولار قروض متوسطة وطويلة الاجل للقطاع الخاص غير مضمونة. وانخفضت الديون متوسطة وطويلة الاجل نحو ٢,٥٣٦ مليار دولار بتراجع ٧,٧ في المائة وانخفضت قروض القطاع الخاص بنحو ١٣,٩ مليون دولار بنسبة ٥١,٦ في المائة بينما زادت التسهيلات قصيرة الاجل بنحو ٨٤,٢ مليون دولار بنمو سبعة في المائة.

وتضمن توزيع القروض متوسطة وطويلة الاجل قروض مستحقة لدول «نادي باريس» بلغت ٢٥,٥٦٥ مليار دولار وقروض قدرها ٦٥٨ مليون دولار لدول غير الاعضاء في «نادي باريس» و٣,٨٢٣ مليار دولار لمؤسسات دولية واقليمية. على صعيد آخر، اظهر تقرير رسمي ان مصر سجلت عجزاً في ميزانها التجاري قدره ٢٤,٧٢٥ مليار جنيه في الاشهر الاحد عشر الاولى من سنة ١٩٩٥ مرتفعاً بنسبة ٤٣,٥ في المائة عما كان عليه سنة ١٩٩٤. وقال تقرير «الجهاز المركزي للاحصاء» ان حجم التجارة الخارجية لمصر ارتفع الى ٤٧,١٢٩ مليار جنيه خلال الاشهر الاحد عشر الاولى من سنة ١٩٩٥ من ٣٩,٦٦٢ مليار جنيه في المدة ذاتها من سنة ١٩٩٤ بنمو ١٨,٨ بالمائة.

## ليبيا

### شركة «دونغ - أه» الكورية فازت بالعقد

# ١٠ مليارات دولار لإكمال نهر القذافي «العظيم»!

● اعلنت شركة «دونغ - أه» الكورية الجنوبية للصناعة والانشاءات انها فازت بعقد قيمته عشرة مليارات دولار في ليبيا لتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع «النهر الصناعي العظيم».

وأوضحت الشركة، التي شاركت في المرحلتين الاولى والثانية للمشروع، ان رئيسها شوي وون سوك، حصل على الموافقة النهائية على العقد خلال محادثات كان اجراها في طرابلس مع العقيد معمر القذافي.

ويرتدي هذا العقد اهمية كبيرة بالنسبة الى سيول لا سيما وانه يأتي بعد اعلان ليبيا وقف مبادلاتها التجارية مع الدول الغربية.

وحسب منطوق العقد فان شركة «دونغ - أه» ستقوم ببناء قنوات بطول ١٧٢٠ كيلومتراً خلال المرحلتين الثالثة والرابعة.

وبهذا المشروع الجديد وصلت قيمة اجمالي العقود التي حصلت عليها الشركة الكورية في إطار مشروع الري الضخم هذا الى ١٩,٩ مليار دولار. وكانت شركة «دونغ - أه» أسهمت في تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع مقابل مبلغ قيمته ٣,٦ مليار دولار موزعة على ٧ سنوات وتم الانتهاء من هذه المرحلة في سنة ١٩٩١ بينما من المتوقع ان تنتهي المرحلة الثانية في سنة ٢٠٠٠ بكلفة تصل الى ٥,٥٥ مليار دولار. ومن المقرر ان يبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ لتنتهي في سنة ٢٠٠٧.

وهذا العقد الذي فازت به شركة «دونغ - أه» هو أول عقد كبير تعقده طرابلس مع دولة غير اشتراكية منذ ان فرضت الامم المتحدة عقوبات اقتصادية عليها سنة ١٩٩٢.

وتشمل المرحلة الثالثة من مشروع النهر العظيم، الذي يتم بناؤه في مراحل خمس بكلفة قدرها ٢٧ مليار دولار في مناطق الصحراء الليلية، اقامة ثلاث قنوات الاولى بطول ٥٠٠ كيلومتر بين مدينتي «اجدابية» و«طبرق» والثانية بطول ٣٢٥ كيلومتراً بين «السرير» و«الكفرة»، والثالثة بطول ١٨٠ كيلومتراً تربط «سرت» و«طرابلس». أما المرحلة الرابعة فهي مشروع بناء قناة بطول ٧١٥ كيلومتراً بين «وادِ الكبير» و«سرت»، على صعيد آخر اطلقت ليبيا مشروعاً ضخماً لبناء ٦٠ الف مسكن بقيمة ١,٥ مليار دينار ليبي (خمسة مليارات من الدولارات بالسعر الرسمي) يسهم فيه القطاع الخاص للمرة الاولى منذ سنة ١٩٦٩.

وأكد العقيد القذافي لدى اعلانه هذا المشروع ان «اقحام الشركاء من مقاولين ومساهمين في مشاريع بناء المساكن يتلاءم مع الاشتراكية الحقيقية التي لا تعني ان يكون كل شيء في عهدة القطاع العام».

وشدد القذافي على انه لا بد للعمال الـ ٣٠ الفاً الذين سيتولون بناء هذه المساكن ان يكونوا من الليبيين لتفادي تحويل العملات الى الخارج.

وقال وزير الاسكان مبارك عبد الله الشامخ ان ليبيا ستستورد معدات بقيمة مليار دولار لمشروع البناء ووعدت المصارف الليبية بتأمين تسهيلات مصرفية للقطاع الخاص لتحقيقه.

ومنذ وصول القذافي الى السلطة في سنة ١٩٦٩ وتطبيقه شعار «البيت لساكنه» لم يشارك القطاع الخاص في أي استثمار في قطاع البناء الذي اصبح من صلاحيات الدولة وحدها.

وبدأت عملية الخصخصة في القطاع التجاري وبعض القطاعات الصناعية قبل ثلاث سنوات في بلد تمتص المواد الاساسية والخدمات التي تمولها الدولة عائدات النفط السنوية وقيمتها ثمانية مليارات من الدولارات.

وارغم الحظر الجوي والعسكري الدولي المفروض على ليبيا منذ سنة ١٩٩٢ الذي عزز بعقوبات اقتصادية في سنة ١٩٩٣ الحكومة على خفض النفقات وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥ قررت ليبيا طرد جميع المهاجرين الافارقة المقيمين في البلاد بصورة غير مشروعة. وعاد نحو ٣٠٠ الف سوداني الى بلادهم بين ايلول/ سبتمبر وشباط/ فبراير الماضيين.

الصين

## الاقتصاد يتباطأ وديون الشركات التابعة للدولة الى تزايد

# بيجين محتارة بين لجم التضخم ورفع معدلات النمو!

● يزداد يوماً بعد يوم، قلق الخبراء الاقتصاديين الصينيين والغربيين من بطء نمو الوظائف وتراكم المخزون المطرد من السلع ومن ازدياد الديون المترتبة على الشركات التابعة للدولة.

وكان زيغ جينغبينغ، أحد المسؤولين الكبار في «مكتب احصاءات الدولة»، شبه الاقتصاد الصيني بعربة «فقدت عدداً من الخيول التي تجرها».

خلال السنوات القليلة الماضية، كان محرك الاقتصاد الصيني نما بصورة كبيرة في الصادرات وفاعلة في الاستثمارات وفي الموجودات الثابتة، ومستويات عالية في انفاق المستهلكين. لكن الدلائل تشير حالياً الى ان النشاط الاقتصادي قد يبطيء في شكل سريع جداً، مما قد يزيد من الضغوط على الحكومة لكي تعمد الى تسهيل الاقتراض وتيسيره، وربما لكي تخفض اسعار الفائدة مجدداً بعدما خفضتها في الأول من أيار/ مايو الماضي.

ويبدو أن الصين تدخل مرحلة جديدة في ما تبذل الجهود الحثيثة لكي تبقي على النمو الاقتصادي مع لجم التضخم. وفي الربع الأول من السنة الجارية تراجع نمو الصادرات الصينية، مما سبب عجزاً تجارياً وصل الى ١,١٥ مليار دولار في الاشهر الثلاثة الاولى المنتهية في آخر آذار/ مارس الماضي. وبطأ حاداً في الاستثمار وفي الموجودات الثابتة تمشياً مع برنامج الاستتياب الحكومي، الذي بدأ العمل به في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بغية تبريد ما كان يعتبر اقتصاداً شديد الحماوة، ولجم التضخم الذي كان وصل الى مستويات لم يرق اليها منذ ثورة سنة ١٩٤٩، أي ٢١,٧ في المائة سنة ١٩٩٤.

وفسر ارتفاع معدلات التضخم الى النمو غير الملجوم، في الانفاق على الموجودات الثابتة خلال سنتي الازدهار الكبير ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

لكن الخبراء قللوا حالياً من ان ضبط الاستثمار ولجمه في شكل حاد وصارم في الانشاءات وفي تحسين المصانع والمعدات قد يكون ذهب الى ابعد ما يجب ان يذهب اليه.

ولفت عدد من المحللين في الغرب الى ان الاستثمار في الموجودات الثابتة نما ١٦,٢ في المائة خلال الربع الاول من السنة الجارية، أي بتراجع ١٨ في المائة عن الاستثمار المماثل في الربع الاول من سنة ١٩٩٥.

فالنسبة الى بلد نام بحجم الصين، يجب ان يكون محرك النمو الاقتصادي، في المقام الاول، هو الموجودات الثابتة. ومن المحتمل في نظر المحللين ان يؤدي السماح ببقاء الاتجاه نحو تراجع الاستثمار في الموجودات الثابتة الى بطء شديد في نمو الاقتصاد الصيني...

لكن مبيعات التجزئة في الصين لا تزال قوية، إذ ازداد حجمها ٢٣,٦ في المائة على ما كان عليه خلال الفترة نفسها من سنة ١٩٩٥. وكان نمو هذه المبيعات الفعلي، اي مع اخذ التضخم في الاعتبار، نحو ١٥ في المائة اي ضعفي متوسط النمو خلال الفترة نفسها من الاعوام الثلاثة الماضية.

ويعتبر رو جينغليان، أحد كبار مستشاري الحكومي الصينية، الدور الناشط في «مركز ابحاث التنمية لمجلس الدولة الصينية»، من الخبراء الاقتصاديين الصينيين الذين يحذرون حكومة الصين منذ فترة من مغبة البطء في نمو الاقتصاد الصيني. وقال رو في مقابلة صحافية اخيراً أن الصين قد تكون ذهبت بعيداً في مجال شد الحزام، وتوجد اسباب قوية تدعو الى مزيد من التيسير المالي.

ومن جهة اخرى بدأ المسؤولون في «بنك الشعب الصيني»، الذي يقود الحملة ضد التضخم ويسعى الى التمسك الشديد بالاهداف المالية، يقلقون من احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي وصرح وانغ دايونغ، الناشط في الوحدة التي تصنع السياسة في «بنك الشعب الصيني» (البنك المركزي الصيني)، اخيراً أن الحاجة تدعو الى مزيد من التسهيلات المالية لأن الاقتصاد الصيني قد يكون انكمش بسرعة كبيرة لا لزوم لها او مبالغ فيها سنة ١٩٩٥. ويذكر ان نسبة النمو الاقتصادي الصيني بلغت ١٠,٢ في المائة سنة ١٩٩٥. ويقيت على هذا المستوى خلال الربع الاول من السنة الجارية. لكن الخبراء الاقتصاديين يعيدون النظر في تقديراتهم الخاصة بالنمو، نزولاً، بالنسبة الى السنة الجارية كلها. فنسبة النمو قد تتدنى الى سبعة في المائة بسبب تدني الاستثمار في الموجودات الثابتة.

وبدأت شركة الوساطة «وابل يو اي كار»، أسوة بغيرها في الغرب، باعادة النظر في توقعاتها الخاصة بالنمو الاقتصادي في الصين هذه السنة. وكانت هذه الشركة تتوقع ان تكون نسبة النمو عشرة في المائة، ومن المحتمل ان تتجه هذه الأرقام نزولاً.

ويلفت الخبراء الغربيون الى بروز ما قد يشكل مشكلة بنيوية، تبعث على القلق الشديد في القطاع الصناعي الصيني وخصوصاً في اوساط المصدرين الصينيين، وهي مشكلة الاغراق في السوق. فمنذ النصف الثاني من ١٩٩٥ حدث اغراق واشباع في الأسواق الدولية من المنتوجات الصينية الزهيدة الثمن... ويتمحور السؤال حالياً حول قدرة هذه الاسواق على استيعاب المنتوجات المشابهة الاضافية. ومما يشير الى بطء النشاط الاقتصادي الصيني ان المخزون من السلع يواصل الازدياد السريع.

وأدى بقاء القيود على الاقراض، التي فاقمت مشكلة ديون الصين المثلثة ـ أي عدم مقدرة الشركات على تسديد قيم السلع والخدمات المتبادلة بينها ـ الى اعلان عدد كبير من الشركات عن نتائج سيئة جداً، لا سيما الشركات الناشطة في صنع الآليات التي تستخدمها قطاعات مثل قطاع المنسوجات. ومن جهة اخرى، تزداد معدلات البطالة ارتفاعاً. وتقول الاحصاءات الرسمية ان نسبة البطالة في المدن ثلاثة في المائة. لكن الرقم الفعلي هو بلا شك اكبر من الرقم الرسمي، لا سيما في منطقة الشمال الشرقي من الصين، التي تعتبر قلب الصين الصناعي النابض.

ومما لا شك فيه ان صانعي السياسة في الصين، يجب ان ينتبهوا من احتمال عودة معدلات التضخم الى الارتفاع الكبير فيما يبذلون جهوداً حثيثة في سبيل توفير حوافز اقتصادية منتقاة. والمعلوم ان الاقراض بات ميسراً نسبياً منذ الربع الاخير من ١٩٩٥، وتتكهن شركة «دابل يو اي كار» ان اسعار البيع بالتجزئة ستزداد ١٣ في المائة السنة الجارية، وان معدلات التضخم الشهري ستكون اعلى مما كانت عليه اي بنسبة ١٧ في المائة بحلول نهاية ١٩٩٦.

ومن شأن هذا ان يشكل تطورات غير سارة أبداً بالنسبة الى حكومة قالت انها على استعداد للتضحية بالنمو الاقتصادي في سبيل ابقاء ارتفاع الاسعار ملجوماً منضبطاً. لكن هذه الحكومة لا تواجه خيارات سهلة فيما اخذ الاقتصاد الصيني يبطيء في شكل اسرع مما كان منتظراً.

الولايات المتحدة

## إنحباس المطر يهدد بكارثة في «تكساس» و«نيو مكسيكو» و«أوكلاهوما»

# الجفاف أكل الأخضر والقمح هبط محصوله الى النصف

● يهدد انحباس المطر والجفاف في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة بافلاس الاف اصحاب المزارع الذين ياكلون خبزهم من غلال القمح والذرة والقطن.

فقد انخفض معدل الامطار بنسبة ٧٠ في المائة أو اكثر في بعض اجزاء ولايات «تكساس» و«نيو مكسيكو» و«اوكلاهوما». وتعاني بعض المناطق على حدود الولايات المتحدة مع المكسيك من جفاف دخل عامه الثالث على التوالي.

والطقس الجاف اصاب محاصيل القمح والذرة والقطن بالضرر، وهي في بعض المناطق يبست تماماً. كما اضطر اصحاب مزارع لتربية الماشية الى بيع حيواناتهم باثمان زهيدة بسبب ارتفاع اسعار الاعلاف.

الخبراء اعتبروا ان الجفاف بدأ يؤثر في مجالات اخرى ويمكن ان يغير السمات الاقتصادية للمنطقة رمة. كما أجبر انخفاض امدادات المياه مدناً مثل «سانت انطونيو» في تكساس الى فرض قيود على الاستهلاك. وفي «سانتافي»، في «نيو مكسيكو» صدر أمر يطلب من السكان خفض استهلاكهم من المياه بنسبة ٢٥ في المائة.

وفي «سان ماركوس» في تكساس تواجه ينابيع كبيرة تعتبر منذ وقت طويل واحات لسائحين هاربين من شدة القيظ في الصيف خطر الجفاف لأول مرة. وهرع علماء الى المنطقة لانقاذ سلالات سمكية ونباتية تعيش فقط في هذه الينابيع.

وفي المحصلة، فإن الجفاف كبد ولاية «تكساس» خسائر في الانتاج الزراعي تقدر بحوالي ٢,٤ مليار دولار. وإذا استمر فانه سيفوق الخسائر التي سببها اعصار «اليشيا» في منطقة هيوستون سنة ١٩٨٣ وبلغت ثلاثة مليارات دولار، ويكون اكبر كارثة طبيعية في تاريخ الولاية.

والجفاف الحالي يذكر بما كان في الثلاثينات عندما تحولت المنطقة بسبب إنحباس المطر سنوات عدة الى صحراء قاحلة واضطر ٦٠ الف نسمة على ترك اراضيهم.

ويزيد من معاناة المزارعين قانون وقعه الرئيس بيل كلينتون في الآونة الاخيرة يوقف منحهم مساعدات في ايام الشدة.

وقد ارتفع عدد حالات افلاس مزارعين في اوكلاهوما بنسبة ٤٠ في المائة هذه السنة بسبب العجز عن الوفاء بالتزاماتهم لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى.

وقد امتدت يد الجفاف الى المصارف ذاتها، فاضرت بها، الى درجة أن المصارف في المدن الصغيرة ستضطر الى الاندماج او اغلاق ابوابها.

وبسبب الانفجار السكاني في تكساس، (التي تعتبر من اكبر الولايات المتحدة نمواً بالسكان في السنوات الاخيرة حيث يسكنها ١٨ مليون نسمة وتاتي في المرتبة الثانية بعد كاليفورنيا)، بدأت الولاية تواجه مشكلات مع مواردها المائية المحدودة.

ويتوقع المسؤولون المحليون في تكساس حدوث الأسوأ خاصة وأن شهر أيار/ مايو الماضي الذي عادة ما يعتمد عليه لم يهطل فيه المعدل المألوف من الامطار والذي كان يصل الى احد عشر سنتميتراً.

وكان الرئيس بيل كلينتون قد وعد مزارعي تلك المناطق بتقديم سبعين مليون دولار كمساعدة فيدرالية لمواجهة الكارثة.

يذكر ان سقوط الامطار على نحو نادر خلال الايام الاخيرة من شهر أيار/ مايو الماضي في «اوكلاهوما» و«كانساس» و«تكساس» لم يخفف من حدة الموقف، بل على النقيض من ذلك فان سقوط امطار كثيرة وبسرعة كبيرة ادى الى حدوث فيضانات مفاجئة نظراً الى أن التربة الجافة لم تقدر على امتصاص واستيعاب المياه بالسرعة الكافية.

وتقول مسؤولة زراعية في ولاية تكساس هي بيفرلي بويد «اننا بحاجة الى امطار مستمرة تغمر الارض. واذا لم يحدث ذلك قريباً فستقع كارثة». ووفقاً لتقديرات مكتبها فان الزراعة بالولاية ستتكبد ستة مليارات دولار كخسائر نتيجة الجفاف.

وفي ولاية «كانساس» التي تعد المنتج الرئيسي للقمح في الولايات المتحدة يتوقع المزارعون محصولاً يقدر بحوالي نصف حجم محصول السنة الماضية، مما قد يؤدي الى حدوث ارتفاع في اسعار الدقيق والخبز بالولايات المتحدة قريباً.

وشاهد اصحاب مزارع تربية الماشية في تكساس جفاف اكثر من ستين في المائة من المراعي مما اجبر الكثيرين منهم على عرض ذبح ما يمكنهم من ماشية أياً كانت وذلك على الرغم من الزيادة الهائلة في المعروض بسوق اللحوم البقرية. ويستفيد من الظروف الحالية مستهلكو اللحوم البقرية في الولايات المتحدة، إلا انهم يمكنهم توقع اسعاراً اعلى خلال السنة المقبلة عندما يخف تأثير الجفاف على المعروض من المواشي.

كرواتيا

## لأن فاتورة اعادة البناء ٣٠ مليار دولار ولا مساعدات خارجية كافية

# الرهان على السياحة لجني العملات الصعبة لمشاريع الأعمار

● فاتورة إعادة البناء والاعمار في «كرواتيا» بعد الحرب التي قضت ما كان يسمى يوغوسلافيا، تصل حسب تقدير الهيئات المالية الدولية الى ٣٠ مليار دولار. ومع انتظار الموعود من المساعدات والقروض، بدأت السلطات الكرواتية تعول على السياحة كمصدر للعملات الصعبة، لتغطية لو جزء من فاتورة الاعمار.

وتملك كرواتيا منتجعات سياحية خلابة وآلاف الكيلومترات من الشواطىء الساحلية والجزيرية، وكانت تعتبر من السنوات التي سبقت اشتعال البلقان مرتع سياحة النخبة الاوروبية، والمنطقة التي تعتمد عليها يوغوسلافيا للحصول على العملات الصعبة اللازمة لتمويل وارداتها ومشاريعها التنموية.

سنة ١٩٩٠ استقبلت كرواتيا خمسة ملايين سائح اقاموا ٣٤ مليون ليلة بمعدل وسطي يبلغ ٦,٨ ليلة للسائح الواحد. وبلغ حجم العائدات السياحية التي حققتها كرواتيا في تلك السنة خمسة مليارات دولار.

وتختلف هذه الارقام عن النتائج التي شهدتها السياحة الكرواتية لسنة ١٩٩٥، التي بلغت ٢,٣ مليون سائح اقاموا نحو عشرة ملايين ليلة بمعدل وسطي يبلغ ٤ ليال وبدخل اجمالي يناهز المليار دولار.

ويقول العاملون في قطاع السياحة ان العمليات العسكرية التي تمت في تموز/ يوليو واب /اغسطس الماضيين لتحرير منطقة «كرايينا» ضربت الموسم السياحي، وان كانت كرواتيا حصلت من بعض الدول الاسلامية على تعويض عن الخسارة المالية التي منيت بها صناعة السياحة لديها. من جراء تلك العمليات العسكرية.

وتبدو صورة القطاع السياحي في كرواتيا متمايزة اليوم عما كانت عليه في السنوات الماضية، خصوصاً بعد انتهاء الحرب والاعمال العدائية التي كانت تثير مخاوف السياح الاجانب وتجعلهم يحجمون عن السفر اليها.

وتدرك السلطات الكرواتية ان عليها الاعتماد على نفسها، وعلى الموارد التي يمكن ان يؤمنها ابناؤها في المهجر من اجل تمويل المشاريع التي تحتاجها لازالة آثار الخراب والدمار وبناء المرافق التي هدمتها الحرب في كر وفر خلال السنوات الاخيرة. ويبلغ عدد سكان كرواتيا ٤,٨ مليون نسمة يصل حجم اليد العاملة بينهم الى ١,١٥٢ مليون شخص. إلا ان المشكلة التي لاتزال تواجه الاقتصاد الكرواتي، بما في ذلك قطاع السياحة، هي ان ٦٦ في المائة من اجمالي اليد العاملة تابع للقطاع العام.

ونجح برنامج التخصيص الكرواتي منذ سنة ١٩٩٣ في نقل ملكية ٢٤٥٢ شركة بات القطاع الخاص يملك ٤٦,٧ في المائة منها تماماً، في حين أن البقية تتوزع مناصفة بين هيئات مالية تابعة للحكومة وبين القطاع الخاص. وبلغ معدل النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الكرواتي سنة ١٩٩٥ ما يقرب من ٧٪ إلا ان السلطات تحاول تسريع وتيرة النمو بشكل اكبر على الرغم من المخاوف من هذه «التسريع» على الاقتصاد المنهوك الطالع من الحرب. ويعود السبب في انتهاج «سياسة التسريع» حجم الاموال التي تقتطعها الحكومة من الموازنة العامة لتمويل مشاريع اعادة الاعمار التي بلغت سنة ١٩٩٥ ٨٪ من اجمالي الموازنة. واقتصر حجم الأموال التي قدمتها الهيئات الدولية كقروض في السنة الماضية على ٢٠٠ مليون دولار ينتظر ان ترتفع الى ٣٥٠ مليوناً السنة الجارية. ويفسر هذا الامر التركيز الكرواتي على السياحة كقطاع واعد قادر على خلق المزيد من الوظائف وتسريع النمو الاقتصادي.

ويبدو أن النتائج التي تحققها صناعة السياحة والسفر في كرواتيا خلال الموسم الجاري ستحمل بعض الراحة للمسؤولين عن القطاع، لا سيما في المناطق «الدلماسية» الجنوبية الساحلية وبينها مدينة «سبليت». فالاقبال السياحي هذه السنة ارتفع بمقدار ٣٠ في المائة على الاقل.

الى أي مدى يجب الركون الى هذه الارقام؟

وهل ستنجح السلطات الكرواتية في جني الغلال من السياحة؟

اسئلة تصعب الاجابة عنها في منطقة مازال السلام فيها مهزوزاً.

### بسبب تزايد القروض الهالكة

# المصارف العمانية تحد من الإقراض الإستهلاكي للأفراد!

● مع أن «بنك الإعتماد والتجارة الدولي» المنهار قبل سنوات إرتبط اسمه باسم امارة ابوظبي والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، إلا أن انهياره في مطلع التسعينات، كان له أثر سلبي بارز على سلطنة عمان بحيث أن انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» سنة ١٩٩١ هزّ الاقتصاد العماني مما اضطر «البنك المركزي» في مسقط الى تشجيع المصارف التجارية العمانية على الاندماج لكي تصبح في وضع أقوى على ممارسة اعمالها المصرفية.

وشأن المصارف في الدول العربية تتجه المصارف العُمانية بمقتضى السياسة المالية للدولة الى الحد من الاقراض التجاري للقطاع الخاص والتركيز على اقراض الحكومة. وتقدر القروض التي قدمتها المصارف العُمانية الى الدولة بموجب أذونات خزينة قصيرة الاجل خلال السنوات العشر الماضيات، بما يزيد على ٦ مليارات دولار.

ومع أن السلطات النقدية في مسقط تقول أن توصيتها للبنوك المحلية بالحد من نطاق تقديم القروض الشخصية مرده الى سياسة مرسومة غايتها تعويد العمانيين وحثهم على الادخار بسبب تردي مداخيل العائدات النفطية وضخامة مشاريع البنية التحتية، فان المرجح هو أن الحكومة والمصارف معاً مضطران الى حصر نشاط القطاع المصرفي باقراض الحكومة.

ومنذ انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» ودعوة المصارف المحلية الى الإندماج تم دمج ستة مصارف في ثلاثة مصارف محلية بحيث أصبح القطاع المصرفي العماني يضم فقط سبعة مصارف بالاضافة الى فروع لاحد عشر بنكاً أجنبياً وثلاثة مصارف متخصصة هي:

«بنك الاسكان»، الذي يقدم قروضاً لشراء المنازل.

«بنك عمان للتنمية»، الذي يقدم تمويلاً للقطاع الصناعي.

«بنك الزراعة والثروة السمكية»، الذي يقدم قروضاً للمشاريع الزراعية ولمشاريع تربية وصيد الاسماك.

وهذه المصارف مجتمعة لها في انحاء البلاد ٢٨٠ فرعاً.

#### البنك المركزي العُماني

وكما في معظم الدول النامية ليس «للبنك المركزي العماني» استقلالية واضحة عن الحكومة، وليست له سلطة الإعتراض على مناهجها وقراراتها الاقتصادية، كما هو الحال في البلدان الصناعية أو البلدان المتطورة نسبياً.

ولهذا يتمتع «البنك المركزي العماني» بصلاحيات قوية تعطيه حق السيطرة على التسليفات والائتمانات المصرفية والتوجهات النقدية، فيحدد بموجب تعليمات الحكومة مستويات الاقراض والاقتراض واسعار الخصم واعادة الخصم ومراقبة المصارف وتدقيق عملياتها.

ولما كان للمصارف العُمانية عدد كبير من الفروع الداخلية، مما يزيد من اعبائها الادارية وينعكس على ربحيتها، فان «البنك المركزي» لا يسمح لها بالحد من التوسع بل يشجعها على فتح فروع جديدة في المناطق النائية، وهذا يفسر العدد الهائل من تلك الفروع. ومازال البنك المركزي يستحث المصارف المحلية على زيادة عدد فروعها بالنظر الى اتساع البلاد وانتشار السكان على رقعة واسعة متباعدة، بالإضافة الى تزايد عدد السكان في السنوات الاخيرة.

ويقول المسؤولون في «البنك المركزي» العماني انهم يشجعون المصارف على فتح المزيد من الفروع في المناطق النائية بعيداً عن المدن الرئيسية على الرغم من الكلفة العالية لهذا التوسع. ويشير هؤلاء المسؤولون الى أن كلفة التوسع يمكن تقليلها بتشجيع المصارف على الإندماج بحيث تتمكن هذه المصارف من منافسة المصارف الاجنبية ومن المشاركة الفعالة في حركة الاقتصاد الوطني في المستقبل.

وقد لوحظ في الآونة الاخيرة ان عدد القروض الشخصية وخصوصاً القروض الاستهلاكية التي تمولها المصارف، قد اخلف اصحابها بالدفع، مما اضطر «البنك المركزي» في السنة الماضية، الى وضع سقف يحد من قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض الاستهلاكية بما نسبته ٢٥٪ فقط من تسليفات القطاع الخاص. وامهل المصارف التجارية ثلاث سنوات لتخفيض محافظ قروضها الاستهلاكية، وقد بدأت هذه القروض تخف بشكل ملحوظ.

ففي السنة الماضية كانت نسبة القروض المصرفية الى موجودات المصارف التجارية العمانية ٦٥٪ ويتوقع «البنك المركزي» أن تهبط في السنة الجارية الى ٥٠٪.

#### أفاق الاستثمار

غير أن تحديد الاقراض الاستهلاكي على هذا النحو من شأنه أن يحد من حركة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في البلاد، وخصوصاً أن موارد الدولة من النفط قليلة نسبياً أي بالمقارنة مع الدول الخليجية الأخرى.

لكن في الوقت ذاته فان الهدر الاستهلاكي في سلطنة عمان هو على العموم أقل منه في الدول المجاورة، وبالتالي فان الحكومة العمانية أقدر على الحد من الانفاق وخفض العجز في ميزانية الدولة أو ضبطه.

ومع ذلك فإن التحوّل الكبير في البنى التحتية، والمرافق العامة والخدمات، وهو تحول ترافق مع حكم السلطان قابوس طوال ٢٥ سنة، من غير المتوقع أن يستمر على الوتيرة ذاتها مما يلقي مسؤولية خاصة على القطاع المصرفي من حيث تمويل نشاط القطاع الخاص وتوسيعه. ولهذا تعكف الحكومة العمانية على تهجين متوازيين أولهما تشجيع القطاع الخاص وتوسيع الخصخصة، وثانيهما رفع القيود عن الاستثمارات الاجنبية في البلاد. لكن هذين التهجين يصطدمان بعوائق أساسية أهمها ضيق مجالات الاستثمار. فالقطاع الخاص العماني لا يتوسع بالسرعة الكافية وعمليات الخصخصة مازالت محدودة والمصارف الاجنبية لا تجد مجالاً للعمل المصرفي يبرر فتح فروع جديدة لها.

وإن كانت حكومة السلطان قابوس ترغب في دخول المصارف الاجنبية في الاستثمار في عمان بصورة مباشرة في بعض المشاريع الحكومية او بالشراكة مع المصارف المحلية. وليست هنالك حتى الآن بوادر تشير الى أن هذا الاتجاه آخذ في الظهور.

ويستدل على ذلك من بطء اتساع عائدات القطاعات غير النفطية التي مازالت تحبو بنسبة لا تتعدى العشرين في المائة من الناتج الوطني الاجمالي. وفوق ذلك فإن القطاع غير النفطي لم يصل الى هذه النسبة إلا بتقدم سلحفاتي إذ انه لم يزد إلا بنسبة ٤٪ في اربع سنوات. وهكذا يبقى اعتماد السلطنة الاساسي على صادرات النفط التي تولد حوالي ٨٠٪ من الناتج الوطني.

وعلى الرغم من ذلك مازالت الحكومة العمانية تمول نفقاتها بعجز يقدر له في السنة الجارية أن يصل الى ٦٥٠ مليون دولار على الاقل تغطيها بسندات انمائية . وعلى هذا المنوال، فإنه من غير المتوقع ان تستطيع الحكومة ، كما حددت في سياستها المعلنة، إلغاء العجز تماماً بحلول السنة ٢٠٠٠ وان كانت الحكومة العمانية قد افادت اكثر من الدول الخليجية الباقية من الارتفاع الاخير الطارىء في العائدات النفطية لسداد سندات قبل استحقاقها تخفيفاً للعجز.

#### الاستثمار الاجنبي

والواقع أن ترسملية المصارف العمانية المحلية ضعيفة جداً بالمقارنة مع مصارف المنطقة. فهي من حيث الترسمل الاولي تبدو أقرب الى المصارف اللبنانية في حالتها الحاضرة.

ذلك أن المصارف الاربعة الاولى في عمان وهي:

«بنك عمان الوطني» و«بنك عمان العالمي» و«بنك مسقط الاهلي العماني» و«بنك عمان والبحرين والكويت»، يتراوح رأس مالها الاولي بين ٥٠ مليون دولار و٨٠ مليون دولار. وهي مجتمعة لا تصل الى ١٥٪ من رأس مال «البنك الاهلي التجاري» السعودي وحده. وبالتالي فإن هذا النوع من الترسملية المصرفية لا يفي بتمويل الاستثمارات اللازمة او المتصورة لدى الحكومة في السنوات الخمس المقبلة بغية تطوير القابليات الصناعية وخصوصاً تطوير حقول مصانع تسييل الغاز ونقله. فالمبالغ المطلوبة لخطة التنمية الخمسية هذه تفوق كثيراً الناتج المحلي الاجمالي للبلاد لانه يقدر لها أن تصل الى ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار. ولهذا تضع حكومة السلطان قابوس في طليعة اولوياتها اجتذاب الرساميل الاجنبية، وهو أمر يفسر الى حد ما العلاقات المبكرة التي اقامتها حكومة السلطان قابوس مع اسرائيل ومع مصادر التمويل التابعة لها، وخصوصاً في الولايات المتحدة واوروبا.

وهذا التركيز على استدراج الاستثمار الاجنبي يخفي في الحقيقة قلقاً داخلياً من إمكانية الفشل في ضبط عجز الميزانية ومن تفاقم الدين الخارجي ومن التذمر الشعبي العام بسبب خفض الانفاق الحكومي مما يفسر ظهور بوادر نشوء حركات اسلامية متطرفة اعترفت بها الحكومة بعد نكران طويل ولا سيما بعد الحادث الغامض الذي أودى بحياة قيس الزواوي الرجل القوي في عمان، آنذاك، ونجا منه السلطان نفسه بأعجوبة.

ولهذا راحت الحكومة العمانية تعيد النظر في القوانين التي تحد من الملكية الاجنبية للمرافق والمشاريع الاقتصادية في البلاد التي كان سقفها ٤٩٪ أي حصة الاقلية. وكانت عمان في ذلك مثل بقية الدول الخليجية التي تمنع الملكية الاجنبية المطلقة. أما الآن فان سلطنة عمان هي الدولة الخليجية الاولى التي بدأت تفتح اسواقها للملكية الاجنبية المطلقة، أي بنسبة ١٠٠٪ ومع ذلك فقد حددت الحكومة شروطاً لهذه الملكية المطلقة بتحديد المشاريع المسموح بتملكها على هذا النحو من الاجانب وبضرورة الاستحصال على ترخيص خاص بذلك. ومن العوائق الاخرى التمييز الضريبي بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي. فالضريبة التي تدفعها الشركات العمانية المملوكة من العمانيين بكاملها تتراوح بين ٥ و١٠٪ لكن أي شركة فيها أدنى ملكية اجنبية، ولو بنسبة واحد في الألف تجعل تلك الشركة خاضعة لضريبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠٪ وتعكف الحكومة العمانية على تغيير هذه الانظمة والقوانين المانعة للاستثمار الاجنبي.

#### بورصة مسقط

ومع أن بورصة مسقط لم تشهد حتى الآن أي حركة اجنبية كبرى فاقتصرت مداولاتها على العمانيين انفسهم، فإن السنة الجارية قد شهدت حركة بسيطة في الاتجاهين أي في استقبال اسهم لشركات عالمية اقبل عليها العمانيون ومساهمات اجنبية في الاسهم العُمانية، لكن هذه الحركة لم تتجاوز حتى الآن نسبة ١٠٪.

والملفت للنظر أن من الفرص القليلة والنادرة التي أطل منها الاجانب على عمان للاستثمار فيها هي تلك التي اتاحها «صندوق اوريكس للاستثمار»، وهو صندوق أطلقه في لندن، قبل سنتين تقريباً، البنك البريطاني الذي انهار انهياراً مدوياً بسبب خسائره في مضاربات سوق طوكيو، أي بنك «بارينغز». لكن هذا البنك اطلق صندوقه العماني بعد استيلاء البنك اليهودي الهولندي ب. ذ بيد عليه وهو برئاسة عاد جاكوبسون

وقد بقي الاستثمار الاجنبي محدوداً كما سلف القول بسبب ضيق السوق المحلي، وبسبب صغر حجم الاسهم المتداولة في سوق مسقط للاوراق المالية، بحيث أن «صندوق أوريكس» لبنك ضظضرشا بثبير ظل ستة اشهر لكي يستثمر في هذه السوق بحيث لا يشكل ضغطاً على الاسعار نظراً الى أن هذه السوق قليلة التقلب ومتدنية التداول بحيث يمكن لأي نزول كبير ومفاجىء فيها ان يقلب موازينها ويعرضها للاختلال.

ومن المنتظر أن تتوسع سوق مسقط المالية مع توسع عمليات الخصخصة، عندما تقوم الحكومة العمانية بتسريع بيع مؤسساتها ومرافقها الاقتصادية، ومع المشاريع الجديدة المنتظرة، ولا سيما في مشاريع تطوير الغاز الطبيعي وهي مشاريع من المنتظر أن يصل تمويلها الى ٢.٥ مليار دولار.

كذلك تعول الحكومة العمانية على تطوير القطاع السياحي، وخصوصاً مجالات السياحة الثقافية لوجود مراكز أثرية عديدة في البلاد. والسياحة البيئية لكون الشواطىء العمانية نظيفة والحياة البحرية فيها وفيرة، بالاضافة الى المناطق الصحراوية الواسعة والمناخات المتنوعة بوجود مناطق جبلية عديدة.

كما إن مركز عمان الجغرافي والتساهل الداخلي بالنسبة الى العادات الاجنبية المقبولة في عمان اكثر مما في غيرها من دول الخليج، يجعلها مرغوبة من السائحين الغربيين الذين يودون الجمع بين السياحة الافريقية والسياحة في المحيط الهندي، حيث تشكل عمان نقطة وسط مؤاتية بين هذين الاقليمين.

### فضل المسؤولية الإجتماعية على الربحية التجارية

# مردود خفيف «لبنك الإعتماد الشعبي المغربي»!

● يعتبر «بنك الاعتماد الشعبي»، الذي تسيطر عليه الحكومة أكبر مصرف في المملكة المغربية، إذ بلغت موجوداته في سنة ١٩٩٥ ما يعادل ٦.٥ مليار دولار. وهو يتمتع بتركيبة فريدة، إذ انه عبارة عن مؤسسة تعاونية تضم في عضويتها ٢١ مصرفاً إقليمياً.

وقد اتخذ «بنك الإعتماد الشعبي» المغربي لنفسه هدفاً إجتماعياً ساعد الحكومة على التخفيف من حدة النقمة الناشئة عن تردي الاحوال المعيشية للطبقات الدنيا من المجتمع المغربي، ولا سيما الطبقة العمالية، إذ إن «بنك الاعتماد الشعبي»، أخذ على عاتقه مهمة تمويل الاحتياجات المالية للعمال المغاربة العاديين. والاهم من ذلك انه لعب دور صلة الوصل المالية الرئيسية بين المغاربة المقيمين والعاملين في الخارج وخصوصاً في اوروبا الغربية، وبين بلدهم الأم وأهلهم وذويهم، مما أتاح لهذا المصرف ان تتجمع لديه ودائع كبيرة بالعملات الاجنبية من تحويلات هذا القطاع. ولهذه الغاية اقام فرعاً أوروبياً في فرنسا وبلجيكا ، باسم «البنك الشعبي المغربي».

وبما أن الحكومة المغربية قد قررت خصخصة هذا المصرف في هذه السنة، فإنه من المتوقع أن يلقى بيع أسهمه إقبالاً كبيراً واهتماماً بالغاً.

لكن المصرف بصورته الحاضرة، يشكل عبئاً إدارياً على مالكيه الخصوصيين الجدد بسبب طبيعة ادارته الحكومية الفضفاضة ذات الطابع البيروقراطي، مما يعني أن الادارة الجديدة سوف تعمد الى صرف الموظفين وإعادة هيكلة العمليات المصرفية للمصرف لجعله مربحاً.

وعلى الرغم من أن «الاعتماد الشعبي المغربي» قد حقق في السنة الماضية ربحاً بلغ ٥٠ مليون دولار، فإن هذا المردود كنسبة من متوسط موجوداته واوراقه المالية، يعتبر متدنياً جداً بالنظر الى تركيزه التاريخي على المسؤولية الاجتماعية اكثر من الربحية التجارية.

فهو من الناحية المالية في وضع سليم حسب تقرير «وكالة كابيتال انتلجنس» للتصنيف المصرفي التي تتخذ من قبرص مقراً لها.

وتقول وكالة التصنيف في وضعه هذا، أن ترسلميته أكثر من كافية، وأن النسبة العامة من المخاطر في موجوداته متدنية، وتمويله قوي والإحتياطي المخصص للخسائر القروض والديون الهالكة مقبول. ولهذا حددت له «وكالة كابيتال انتلجنس» التصنيف بدرجة A-2 للمدى القصير ، ودرجة BBB للمدى الطويل.

والمعروف أن «وكالة كابيتال انتلجنس» قد دخلت الى السوق المغربي هذه السنة فقط،بإضافة شمال أفريقيا الى شبكة عملياتها في الشرق الاوسط وآسيا . و«بنك الاعتماد الشعبي» هو ثالث بنك مغربي تقديم الوكالة تصنيفاً عنه.

### سداد المديونيات ومساعي الدمج تضع المصارف الكويتية على المحك

# «بنك الكويت الوطني» في كفة والبنوك الاخرى مجتمعة في كفة

● مازال الوضع السياسي والإقليمي مثار تحفظ على الوضع الإقتصادي والمصرفي في الكويت، على الرغم من بوادر ايجابية مشجعة وغير متوقعة مثل استيفاء غالبية الدفعة الاولى من المديونية الصعبة الناشئة من انهيار «سوق المناخ» في الثمانينات.

فقد ردّ الدائنون مبلغ ٣٦٠ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ١,٢ مليار دولار. ذلك أن انهيار «سوق المناخ» في حينه أحدث زلزالاً في الكويت مثل الزلزال الذي احدثه الاجتياح العراقي في صيف ١٩٩٠.

و«التحرر» من المديونية الصعبة بالتالي لا يقل أهمية بالنسبة الى الوضع الكويتي عن «التحرر» من الاحتلال العراقي. وخصوصاً أن الوضع الاقتصادي العام في الكويت عاد تقريباً الى المستويات السائدة قبل الحرب. باستثناء الاستثمارات الخارجية التي أنفق أكثر من نصفها لدفع نفقات الحرب ونفقات الكويتيين الذين فروا من البلاد أثناء الاجتياح.

ومع ذلك زاد العجز في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ بما لا يقل عن ١,١٥ مليار دينار كويتي، أي ما يعادل ٣,٥ مليار دولار أميركي، مما يعني أن الحكومة الكويتية قد لا تستطيع إزالة العجز في ميزانيتها في سنة ٢٠٠٠ كما تتوقع.

ومع ذلك اعطت «مؤسسة مودي» *العالمية للتصنيف*، الكويت درجة أعلى من المملكة العربية السعودية (Baa1 ) للكويت مقابل (Baa3) للمملكة السعودية. وفي تعليل ذلك قالت «مؤسسة مودي»:

«ان تصنيف الكويت يقوم على الوضعية القوية لحسابها الجاري ، الذي يحسن كثيراً من تأثير العجز المالي المستمر، فعجز الميزانية اقل في الواقع من الرقم المعلن رسمياً (ما يقرب من ٢٠٪ من الناتج الاجمالي). وهو يستثني مداخيل الاستثمارات الخارجية للقطاع العام، ويصنف الملحوظات الاحتياطية كبند في الانفاق، وحتى بعد تصحيح ذلك يظل النقص بحدود ١٠٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي».

وتضيف «مؤسسة مودي» قائلة:

«فالقطاع العام يوجد في متناوله احتياطي بالعملات الأجنبية، وهي احتياطيات وإن كانت الحرب قد انتقصت منها كثيراً، تبقى كافية لتلبية الاحتياجات التمويلية العادية للحكومة في المدى المتوسط، حتى في غياب التدابير اللازمة لخفض العجز في الميزانية».

لقد اثبت القطاع المصرفي الكويتي جدارة ملفتة في الآونة الاخيرة، عندما نجح «بنك الكويت الوطني» في ايجاد التمويل اللازم لمجمع البتروكيماويات في «الشعيبة » بقيمة ١,٢ مليار دولار جمعت من مؤسسات كويتية وخليجية.

ومازال «بنك الكويت الوطني» مهيمناً على السوق المصرفي في الكويت اذ بلغ دخله الصافي في السنة الماضية مبلغاً قياسياً قدره ٢٢٠ مليون دولار، أي بزيادة صافية نسبتها ١٩٪ مما جعل ارباح هذا البنك أكبر بكثير من ارباح البنوك الكويتية التجارية الخمسة الاخرى مجتمعة، فكان العائد الذي حققه على رأس المال أعلى نسبة من أي بنك خليجي آخر، مسجلاً ١٨,٩٧٪، بينما سجل أقرب بنك إليه وهو «بنك الخليج العالمي» في البحرين نسبة ١٤,٨٩٪.

ومع أن هناك حاجة الى الإندماج بين بعض المصارف الكويتية ،إلا انه لم يحدث شيء من هذا. ففي الكويت كما في لبنان تعتبر ملكية المصارف بمثابة منزلة ونفوذ يصعب التنازل عنهما او تخفيفهما على اصحاب المصارف.

والمعروف أن «مؤسسة مورغان» الاميركية كانت قد كلفت باعداد دراسة عن جدوى الاندماج بين «البنك التجاري الكويتي» و«بنك الكويت والشرق الاوسط»فأوصت المؤسسة الاميركية في أواخر السنة الماضية بعملية الدمج، لكن المعنيين تراجعوا. فبقي «بنك الكويت الوطني»، هو المهيمن على الساحة المصرفية.

لكن تغييراً بطيئاً اخذ يظهر في الآونة الاخيرة من خلال السوق لا من خلال التفاوض الثنائي كما حدث بالنسبة الى «البنك التجاري» و«بنك الكويت والشرق الاوسط». ذلك أن «شركة مشاريع الاستثمار الكويتية»، وهي مؤسسة تملك الحكومة ١٥٪ منها قامت في مطلع هذه السنة بشراء حصص في أسهم بنوك معينة، بهدف توحيدها ودمجها في مؤسسة واحدة توازن «بنك الكويت الوطني».

فقد اشترت المؤسسة المذكورة عن طريق بورصة الكويت، ما نسبته ١٨٪ من اسهم «البنك الاهلي» و١٣٪ من أسهم «بنك برقان». كما تملك المؤسسة ٩٥٪ من «بنك الخليج المتحد» في البحرين، ويقال أنها تطمح أيضاً الى دمج البنوك المذكورة مع «بنك الكويت والشرق الاوسط» لخلق بنك عملاق يكون له اثر محلي واقليمي وعالمي.

لكن المشكلة في مخطط من هذا النوع كما نقل عن المصرفيين الكويتيين، هو أن متابع «البنك الاهلي» و«بنك برقان» من شأنها أن تعيق أتجاهاً من هذا النوع. وقد قال أحد هؤلاء المصرفيين: «أن ضم رجل أعرج الى رجل أعرج آخر ينتج رجل ينتج رجلاً كسيحاً»، فالامر يتطلب معالجة العرج أولاً...

ويبين الجدول الذي وضعته «وكالة كابيتال انتلجنس» في قبرص مدى مشكلة الديون من نسبة سندات الدين الى الموجودات الاجمالية. على مدى السنوات الثلاث ١٩٩٢-١٩٩٤:

ومن البوادر المشجعة أن سداد الديون المستحقة في مطلع نيسان/أبريل الماضي كان أفضل من المتوقع وأعطى إنطباعاً بجدية الحكومة في استيفاء الديون.

ذلك أن سداد الديون سوف يأتي في إطاره الصحيح في الموعد النهائي لسداد الدفعة الثانية في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وفي أية حال فإن العملية سوف تمكن الحكومة من خفض موجودات البنوك من سندات الدين بحيث تتيح أموالاً إضافية للجهاز المصرفي يتصرف فيها كما يشاء.

وهذه الاموال الاضافية بدورها تتيح للمصارف هامشاً أوسع من المناورة، بايجاد منافذة بديلة لاستثمار اموالها الطليقة هذه بدل الركون الى الحصول على فوائد ثابتة عن طريق السندات الحكومية كما هو الحال في لبنان حالياً.

## النسبة المئوية لسندات الدين الى الموجودات الاجمالية

| البنوك | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ |
|---|---|---|---|
| بنك الاهلي الكويتي | ٧٨,٠١ | ٦٨,١٣ | ٦٠,٢٣ |
| بنك الكويت التجاري | ٦٨,٦٠ | ٥١,٢٦ | ٥٨,٦٢ |
| بنك الكويت والشرق الاوسط | ٦١,٢٣ | ٥٥,٢٠ | ٤٧,٤٣ |
| بنك برقان | ٥٨,٥٨ | ٤٥,٢٢ | ٣٨,١٧ |
| بنك الخليج | ٥٠,١٧ | ٤٢,٤٣ | ٣٥,٤٢ |
| بنك الكويت الوطني | ٢١,٨١ | ٢٠,٠٧ | ١٥,٤٠ |
| بيت التمويل الكويتي | ٤٨,٤٧ | ٤١,٥٩ | ٣٤,٢٨ |

### بسبب ضعف الترسملية المصرفية وضخامة الاحتياجات المالية

# المصارف اللبنانية تدخل سوق السندات الدولي نيابة عن الحكومة

● بدأت المصارف اللبنانية خلال السنتين الماضيتين تشهد تحولات ملفتة بعد القيود التي شهدتها خلال الاحتراب الداخلي (١٩٧٥-١٩٩٠) ، ومن أبرزها حماية القطاع المصرفي من تسلط قادة الميليشيات عليه، ودخول مساهمين مشبوهين في عداده، ولا سيما أصحاب أموال تجارة المخدرات.

فقد فرض «البنك المركزي» أثناء الحرب شرطاً يقضي بموافقته على أي مساهم في أي بنك فرداً فرداً.

لكن بعد أنتهاء الاحتراب الداخلي وما رافقه في مرحلته الاخيرة من تضخم أتى على قيمة الليرة اللبنانية، خرجت البنوك اللبنانية مقيدة بالسلاسل بحيث لم تستطع مواكبة مرحلة السلم الأهلي وعمليات الإعمار، لأن المرحلة التضخمية أكلت الرساميل الأولية للمصارف بالليرة اللبنانية، مما أوجب على «البنك المركزي »، أن يدعو البنوك المسجلة لديه الى زيادة رساميلها.

ولم تكن عملية زيادة رساميل البنوك اللبنانية سهلة او بسيطة نظراً الى عاملين رئيسيين:

■ أولهما، ان غالبية البنوك اللبنانية مملوكة من عائلات معينة، وبالتالي فإن زيادة ترسمليتها كانت تعني في بعض الحالات توسيع قاعدة المساهمين مما يخفف في النهاية من سيطرة تلك العائلات المالية على مصارفها. إلا في الحالات التي كان في مقدور العائلات المصرفية ان تزيد رأس المال من أموالها الخاصة.

وابرز مثالين على هذه الحالة، البنك الذي يملكه رئيس الحكومة رفيق الحريري، «بنك البحر المتوسط» الذي زاد رأس ماله الى ١٠٠ مليون دولار. ومثل «بنك سردار»، الذي دفعت العائلة المالكة له الزيادة المطلوبة. لكن مصارف أخرى لجأت الى طريق مختلفة، وكان من أبرزها لجوء «بنك عودة» الى اصدار ايصالات ايداع عالمية، بقيمة ٣٤ مليون دولار. كذلك يفكر «بنك عودة» حالياً بطرح اسهمه في بورصة بيروت. وبذلك يكون او مصرف لبناني يطرح اسهمه في البورصة، هذا إذا أقدمت بورصة بيروت على وضع الانظمة الرقابية السليمة والمطلوبة. كما أقدم «بنك بيبلوس» أيضاً على توسيع قاعدته الترسملية باصدار أسهم بيعت بشكل داخلي، مما زاد من رأس مال المصرف بما مقدار ٢٢ مليون دولار.

■ ثانيهما، القيود المفروضة من «البنك المركزي» منذ أيام الحرب، كما أسلفنا، لكن «البنك المركزي» في الآونة الاخيرة خفف من قيوده هذه، إذ سمح للمصارف اللبنانية بان تطرح في الأسواق المالية ما نسبته ٣٠٪ من اسهمها من غير موافقة مسبقة منه.

لكنه ليس من الواضح تماماً ما اذا كانت هذه الخطوة الانفراجية التي اتخذها «البنك المركزي» هي لزيادة ترسملية البنوك أم لمساعدة «بورصة بيروت» على الاقلاع بالنظر الى ضعف ادائها حتى الآن.

ومن الاسباب التي تجعل المصارف مترددة في طرح أسهمها في «بورصة بيروت»، أن انظمة البورصة مازالت بحاجة الى توضيح وتنقيح، والى شفافية زائدة ومراقبة صارمة. ذلك أن الحكومة اللبنانية لم تنشىء حتى الآن هيئة للرقابة على البورصة وتجارة الاوراق المالية.

والسبب الأهم ربما ، هو ضعف السيولة في بورصة بيروت حالياً لأن التداول اليومي فيها لا يتعدى بضعة آلاف من الدولارات. ولهذا استصدرت الحكومة من المجلس النيابي أخيراً، قانوناً يسمح للمصارف اللبنانية بادارة حسابات ائتمانية او بالوكالة، أو غير ذلك من العمليات خارج بيانات ميزانيتها مما يسمح لها بايداع اموال مودعيها لدى مؤسسات اخرى خارج البلاد، وادارتها لحسابهم لقاء رسوم معينة.

وقد اعتبر المصرفيون اللبنانيون أن هذا القانون هو اهم تطور حدث للجهاز المصرفي منذ اصدار «قانون السرية المصرفية » ، الذي اقترحه النائب وقتها، عميد «حزب الكتلة الوطنية اللبنانية» ريمون أده. وأهمية هذا القانون الذي يجمع بين السرية المصرفية والحسابات المدارة بالأمانة انه يغطي الجهاز المصرفي اللبناني هامشاً تنافسياً. افتقده ازاء المصارف الاجنبية بحيث بات أسهل عليه اجتذاب اموال اللبنانيين المودعة خارج البلاد. لان هذه الاموال المدارة لحساب المودعين لن تظهر حسب القانون على بيانات الميزانيات المحلية للمصارف ولا تكون عاملاً في زيادة نسبة تعرضها للمخاطر.

لكن مجالات الاستثمار امام المصارف اللبنانية محدودة جداً واستثمارها الاكبر والأهم حتى الآن، هو في إقراض الحكومة المتزايدة النهم للاقتراض نظراً الى الفائدة المرتفعة التي تعطيها الحكومة اللبنانية على سنداتها بالليرة اللبنانية. فهي فائدة تصل أحياناً الى اكثر من ثلاثة اضعاف معدلات الفائدة العالمية.

فالحكومة اللبنانية بحاجة الى ابقاء الفائدة مرتفعة من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة. وبالتالي فان سياستها هذه لا تترك مجالاً للجهاز المصرفي اللبناني سوى تمويل سنداتها لأنه من غير المربح للمصارف إقراض القطاع الخاص بهذا القدر من الفائدة المرتفعة.

وهكذا أصبح الجهاز المصرفي اللبناني وسيلة أساسية في تمويل عجز واحتياجات ميزانية الحكومة، او بكلام آخر أصبحت المصارف اللبنانية بطرق مختلفة في إطار النظام الحر مصارف حكومية من غير «تأميم»! لأنها تقيم عملياتها على تمويل خطة الحكومة.

حتى أن أحد البنوك المعروفة وهو «بنك الاعتماد اللبناني» Credit Libanais الذي يملك «البنك المركزي» اللبناني ٩٧٪ من اسهمه والذي يترأس مجلس ادارته المصرفي المعروف الدكتور جوزف طربيه، قام أخيراً بإصدار سندات دولية مدتها ثلاث سنوات قيمة ٦٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن يجري اصدار آخر لبنك ذاته بقيمة ٤٠ مليون دولار. فتكون قيمة الاصدار ١٠٠ مليون دولار هي القيمة الاساسية المقررة. وتتولى هذا الاصدار لحساب «بنك الاعتماد اللبناني» مؤسسة «ميريل لينش» العالمية التي تولت أول أصدار عالمي للحكومة اللبنانية قبل أكثر من سنتين.

ويمكن القول بأن «بنك الاعتماد اللبناني»، قام بهذا الاصدار نيابة عن الحكومة اللبنانية وبنكها المركزي الذي يملك «بنك الاعتماد اللبناني». وهذه طريقة جانبية جديدة تضاف الى الطرق الاخرى من طرق تمويل احتياجات الحكومة.

وهذه الطريقة مجدية للمصرف القائم بها في حال أستمرار سعر صرف الليرة ثابتاً، وإقدام «ميريل لينش» على اصدار السندات الدولية في سوق السندات الاوروبي لحساب «بنك الاعتماد اللبناني» هو بمثابة تمديد للاصدار الاولي الذي اصدرته لحساب الحكومة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، بحيث يمكن القول ان «ميريل لينش» بالنسبة الى لبنان في حالة من الاصدارات المتلاحقة لحساب الحكومة اللبنانية بطرق مختلفة فيغطي الاصدار اللاحق الجزء المستحق من الاصدار السابق، وهكذا دواليك.

فالفائدة التي سيدفعها «بنك الاعتماد اللبناني» على سندات «ميريل لينش» هي فائدة اقل نسبياً من الفائدة اللبنانية. ولو أنها أعلى قليلاً من الفوائد بين المصارف في سوق لندن بهامشضئة وهي ربما قاربت الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الاميركي... مما يعني أن «بنك الاعتماد اللبناني» إذا أعاد اقراض هذه الاموال بالليرة اللبنانية الى الحكومة او حتى الى بعض المشاريع الاقتصادية بالدولار، فإنه يحصل على فارق كبير يشكل ربحاً صافياً. لكنه في الواقع ربح دفتري لانه مملوك من البنك المركزي، وبالتالي فإنه لا يشكل عبئاً اضافياً على الحكومة. فالفارق بين الفائدة المحلية وبين الفائدة الدولية سوف يعود في النهاية الى خزائن «البنك المركزي»!

### «توتال» تفاوض عليه منذ سنوات خمس

# عقد تطوير حقل «نهر عمر» ينتظر البت بمحادثات «مجنون»!

● يبدو أن «توتال» الفرنسية اصبحت قاب قوسين أو أدنى لانتزاع توقيع السلطات المختصة في العراق على عقد تطوير حقل «نهر عمر».

فقد ذكرت مصادر «توتال» انه تم الاتفاق على النقاط الاساسية لشروط العقد وانه من الممكن توقيعه في فترة جد قريبة بمجرد اتخاذ السلطات العراقية قراراً بذلك.

وأضافت المصادر ذاتها، ان «توتال» ستتقدم الى العراق كمشتر لبعض الكميات التي ستصدر الى الأسواق العالمية. فعلاقات الشركة متينة وجيدة مع بغداد، لذلك يكبر الاحتمال بأن تشتري الشركة الفرنسية نفطاً عراقياً بشروط عادية، وليس بشروط مسهلة. اذا اتفق الجانبان على السعر والكمية فان «توتال» مستعدة للقيام بدورها كتاجر نفط تقليدي.

وأضافت مصادر اخرى على رفعة في المستوى وقريبة من كريستوف دومارجوري، مدير قسم الشرق الاوسط في «توتال»، أن الشركة ستشتري النفط العراقي وتضع الاموال في الحساب المطلوب ان يكون فيه، على ان يكون العقد الشرائي عقداً قصير المدى لأن القرار ٩٨٦ ينص على تصدير النفط العراقي لمدة أشهر ستة فاذا جددت الامم المتحدة القرار ٩٨٦ فباستطاعة «توتال» ان تجدد عقد الشراء. لهذا النفط. ومن المتوقع ان يأتي الانتاج العراقي الذي سمح به القرار ٩٨٦ من منطقة «كركوك» في الشمال ومنطقة «البصرة» في الجنوب من «حقل الرميل». وتعد حقول منطقة «كركوك» الآن مصدر انتاج كميات النفط المستهلكة محلياً في العراق المحظور من تصدير النفط دولياً، وتنتج هذه المنطقة نحو ٥٥٠ الف برميل في اليوم حسب تقديرات الشركات النفطة.

ويجيز القرار ٩٨٦ تصدير ٧٠٠ الف برميل في اليوم من انتاج العراق البالغ ١,٢٥ مليون برميل.

وتقدر طاقة «كركوك» الانتاجية بنحو ١,٢٥٠ مليون برميل في اليوم، إلا ان الشركات النفطية الفرنسية التي تعرف العراق تعتقد ان بغداد ستستفيد من هذه الفرصة لإعادة تنشيط انتاج حقل منطقة «البصرة» في الجنوب خصوصاً ان احتياط هذه المنطقة كبير جداً. ويقول خبراء نفطيون غربيون انه باستطاعة العراق ان ينتج هذه الكميات حالياً ان كان في الجنوب أوفي الشمال. واعربوا عن اعتقادهم ان بوسع العراق تصدير مليون برميل في اليوم حالياً. وبموجب القرار ٩٨٦ فان اكبر الكميات المصدرة سيرسل عبر الشمال من تركيا والباقي من «ميناء البكر» في الجنوب.

وبالنسبة الى وضع «توتال» في السوق العراقية فان القرار ٩٨٦ لا يأتي بأي شيء للشركة فهو يتيح للعراق التصدير مجدداً لشراء مواد غذائية وادوية الا ان القرار لا يعطي الشركات النفطية حق استئناف نشاطها الفعلي في العراق، اي ان الفرصة الوحيدة امامها هي إمكان لعب دور «تاجر» نفط للاستفادة من المتاجرة بكميات يصل اجماليها الى كميات ٧٠٠ الف برميل في اليوم.

ويبرز السؤال:

ما الذي يحول حتى الآن دون توقيع العقد بين «توتال» وبغداد؟

يجيب الخبراء، أن الامر كله ينحصر في عدم نية السلطات العراقية انهاء المحادثات حول «حقل مجنون».

ولم يستبعد الخبراء ذاتهم ان تكون السلطات العراقية تتباطأ في توقيع عقد «توتال» بغية الضغط على الحكومات الغربية المعنية لكي تعمل للاسراع في اقناع الجهات الدولة الكبرى في رفع الحظر النفطي.

«توتال» تفاوض العراق منذ خمس سنوات بخصوص تطوير «حقل نهر عمر» الذي يصل انتاجه الى ٤٤٠ الف برميل في اليوم. ولدى الشركة الآن ممثل دائم هو جان بورداس، ومركز معتمد في بغداد.

وفي حال وقّع العقد فهو لن ينفذ طالما الحظر الدولي قائم إلا انه سيكون بوسع الشركة والعراق مباشرة العمل في الحقل ليصل مستوى انتاج «نهر عمر» الى ٨٠ الف برميل في اليوم في غضون سنتين من رفع الحظر.

### شركتان اميركيتان تنقبان عن النفط والغاز في الأردن

# «أناداركو» ستحفر بقيمة ٢٠ مليون دولار و«أمكو» ستطور آبار غاز «الريشة»

● وقعت الحكومة الاردنية وشركتان اميركيتان اتفاقيتين للتنقيب عن البترول والغاز في أراضي المملكة.

وتغطي الاتفاقية الاولى الموقعة مع الشركة «اناداركو» منطقة الهضبة البازلتية في شمال شرقي المملكة والبالغة مساحتها ١٧ الف كيلومتر مربع، حيث ستجري الشركة الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية المختلفة والمسح الزلزالي وما يتبعها من معالجة وتنفيذ برامج حفر لا تقل عن ست آبار خلال فترة ٨ سنوات. وستنفق هذه الشركة خلال هذه الفترة ما لا يقل عن عشرين مليون دولار لتغطية تكاليف الحفر المشار اليها.

ونص الاتفاق على أن تكون حصة الحكومة ٦٢,٥ في المائة والشركة الاميركية ٣٧,٥ في المائة فيما يتعلق بمادة النفط المكتشفة في حين تكون النسبة ٦٠ في المائة للحكومة و٤٠ في المائة للشركة بالنسبة الى مادة الغاز.

ستتولى سلطة المصادر الطبيعية الاردنية الاشراف على تنفيذ الاتفاقية من الناحية الفنية والمالية والقانونية، وكانت تلك السلطة قامت بحملة تسويقية لاجتذاب شركات البترول العالمية من أجل الاستثمار في مجالات التنقيب عن البترول في المملكة بهدف التخفيف عن كاهل الحكومة والمساهمة في عمليات نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر الاردنية العاملة في هذا المجال.

من ناحية اخرى اكد رجب السعد، رئيس مجلس ادارة شركة البترول الوطنية، ان شركة البترول الاميركية «امكو» ستنفق مبلغ ١٥ مليون دولار خلال سنتين لزيادة انتاج كميات الغاز المستخرج من «حقل الريشة» على الحدود الشرقية للاردن والبالغ الآن حوالي ٣٠ مليون قدم مكعب يومياً ليصل الى مائة مليون قدم مكعب يومياً، وبذلك ترتفع نسبة الاعتماد في توليد الطاقة الكهربائية على الغاز من ١٢ في المائة حالياً الى ٤٠ في المائة.

وقال السعد ان شركة «امكو» قامت بدراسة المنطقة خمس مرات على نفقتها الخاصة، حيث توصلت الى نتيجة تؤكد فرص وجود الغاز والبترول بكميات تجارية كبيرة. وستقوم الشركة الاميركية بزيادة كميات الغاز المنتجة في منطقة امتياز شركة البترول الوطنية البالغة مساحتها ٨٠٠٠ كيلومتر مربع في «منطقة الريش» عن طريق التكسير الهيدروكيكي للآبار القديمة غير المنتجة، ومن ثم وصل هذه الآبار بمحطة الغاز الحالية لاستعمالها في توليد الطاقة الكهربائية. كما ستقوم الشركة باجراء دراسة وافية حول امكانية توفر النفط في منطقة الامتياز.

ومن المتوقع ان تبلغ كلفة هذه المرحلة ثمانية ملايين دولار تدفعها شركة امكو على نفقتها.

وعلى ضوء الاكتشافات التي يتم التوصل اليها في «منطقة الريشة» سيجري الاتفاق بين شركة البترول الوطنية والشركة الاميركية لانشاء شركة لتمديد انابيب الغاز الى مناطق الاستهلاك في الأردن أو ان تقوم «شركة البترول الوطنية» بالتعاون مع شركة «امكو» بتمديد هذه الانابيب الى مناطق الاستهلاك الكثيفة في كل من مدينة الزرقاء (٢٧ كيلومتراً شمال عمان) و«مدينة الفحيص» حيث مصانع الاسمنت (١٥ كيلومتراً غرب العاصمة)، ومصانع «البوتاس» في «منطقة البحر الميت».

أما المرحلة الثانية من التعاون بين الشركتين الاردنية والاميركية فتتضمن اقامة محطات توليد كهربائية في «منطقة الريشة» او خلافها لاستغلال الغاز المستخرج بحيث يصبح الاردن مركزاً اقليمياً لتوليد الطاقة. وتشير الدراسات الى هذه المرحلة تكلف حوالي ٦ ملايين دولار تدفعها الشركة من حسابها الخاص.

كما ان الشركة الاميركية قد التزمت كذلك بتوفير فرص التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا للمهندسين والفنيين والاداريين الاردنيين على ان تنفق على هذا المشروع ١٥٠ الف دولار سنوياً.

### دراستان نفطيتان أميركية وبريطانية تتوقعان

# الطلب العالمي على النفط الى ارتفاع حتى سنة ٢٠١٥ والشرق الاوسط سيتكل على الآبار البحرية!

● توقعت دراسة صدرت في واشنطن عن وزارة النفط الاميركية ان ينمو استهلاك النفط عالمياً بمعدل ٤٤٪ لغاية سنة ٢٠١٥، ورات ان منطقة الخليج ستبقى المصدر الرئيسي لهذه الزيادة.

والدراسة التي تحمل عنوان «مستقبل الطاقة العالمية ١٩٩٦»، اعتبرت ان العرض العالمي من النفط سيلبي الطلب، لكنها حذرت من الزيادات المتوقعة في التكلفة، وفي مستوى التلوث من الغازات المنبعثة من الاحتراق عندما يرتفع استهلاك الطاقة من مستواه الحالي البالغ ٦٩ مليون برميل الى ٩٩ مليون برميل يومياً.

وتوقعت الدراسة التي اعدها خبراء الطاقة ان ترتفع حصة دول الخليجي من سوق الطاقة الى ٥٢ في المائة، وان تصل حصة منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» الى ٥٣,٥ مليون برميل يومياً.

ولفت التقرير الى ان زيادة مصادر الطاقة من خارج دول «أوبيك» ارتفعت بصورة كبيرة تصل الى نسبة الثلثين مقارنة بعقد مضى، مع زيادة في طاقة «أوبيك» الانتاجية. لكن لاتزال دول المنظمة النفطية تحتفظ بمخزون نفطي غير مكتشف حتى الآن يصل الى ٤٥٠ مليار برميل يمكن استخراجها.

وخلصت الدراسة الى ان دور منظمة «أوبيك» سيبقى ضمن حدود تزويد السوق بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة حتى ولو ارتفع الطلب على النفط بصورة كبيرة في الحقبة الاولى من القرن المقبل.

وتوقعت الدراسة الاميركية ان تتبع دول منظمة «أوبيك» سياسات تهدف الى زيادة طاقتها الانتاجية تمشياً مع نمو الطلب في السوق. وبذلك تستمر في الاحتفاظ بنفوذها على الساحة النفطية. وقدرت الدراسة ان يزيد انتاج النفط من «اوبيك» الى أكثر من ٥٥ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠١٥.

وتفترض الدراسة ان العراق سيستانف تدريجياً منذ سنة ١٩٩٧ انتاج كامل حصته النفطية لتصل الى ٣ ملايين برميل يومياً في نهاية القرن.

وفي المقابل توقعت الدراسة ان يتراجع انتاج شمال اميركا من النفط بسبب هبوط المصادر النفطية في الولايات المتحدة بنوع خاص.

اما في روسيا وجمهوريات ما كان يعرف سابقاً بالاتحاد السوفياتي، فتوقع التقرير ان يكون هبوط الانتاج قد بلغ القعر عند سبعة ملايين برميل يومياً، وان الاتجاه المقبل يسير صعوداً. واستبعدت الدراسة ان تستفيد اسواق العالم من زيادة الانتاج النفطي الروسي قبل نهاية القرن.

على صعيد آخر، توقعت دراسة نفطية بريطانية صدرت مؤخراً ان يزداد نشاط انتاج آبار النفط البحرية حول العالم من ٢٠ مليون برميل حالياً الى ٢٣ مليون برميل سنة ٢٠٠٠، ثم يرتفع الانتاج الى ٢٤,٤ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٥. وقدرت الدراسة الصادرة عن شركة «اوشين شيبنغ» الاستشارية ان التوسع في آبار النفط البحرية في الشرق الاوسط سيصل في هذه الفترة الى نسبة ٢٦ في المائة تقريباً، فيما تبلغ الزيادة في آسيا وحوض المحيط الهادي ٢٧,٥ في المائة.

وتوقعت الدراسة ان يطرأ انتعاش في نشاط آبار النفط البحرية في دول ما كان يعرف سابقاً بالاتحاد السوفياتي، وفي المقابل سيهبط نشاط حفر آبار النفط البحرية الاميركية وفي غرب اوروبا في نهاية التسعينات الى ما دون مستوى الذروة الذي عرف تاريخياً.

ومضت الدراسة الى ان عدد الآبار البحرية التي ستحفر سيكون بصورة عامة اكبر من العدد الذي سجل سنة ١٩٩٥، على الرغم من انه، كما كان عليه الامر سابقاً، لا يتسم الاتجاه بالثبات والاستمرارية من سنة الى اخرى.

فبعد ان قفز العدد سنة ١٩٩٤ بنحو ١٨٠ بئراً (٧ في المائة) هبط سنة ١٩٩٥ بواقع ١١٠ آبار (٤ في المائة) ليصل المجموع الى ما يقل عن ٢٦٠٠ بئر.

وتوقعت الشركة ان يتراوح عدد الآبار البحرية العاملة الاجمالي بما بين ٢٦٠٠ الى ٢٧٠٠. وقالت ان عدد الآبار سيصل الى سنة ٢٠٠٠ الى حوالي ٢٦٨٥ ثم يهبط الى اقل من ٢٥٨٥ سنة ٢٠٠٥.

وكان عدد الآبار قد بلغ سنة ١٩٨٣ في وقت الذروة الى ٣٧٠٠ قبل ان يهبط الى ما يقل عن ٢٠٠٠ بئر سنة ١٩٨٧ على أثر التراجع الشديد في أسعار النفط.

وجاء في الدراسة ان معدل التوظيف في الآبار البحرية في الشرق الاوسط، بما في ذلك مصر، يبلغ ٢٥ شخصاً، وهذا العدد ينسجم مع المعدل الذي عرف في اوائل التسعينات.

العدد التاسع - المجلد الثالث - حزيران / يونيو ١٩٩٦
Issue 9 . Vol. 3.June 1996 ١٥

## مؤشر «مؤسسة الشفافية الدولية» لسنة ١٩٩٦

# الأردن أقل الدول العربية المدرجة فساداً ومصر أكثرها

● في العدد الماضي من «الميزان» نشرنا تحليلاً حول الفساد الاقتصادي الجديد في لبنان القادم مع «حكومة إعادة الإعمار»، في مطابقة مع نظرية إقتصادية حول إقتصاديات الفساد ووضعها الباحثان شليفر وفشني. ويبدو أن الإنتباه العالمي الى مسألة الفساد كعنصر إقتصادي، من حيث كونه طريقة للقيام بالاعمال، أخذ يتزايد في السنوات الأخيرة بحيث بدأت مؤسسات معينة وضع مؤشرات لقياس درجة «النظافة» او «الفساد» في جميع بلدان العالم. ومن أبرز تلك المؤسسات التي تقوم بهذا العمل حالياً «مؤسسة الشفافية الدولية»:

The Transparency International التي أصدرت لتوّها تقريرها عن هذه المسألة لسنة ١٩٩٦ معتمدة تصورات رجال الأعمال الذين استفتتهم أو استقصت آراءهم في مسألة الحصول على الاعمال وتنفيذها في بلدان مختلفة، متخذة الحد الأقصى للمؤشر (الرقم ١٠) الذي يدل على النظافة المطلقة الخالية من الفساد، وهي درجة لم تبلغها أي دولة من دول العالم حتى الآن. على أن هذه القياسات والمقاييس لدرجات الفساد الاقتصادي مازالت في بداياتها، لكن نشوءها في الآونة الاخيرة يشير الى أن الفساد قد أصبح ظاهرة عالمية عامة ولو بدرجات متفاوتة. «فمؤسسة الشفافية الدولية» التي تتخذ من برلين مقراً لها، والتي نحن بصدد تقريرها لسنة ١٩٩٦، تنشر نتائج بحوثها للسنة الثانية على التوالي فقط. فهي مستجدة لأن معالجة المشكلة، هي في حد ذاتها أمر جديد. وهناك أيضاً مشكلة في تعريف الفساد وتحديد طبائعه. وفي التحليل الذي نشرته «الميزان» عن لبنان في العدد الماضي، جرى التفريق بين نوع من الفساد قديم اعتبر من النوع البسيط وبين نوع وافد جديد ومن النوع المركب، وقد صنّف النوعان تحت عنوان عام هو: «الفساد البري» والفساد الخبيث». لكن «مؤسسة الشفافية العالمية» وربما تسهيلاً للتصنيف وضعت تعريفاً عاماً للفساد منطوقه أن الفساد هو «اساءة استخدام السلطة العامة للمنافع الخاصة».

اما مؤشرها الذي اطلقته في السنة الماضية فيشمل ٤١ بلداً في أنحاء العالم، وهو يحاول تقدير الدرجة التي يستخدم فيها المسؤولون والسياسيون في بلدان معينة نفوذهم للقيام بممارسات مشبوهة مثل قبول الرشاوى وتوزيع المنافع وتبذير الاموال العامة. وبسبب صعوبة التقويم نظراً الى تداخل كثير من العناصر معظمها من النوع الخفي أو السري اعتبر رئيس «مؤسسة الشفافية الدولية» بيتر ايجن ان مؤشر مؤسسة لا يقوم مستوى الفساد في أي بلد بعينه فضلاً عن انه لم يستطع بعد أن يشمل معظم دول العالم وبالتالي فانه لا يستطيع أن يحدد على وجه الدقة ما هي البلدان الاكثر فساداً في العالم.

فاذا كان الأمر كذلك، فما هي الغاية من ولوج هذا المضمار؟

هناك ثلاثة أسباب رئيسية:

■ أولها، تطوير هذا الفن من الاستقصاء والبحث بغية وضع مقاييس دقيقة له ذات معنى ودلالة. لان ذلك ممكن مع توافر المعلومات وتطور فنون البحث والاستقصاء، وفنون استخلاص النتائج المحددة والمقارنة.

■ ثانيهما، إن بروز وانتشار هذا النمط من التحليل والتأشير من شأنه أن يشكل عاملاً ضاغطاً على الحكومات والمنظمات الدولية، فيستحثها على اتخاذ اجراءات أشد لمكافحة الفساد والحد منها.

■ ثالثهما، تشكيل ملامح عامة تفضيلية بمعنى أن مؤشراً من هذا النوع يحدد بصورة عامة أي شركات في أي بلدان هي الافضل والانظف لاسناد الاعمال لها، بحيث يكون مؤشر الفساد مؤشراً غير مباشر عن الموثوقية. أما بالنسبة الى البلدان العربية الواردة في مؤشر «مؤسسة الشفافية الدولية» فقد جاء أن الأردن هو أقل البلدان العربية فساداً، فاحتل المرتبة ثلاثين متقدماً على مصر التي احتلت المرتبة ٤١. ومع ذلك يقول رئيس فريق البحوث في هذا المؤشر جوهان غراف لامسدورف من «جامعة غوتنجن» الألمانية، أن في مؤشره شيئاً من الانحياز لصالح البلدان الصناعية الغربية، لأن غالبية الذين شملهم الاستقصاء يأتون من هذه البلدان.

إلا أن الهير إيجن، رئيس المؤسسة، يوضح سبب تصنيف الكثير من البلدان النامية في فئة البلدان العالية الفساد بقوله أن هذه الحقيقة لا تشكل تبرئة للبلدان الصناعية لأن المسؤولين في شركات هذه البلدان الصناعية هم الذين دفعوا ويدفعون أكبر الرشاوى للحصول على العقود الدولية.

ويستدل من الجدول المنشور هنا والذي يشمل ٥٤ دولة أن نيوزيلاندا هي أقل الدول فساداً في العالم بالنسبة الى المقياس (الرقم ١٠)

### مقياس الفساد الدولي في مجال الاعمال لسنة ١٩٩٦
(بحث واستقصاء «مؤسسة الشفافية الدولية» في برلين)

| المرتبة | الدول | النقاط من ١٠ | المرتبة | الدول | النقاط من ١٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | نيوزيلاندا | ٩,٤٣ | ٢٨ | اليونان | ٥,٠١ |
| ٢ | دانمارك | ٩,٣٣ | ٢٩ | تايوان | ٤,٩٨ |
| ٣ | السويد | ٩,٠٨ | ٣٠ | الاردن | ٤,٨٩ |
| ٤ | فنلندا | ٩,٠٥ | ٣١ | المجر | ٤,٨٦ |
| ٥ | كندا | ٨,٩٦ | ٣٢ | اسبانيا | ٤,٣١ |
| ٦ | النرويج | ٨,٨٧ | ٣٣ | تركيا | ٣,٥٤ |
| ٧ | سنغافورة | ٨,٠٨ | ٣٤ | ايطاليا | ٣,٤٢ |
| ٨ | سويسرا | ٨,٦٧ | ٣٥ | ارجنتين | ٣,٤١ |
| ٩ | هولندا | ٨,٧١ | ٣٦ | بوليفيا | ٣,٤٠ |
| ١٠ | استراليا | ٨,٦٠ | ٣٧ | تايلاند | ٣,٣٣ |
| ١١ | ايرلندا | ٨,٤٥ | ٣٨ | المكسيك | ٣,٣٠ |
| ١٢ | بريطانيا | ٨,٤٤ | ٣٩ | الاكوادور | ٣,١٩ |
| ١٣ | المانيا | ٨,٢٧ | ٤٠ | البرازيل | ٢,٩٦ |
| ١٤ | اسرائيل | ٧,٧١ | ٤١ | مصر | ٢,٨٤ |
| ١٥ | الولايات المتحدة | ٧,٦٦ | ٤٢ | كولومبيا | ٢,٧٣ |
| ١٦ | النمسا | ٧,٥٩ | ٤٣ | اوغندا | ٢,٧١ |
| ١٧ | اليابان | ٧,٠٩ | ٤٤ | الفليبين | ٢,٦٩ |
| ١٨ | هونغ كونغ | ٧,٠١ | ٤٥ | اندونيسيا | ٢,٦٥ |
| ١٩ | فرنسا | ٦,٩٦ | ٤٦ | الهند | ٢,٦٣ |
| ٢٠ | بلجيكا | ٦,٨٤ | ٤٧ | روسيا | ٢,٥٨ |
| ٢١ | تشيلي | ٦,٨٠ | ٤٨ | فنزويلا | ٢,٥٠ |
| ٢٢ | البرتغال | ٦,٥٣ | ٤٩ | الكاميرون | ٢,٤٦ |
| ٢٣ | جنوب افريقيا | ٥,٦٨ | ٥٠ | الصين | ٢,٤٣ |
| ٢٤ | بولندا | ٥,٥٧ | ٥١ | بنغلاديش | ٢,٢٩ |
| ٢٥ | جمهورية تشيكيا | ٥,٣٧ | ٥٢ | كينيا | ٢,٢١ |
| ٢٦ | ماليزيا | ٥,٣٢ | ٥٣ | باكستان | ١,٠٠ |
| ٢٧ | كوريا الجنوبية | ٥,٠٢ | ٥٤ | نيجيريا | ٠,٦٩ |

## في تقرير «صندوق الامم المتحدة للسكان» لسنة ١٩٩٦

# العالم يستخم ... عدد سكانه سنة ١٩٩٨ يصل ٦ مليارات نسمة!

● قرأنا في تقرير اصدره «صندوق الامم المتحدة للسكان» لسنة ١٩٩٦، ان النسبة الاكبر لزيادة عدد السكان في العالم، التي تبلغ ٨٦ مليون نسمة كل سنة، تستند الى ديناميكا النمو الديموغرافي في الدول النامية التي تشهد في الوقت ذاته النسب الأعلى للتمركز السكاني في المدن.

ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الارض الى ستة مليارات نسمة بعد سنتين. وكان العالم تخطى عتبة المليارين خلال ١٢٣ سنة، والثلاثة مليارات في ٣٣ سنة، والاربعة في ١٤ سنة، والخمسة في ١٣ سنة. اما حاجز الستة مليارات فقد لزم تخطيه ١١ سنة فقط. وفي سنة ٢٠٥٠ يتوقع ان يتراوح عدد سكان العالم بين ٧,٩ مليار نسمة و١١,٩ مليار نسمة.

وقرأنا في التقرير أيضاً، أن المستقبل الديموغرافي للعديد من الدول سيكون مرهوناً بالطريقة التي ستتصرف فيها هذه الدول في هذا المجال. فنسبة النمو السكاني تراجعت بشكل عام في السنوات الثلاثين الماضية لكنها ما زالت عالية في الدول الأكثر تخلفاً. فاوروبا وأميركا الشمالية واليابان تشهد نسب نمو ضعيفة (بلغت على التوالي ١,٠٪ و٠,٩٪ و٠,٢٪ سنوياً) في حين ان بعض الدول الصناعية، مثل المانيا، لم يسجل أي نمو، بينما سجل في البعض الآخر مثل روسيا واوكرانيا، تراجعاً في النمو السكاني (ناقص ٠,٢٪ سنوياً). اما اوقيانيا (استراليا والجزر المحيطة بها) واميركا اللاتينية واسيا فبقيت في حدود المعدل الوسطي العالمي للنمو (على التوالي ١,٤٪ و١,٧٪ و١,٥٪ سنوياً). في المقابل، مازالت افريقيا صاحبة نسبة النمو السكاني السنوي الاعلى وهي ٢,٧٪، وفي بعض البلدان، مثل اوغندا وموزامبيق والصومال وانغولا وزائير وساحل العاج وليبيريا ومالي والنيجر وتوغو، يتضاعف عدد السكان كل جيل. وعلى سبيل المثال سيرتفع عدد السكان في تنزانيا من ٣٠ مليون نسمة حالياً الى ٦٢ مليون نسمة في سنة ٢٠٢٥، وفي زائير من ٤٥ مليون نسمة الى ١٠٤ ملايين نسمة، وفي اثيوبيا من ٥٦ مليون نسمة الى ١٢٦ مليون نسمة. كذلك تشهد بعض مناطق آسيا والشرق الاوسط نسباً نمو مرتفعة أيضاً. فمن المنتظر أن يرتفع عدد سكان السعودية، حيث تسجل نسبة نمو تصل الى ٣,٥٪ سنوياً، من ١٨ الى ٤٢ مليون نسمة في سنة ٢٠٢٥، والعراق (٣٪) من ٢١ الى ٤٢ مليون نسمة، وسورية (٣,٣٪) من ١٥ الى ٣٣ مليون نسمة، وباكستان (٢,٨٪) من ١٤٤ الى ٢٨٤ مليون نسمة، وافغانستان (٥,٦٪) من ٢١ الى ٤٥ مليون نسمة. اما العملاقان الاسيويان الصين (١,٢ مليار نسمة) والهند (٩٥٣ مليون نسمة) فسيبقيان في سنة ٢٠٢٥ الدولتان الاكثف سكاناً الى ١٪ في الصين، ليبلغ عدد سكانها ١,٥ مليار نسمة في سنة ٢٠٢٥، بينما سيصل عدد سكان الهند الى ١,٣ مليار نسمة مع نسبة نمو تبلغ ١,٨٪ سنوياً.

وجاء في التقرير أيضاً ان النمو الديموغرافي بالنسب هذه في الدول النامية يرافقه نمو مواز للتمركز السكاني في المدن، موضحاً ان الجزء الاكبر من هذا التمركز بات يحصل في الدول النامية. واضاف ان ظاهرة التمركز في المدن وصلت الى مستوى «لا سابق له على الاطلاق». فبعد عشر سنوات سيصل عدد سكان العالم الى ٦,٥ مليار نسمة يعيش نصفهم تقريباً (٣,٣ مليارات نسمة) في المدن.

ويتوقع خبراء «صندوق الامم المتحدة للسكان» ان يتضاعف عدد سكان المدن الكبرى في العالم بحلول سنة ٢٠١٥.

ويبلغ عدد سكان المدن حالياً ٢,٦ مليار نسمة، يعيش ثلثاهم (١,٧ مليار) في مدن بالدول النامية. وفي سنة ٢٠١٥ ستبلغ نسبة المقيمين بالمدن ثلاثة ارباع وفي سنة ٢٠٢٥ اربعة اخماس. وفي سنة ١٩٥٠ لم يكن عدد المدن، التي يفوق عدد سكان كل منها مليون نسمة، يزيد عن ٨٣ مدينة في العالم، بينها ٣٤ مدينة في العالم الثالث. لكن هذا العدد يتخطى اليوم ٢٨٠ مدينة. كما ان ١١ مدينة من المدن الـ ١٥ الاكثف سكاناً في العالم تقع في دول فقيرة.

والتمركز السكاني في المدن حسب هؤلاء الخبراء، سيتحم في المستقبل على الدول زيادة للاستثمارات المخصصة للتنمية الاجتماعية.

واورد التقرير عدداً من المعطيات الديموغرافية الاساسية ابرزها:

■ القارة ذات الكثافة السكانية الاعلى هي آسيا (اكثر من ٣ مليارات نسمة)، تليها افريقيا (٧٤٨ مليوناً) ثم اوروبا (٧٢٧ مليوناً) فاميركا الجنوبية والكاريبي (٤٩٠ مليوناً) وبعدها اميركا الشمالية (٢٩٥ مليوناً) ثم دول الاتحاد السوفياتي السابق (٢٨٥ مليوناً) واوقيانيا (٢٩ مليون نسمة).

■ معدل طول الحياة يتراوح بين ٧٣ سنة و٨٠ سنة في اوروبا الغربية واميركا الشمالية، وبين ٦٧ و٧٢ في اميركا اللاتينية. لكنه اقل من ٥٠ سنة في رواندا والصومال، ولا يتخطى ٤٦ سنة في ملاوي وسيراليون وافغانستان. اما في اليابان فيبلغ معدل الحياة ٨٢ سنة وفي الدنمارك وكوبا ٧٨ سنة وفي المكسيك ٧٥ سنة وفي الهند ٦٢ سنة وفي اوغندا ٤٤ سنة.

■ معدل الوفيات بين الاطفال هو خمسة بالالف في سنغافورة، و٧ بالالف في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، و٢٠ في ارمينيا و٤٠ في غواتيمالا. لكن هذا المعدل يرتفع كثيراً في الدول الفقيرة فيصل الى ١١٢ بالالف في انغولا و١٥٤ في سيراليون وافغانستان. وهناك نسبة اثنين في المائة فقط من الولادات تتم في ظل رعاية طبية متخصصة في الصومال و١٠٪ في بنغلاديش و٤٥٪ في بنين وساحل العاج و٩٤٪ في الصين ومائة في المائة في هولندا واليابان.

■ وسائل منع الحمل (باشكالها كافة) تلجأ اليها نسبة ٥٧٪ من نساء العالم. لكن هذه النسبة تتراوح بين ٧٥٪ في فرنسا والمانيا و٥٠٪ في جنوب افريقيا والمغرب وبين صفر في المائة في تانزانيا وغانا و٥٪ في مالي و٢٪ في غينيا.

■ معدل التمركز في المدن مرتفع في اوروبا (٩٠٪ في بريطانيا و٧٦٪ في اسبانيا) وفي اميركا اللاتينية (٨٨٪ في الارجنتين و٧٦٪ في كوبا و٧٥٪ في المكسيك) وفي الشرق الاوسط (٩١٪ في اسرائيل و٧٥٪ في العراق).

لكن هذه النسبة متقلبة في آسيا (بين ٧٨٪ في اليابان و٢١٪ في كمبوديا وفيتنام و٥٤٪ في الفليبين). وكذلك في افريقيا (٢٨٪ في كينيا و٥٠٪ في الغابون). وفي الفترة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ ستشهد البلدان النامية معدل تمركز في المدن اسرع بثلاثة اضعاف منه في الدول الصناعية.

الميزان Al-Mizan

١٦ العدد التاسع - المجلد الثالث - حزيران / يونيو ١٩٩٦

16 Issue 9 . Vol. 3.June 1996

## بروفيل

# يهودي «صبرا» ...

● يختلف بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل الجديد عن سابقيه من رؤساء حكومات الدولة اليهودية. فهو الأصغر سناً بين سابقيه. وهو أول رئيس للحكومة الإسرائيلية يولد في فلسطين، أي من اليهود الذين يطلق عليهم بالعبرانية « صبرا» ! وهو أول رئيس للحكومة ينتخب انتخاباً مباشراً من الشعب.

وتبعاً لذلك يمكن القول ان «بيبي» نتانياهو هو ظاهرة جديدة في السياسة الإسرائيلية جديرة بالملاحظة، وقد لا يكون ذلك قالاً حسناً.

وفي الوقت ذاته، فإن فوز نتانياهو برئاسة الحكومة ليس فوزاً لتجمع الليكود الذي ينتمي إليه، مما يشكل مفارقة أخرى تضيف إلى التعقيد في الوضع. بل الواقع هو أن الليكود قد خسر الانتخاب، وبات الأن حزب الأقلية في الكنيست (البرلمان). وهذا الواقع يلغي المقولة السائدة بأن السلام مع العرب بدأ على يد الليكود، من كامب دايفيد في عهد مناحيم بيغن إلى مؤتمر مدريد في عهد خليفته اسحق شامير، وأن «بيبي» جاء ليكمل لا لينقض!

وهذه المفارقة الناشئة من الفصل بين انتخاب رئيس الحكومة وانتخاب أعضاء الكنيست، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق قيادة حزب العمل التي مثلها شيمون بيريز بعد اغتيال سلفه اسحق رابين، أوقعت الإسرائيليين في الوهم بأنه بإمكانهم أن يأكلوا الكعكة وأن يحتفظوا بها في الوقت ذاته. أي انهم بانتخابهم رئيساً ليكودياً للحكومة وأكثرية غير ليكودية في البرلمان يستطيعون كسب الحرب وقطف ثمار السلام معاً!

وبتغيير قواعد اللعبة الانتخابية في إسرائيل، يبدو رئيس الحكومة السابق شيمون بيريز أشبه بالسيد حسين الحسيني رئيس المجلس النيابي اللبناني السابق بعد اتفاقية مؤتمر الطائف عندما أصر على أن تكون مدة رئاسة المجلس أربع سنوات بدل سنة واحدة ظناً منه أنها سوف تؤول إليه فآلت إلى غيره!

وكالعادة يبدو رد الفعل العربي على انتخاب نتانياهو منقوصاً ومشوهاً، وتسيره عقدة الرئيس المصري حسني مبارك في استعادة شكل من أشكال الدور القيادي لمصر، بعد فترة طويلة من الغياب. ومما يزيد من تشويهه حالة الهرولة السابقة التي دخلت فيها دول عربية معينة مستبقة النتائج النهائية لعملية السلام، متخذة من الاتفاقات التي عقدها «الرئيس» الفلسطيني مع الاسرائيليين ذريعة أو حتى جرس انصراف من المسألة كلها، فوقع العبء كله مرة أخرى على لبنان. ولبنان ليس غريباً عن نتانياهو، ليس فقط لأنه كان مرة في فريق الكوماندوس الاسرئيلي الذي هاجم مطار بيروت عندما كان مجنداً، بل لأن لبنان كان المختبر الحقيقي للحالة الليكودية بشقيها اللبناني والاسرائيلي. فالليكوديون اللبنانيون انهزموا في الحرب وفي السلم فتبددوا عسكرياً وسياسياً، والليكود الاسرائيلي خرج من الحرب اللبنانية مثخن الجراح بحيث أصيبت قيادته التاريخية ممثلة بمناحيم بيغن بمس من الجنون!

والقمة العربية الموسعة المدعوة للانعقاد في القاهرة هذا الشهر لا تمثل حالة جديرة بالاستجابة اللازمة، ليس فقط لأنها منقوصة ومشوهة باستبعادها دولاً عربية قوية ومؤثرة، وخصوصاً العراق، بل لأنها في إطار حالة الهرولة السابقة لكثيرين من المدعوين إليها تبدو وكأنها فريق إسرائيلي داخلي أكثر مما هي كتلة عربية قادرة على استعادة شكل مجد من التضامن العربي الفعال، ناهيك بالحقوق العربية المغتصبة.

ولذلك لن يكون في حساب نتانياهو الحقيقي سوى لبنان، ويوجب على اللبنانيين التحسب لهذا الأمر بتضامن عربي أو بغير تضامن، باستمرار عملية السلام أو بتوقفها، لأنهم وحدهم يعرفون إسرائيل حق المعرفة وجهاً وقفا، ويعرفون بعد مجزرة قانا الأخيرة أن الليكود «المتطرف» ليس أسوأ ولا أحسن من حزب العمل «المعتدل». فمجزرة قانا «العمالية» هي الوجه الآخر لمجزرة صبرا وشاتيلا الليكودية.

وبالتالي يمكن القول ان الركون الى قمة معظمها من قدامى المهرولين هو وقوع من جديد في المرض العربي التاريخي «تجريب المجرب».

وفي تشخيص حالة نتانياهو ليس أدق من المواصفات التي حددها سلفه شيمون بيريز للسياسي القيادي في إسرائيل بقوله:

«الخيار أمام السياسي إما أن يكون نجماً أو أن يكون بطلاً. فإذا شاء أن يكون بطلاً عليه أن يركب المخاطر» !

حتى الآن ما زال رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب في إطار النجومية، وقد صنعت الضجة العربية التي تشبه الضوضاء جانباً لا بأس به من نجومية نتانياهو، ويبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كانت القمة العربية المنقوصة في القاهرة سوف تسهم في رفعه إلى مرتبة البطولة!

## الضيف

### حسين قمبر علي يضع وجه الكويت أمام المرآة

# الإرتداد الصغير ... والإرتداد الكبير !

جابر الاحمد الصباح

● من القضايا التي شغلت المجتمع الكويتي في الآونة الأخيرة، دعوى الارتداد عن الإسلام ضد المواطن الكويتي حسين قمبر علي الذي قيل انه اعتنق الديانة المسيحية، فوضع صليبه في عنقه واتخذ لنفسه اسماً لاتينياً و... مشى.

ومع ان كثيرين في العالم يغيرون معتقداتهم الدينية لسبب من الأسباب، فإن حوادث الارتداد عن الدين الإسلامي في الدول الإسلامية قليلة ، بل نادرة جداً جداً، ربما بسبب وضع الحد على المرتدين. ولذا فإن معظم الإرساليات التبشيرية الغربية لا تمارس أي نشاط تبشيري ملحوظ في الدول الإسلامية. لكن اعتناق الإسلام كان في السنوات الأخيرة هو الظاهرة الملفتة حتى في دول الغرب، مما جعل الإسلام الديانة الأكثر انتشاراً في النصف الثاني من هذا القرن، والأكثر حيوية في وقت ذوت فيه المشاعر الدينية في الغرب الصناعي على وجه الخصوص.

لكن ليس في هذا تكمن أهمية حادثة ارتداد الكويتي حسين قمبر علي، مع ان إدانته بالارتداد في المحاكم القضائية مربكة للدولة وللمجتمع في الكويت. ذلك ان وضع الحد بسبب الارتداد يعني عقوبة الموت للمرتد، لكن حكماً كهذا مناقض في الوقت ذاته ولو من الناحية النظرية للدستور الكويتي الذي يكفل حرية المعتقد للمواطنين، ومناقض للقانون العام الذي يعتبر القتل حتى في حالة الإرتداد جريمة جنائية.

وكان يمكن في الأحوال العادية التقليل من شأن حادثة ارتداد قمبر علي او تجاهلها، أو حتى التندر بها، ولا سيما أن للعرب نوادر طريفة عن المسيحيين الذين دخلوا في الإسلام لنزوة أو لمصلحة. فعندما أعلن رجل يدعى حنون اعتناقه الإسلام، على غرار اعتناق قمبر علي اليوم للمسيحية، نظم فيه الشاعر العربي البيت المشهور القائل:

**ما زاد حنون في الإسلام خردلةً**
**ولا النصارى لهم شغل بحنون!**

لكن ارتداد قمبر علي في الوضع الراهن الناتج عن الاجتياح العراقي ونيوله المعروفة، له مدلولات واقعية هي بمثابة وضع وجه المجتمع الكويتي كله أمام المرآة ليرى فيها صورة مخالفة للصورة المدعاة. وهذا في جانب منه يشبه إقدام صدام حسين على إضافة عبارة «الله أكبر» على العلم الوطني للدولة العراقية، وربما من غير استصدار قانون بذلك من الناحية الشكلية.

فارتداد حسين قمبر علي ليس شيئاً حقيقياً ولا هو بمثابة فضيحة مدوية بالمعنى المألوف للفضائح، لكنه يشكل نوعاً من الحقيقة الفاضحة. ذلك انه قدم المرآة التي رأى فيها الكويتيون صورة وضعهم الحقيقي بعد «التحرير».

فقد استطاع مواطن كويتي نكرة لا يقل عن أي كويتي آخر مقاومة للغزو العراقي أن يكشف الغطاء الذي لم تستطع كشفه جحافل صدام حسين الغازية ولا جحافل جورج بوش المحررة.

وإذا شئنا أن نقرأ ما تنطوي عليه مرآة قمبر علي التي وضعها أمام وجه المجتمع الكويتي، فإننا لا نجد من الصورة الإسلامية سوى عنوان مظهري ليس وراءه أي جوهر إسلامي باستثناء الممارسات الشعائرية. فإذا كانت الكويت في وجودها وفي بقائها وفي كل أعمالها وحياتها مدينة لدول الغرب «المسيحي»، بل هي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عالم الغرب، ولا سيما في وجودها، فإن تمسكها الشكلي بالعنوان الإسلامي، كما اتضح من محاكمة قمبر علي بتهمة الإرتداد، هو تمسك لا معنى له، بل هو تمسك يعطي أي ارتداد كارتداد قمبر علي معنى الصدق مع النفس والتصالح مع الواقع!

فالكويت، وبهذا المعنى دول عربية وإسلامية عديدة، تعيش حكومة ومجتمعاً ونظاماً خلف قناع يخفي الارتداد الحقيقي ويحول دون الاقدام على أي خطوة باتجاه الصدق مع النفس والتصالح مع الواقع، بحيث تنتفي الحاجة إلى القناع الحاجب.

لعل المرتد الكويتي خطا خطوة توقف عندها مواطنوه الذين لامسوا الارتداد باطلاق اسم بوش على أولادهم الذين ولدوا بعد التحرير تيمناً بالمحرر الكبير!

أو بكلام آخر، نستطيع أن نقرأ في تلك المرآة اعترافاً لقمبر علي بالارتداد من خلال كونه اتهاماً لمجتمعه كله بالارتداد. أي كأنه يقول لبني قومه :

أنا الارتداد الصغير ... وأنتم الارتداد الكبير!

الاعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International Millington Road,Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين رأس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

المكاتب: CONGRESS HOUSE 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير انطوان شكرالله حيدر — مدير الانتاج عماد الفرزلي — العلاقات العامة كمال فرج الله

التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

الخطوط: بهيج عنداري

الميزان AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738